

١٥





در علم و ادب و کمال و سعادت  
 و در علم و ادب و کمال و سعادت  
 و در علم و ادب و کمال و سعادت

در صورتی که این کتاب را به دست خود خواند  
 و در صورتی که این کتاب را به دست خود خواند  
 و در صورتی که این کتاب را به دست خود خواند

بازرسی شد  
 ۲۶ - ۲۷



حکایتی که در این کتاب آمده است  
 و در صورتی که این کتاب را به دست خود خواند  
 و در صورتی که این کتاب را به دست خود خواند  
 و در صورتی که این کتاب را به دست خود خواند



۵۰۲۵

۹۳۳۹	شماره ثبت کتاب
کتاب: میزان القیامه	مؤلف: محمد بن مرتضی - دانش فاضل کاشانی
موضوع: کلام	تألیف: ۱۳۰۶
بازدید شد	۱۳۸۲

خطی - فهرست شده  
 ۵۲۲۵



در علم کلام و فقه  
 کتاب المصنف  
 فقه المذاهب  
 ۱۶۱۷  
 بازار سی شد  
 ۳۲ - ۳۳  
 مجلس شورای ملی  
 ۱۳۰۲  
 کتابخانه مجلس شورای ملی

این تصویر است که ای خداوند عالم را نشان می دهد  
 که در این کتاب آمده است و این کتاب را  
 من الان می خواهم و این کتاب را  
 فیضیه که این کتاب را  
 علیه السلام من طلب الدین الانصاف و طلب  
 الانصاف لا یجوز



حکایتی از بعضی از افراد که این کتاب را  
 از بعضی از افراد که این کتاب را  
 و شراره می آید که این کتاب را  
 من لایا که این کتاب را  
 بضع التبرع علی راسه بدلا از المنافع  
 بطلال البیع فقال له الخاسر لا یجوز  
 انما ان قال خافان فیمن یزید و یزید من  
 من التبرع من التبرع

کتابخانه مجلس شورای ملی  
 کتاب: میزان القیامه  
 مؤلف: محمد بن مرتضی - هاشم بن علی  
 موضوع: فقه  
 شماره ثبت کتاب: ۹۳۳۰۹  
 بازار سی شد  
 ۳۲ - ۳۳  
 مجلس شورای ملی  
 ۱۳۰۲  
 کتابخانه مجلس شورای ملی

خطی - فهرست شده  
 ۵۲۲۵





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي رفع السماء ووضع الميزان لا تطغى في الميزان واقبول  
الوزن بالقسط ولا تخفى الميزان والصالح والسالم على المولى القسط  
ليوم القيمة وهذه التاسع صراط الاستقامة اعني ما بها الوجه وبعث  
النور والسالة ولا مامة **فما بعد** فيقول محمد بن مفضل المدعي بحجة  
هذا ما اُهمت به في تحقيق ميزان يوم القيمة على منج القسط و  
طريق الاستقامة باقتباس من نور العقل وهدى الاخيار  
ووزن له بميزان الاحاديث والخبار من غير تاويل الفاظ  
الشرع على غريضة ولا جود عليها بيد قصيرة بل بتطبيق باين  
العقل والنقل المذنبين كل منهما ابدالصاحبه مطابق وفيه

انه

انه لما اتفق فان اصبحت فمن الله ربي وان اخطأت فمن  
والله المستعان وسميته ميزان الفقيه ورفقته على سيرة ابونا  
لسنطير في اخر الكتاب الاول في نقل ما ورد في الميزان من الايات  
والاخبار الثاني فيما قال فيه المفسرون والظاهر الثالث في تهذيب  
مقدمات لابد منها في بيان الغرض الرابع في بيان التحقيق الذي  
هو الغرض الخامس في تطبيق هذا التحقيق عن الايات والاجاب  
والاقوال السادس في شرح بعض الاخبار المتعلقة بهذا المقال  
**الباب الاول** في نقل ما ورد في الميزان من الايات والاحاديث  
قال الله عز وجل في سورة الاعراف والوزن يومئذ الحق فمن  
ثقلت موازينه فاولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه  
فاولئك الذين خسروا انفسهم في همهم **فما بعد** وقال الجليل  
في سورة الانبياء ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا

بالحق انما ياتي بها



نفس شيئا وان كان مثقال حبة من خردل ايثارها وكفى ايثارا  
طاسبين وقال اجل ذكر في سورة النجم والتماء وضع  
الميزان الاطعوا في الميزان واقبحوا الوزن بالقسط واخبروا  
الميزان وقال عز اسماء في سورة القارة فاما من ثقلت موازينه  
فهي في عيشة راضية واما من خفت موازينه فاما هاهنا وروى  
العامة في اخبارهم انه نصب ميزان له لسان وكفان يوم القيمة  
يوزن به اعمال العباد خيرها وشرها قال ابن عباس اما المؤمن  
فعلمه في احسن صورة فيوضع في كفة الميزان فيثقل حسنة على  
سياته فذلك قوله تعالى فمن ثقلت موازينه فاذا انزلنا هم المقالين  
التاجون وعن ابن عباس ايضا انه قال طول عمود الميزان  
ما بين المشرق والمغرب وكفة الميزان كاطباق الدنيا في طولها  
وعرضها واحدى الكفتين عن يمين العرش وهي كفة الحسنات

والان

والاخرى عن يار العرش وهي كفة السيئات في يوم كان مقداره  
خمس مائة سنة وعن عبد الله بن مسعود ان ميزان رب العالمين  
ينصب للنج والارض يتقبل به العرش احدي كفتي الميزان على الجنة  
والاخرى على جهنم ولو وضعت السموات والارض في احدهما  
لوسعتين وخبرني عليه السلام اخذ بعنقه ميزان الى السنان وسئل  
وسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عما يوزن يوم القيمة فقال  
الصحف وفي بعض الاثار ان الميزان هو كلمة الله الآتية ومن  
طريق الخاصة ما رواه شيخنا الصدوق رحمه الله باسنانه  
عن هشام بن سالم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن  
قول الله عز وجل ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم  
نفس شيئا قال هم الانبياء والاصياء عليهم السلام وفي رواية  
اخرى عنهم عليهم السلام نحن الموازين القسط وروى محمد بن



الحسن الصغار في صانعي الدجاجات باسناده عن الصادق  
عليه السلام انه سئل عن قول الله عز وجل وان هذا صراط على  
مستقيم فاتبعوه قال هو والله على هو والله الصراط والميزان  
هذا ما وصل اليه من الاخبار والآثار في هذا الباب وشدة  
اختلاف ما ترى ولكننا بعون الله سبحانه وتوفيقه نأتي بتحقيق  
مجمع بينهما بحيث يتلوه كلها ويبرز منها الشاخص ان شاء الله تعالى  
**الباب الثاني** فيما قال فيه المفسرون والمطابق قال قوم منهم  
ان الميزان والكفتين والعمود واللسان كلها محمولة على  
ظواهرها من غير تأويل ولم يزل في كيفية الوزن قولان احدهما  
ان اعمال المؤمنين يتصور بصورة حسنة واعمال الكافرين بصورة  
قبيحة فيوزن تلك الصور كما ذكره ابن عباس والثاني ان  
الوزن يعود الى الصحف التي يكون فيها اعمال العباد مكتوبة

٤  
كافي الحديث النبوي واليه ذهب اكثر المفسرين وقال الآخرون  
ان المراد من الميزان هو العدل والقضاء وهو قول مجاهد  
الضحاك والاعشى واليه ذهب كثير من المتأخرين قالوا احفظ  
الوزن على هذا المعنى جاز في اللغة لان العدل في الاحكام  
لا يظهر الا بالكيل والوزن في الدنيا فلم يبعد جعل الوزن كناية عن  
العدل ويقال هذا الكلام في وزن هذا وزناى بعباده وثبتا  
مع انه ليس هناك وزن في الحقيقة قالوا اذا ثبت هذا وجب  
ان يكون المراد من الآيه هذا المعنى فقط والدليل عليه ان الميزان  
انما يراد ليتوصل به الى معرفة مقدار الشيء ومقادير الثواب و  
العقاب لا يمكن اظهارها بالميزان لان اعمال العباد اعراض هي  
فلا ثبتت وعدمت ووزن المعدوم محال وايضا فنقد يرب  
بقائها كان وزنها محال او اما قولهم الموزون صحايف الاعمال



او صورة مخلوقة على حسب مقدار الاعمال فيقول ان المكلف  
اما ان يكون مقرباً بان الله حكيم او لا يكون مقرباً بذلك فان كان  
مقرباً بذلك فكيف حكم الله تعالى بمقادير الثواب والعقاب  
في علمه بانه عدل وصواب وان لم يكن مقرباً بذلك لم يعرف من  
رجحان كفة الحسنات على كفة السيئات او بالعكس حصول  
الرجحان لاحتمال انه تعالى اظهر الرجحان لاعلى سبيل العدل  
والانصاف فثبت ان هذا الوزن لا فائدة فيه البتة والخطب  
الاولون وقالوا ان جميع المكلفين يعلمون يوم القيمة انه  
متزه عن الظلم والجور والفائدة في وضع ذلك الميزان انه  
ان اظهر ذلك الرجحان في طرف الحسنات ازداد فرح وسرور  
بسبب ظهور فضله وكمال درجته لاهل القيمة وان كان لحد  
من ذلك ازداد غم وحزن وخوف وفضيحة يوم القيمة قبل

ومن

ومن القوانيد ان تبين فضل الله سبحانه عند العفو عنه  
عند العقاب ثم اختلفوا في كيفية ذلك الرجحان فبعضهم قال  
يظهر هناك نور في رجحان الحسنات وظلمة في رجحان السيئات  
واخرون قالوا بل يظهر رجحان في الكفة وهل الميزان واحد  
او متعدد قولان قال الامام الرازي الاظهر اثبات موازين  
في يوم القيمة لا ميزان واحد والدليل عليه قوله تعالى ونضع  
الموازين القسط ليوم القيمة وقال عز وجل فمن ثقلت موازينه  
وعلى هذا فلا بعد ان يكون لافعال القلوب ميزان واحد  
الجواز ميزان وقال النجاشي اما جمع الله الموازين في قوله  
فمن ثقلت موازينه الاول ان العرب قد نضع لفظ الجمع على  
الواحد والثاني ان الموازين هنا جمع موزون لجمع ميزان  
واراد بالموازين الاعمال الموزونة قال الامام الرازي ولفظ



ان يقول ان هذين الوجهين لا يوجبان العدول عن  
ظاهر اللفظ ولا سيما ايصار اليه عند تقدير حمل الكلام على  
ظاهره ولا مانع ههنا من فوجبا اجراء اللفظ على الحقيقة  
فكما لم يتبع اثبات ميزان لسان وكفتان كذلك لا يتبع  
اثبات موازين بهذه الصفة في الوجهين كالمصير  
الى التاويل وقال ايضا قوله تعالى ومن خفت موازينه يلقى  
على ان الناس يوم القيمة في ثقلان منهم من يرجح حسنة على  
سيئة ومنهم من يرجح سيئة على حسنة واما القسم الثاني  
وهو الذي تناوينا حسنة سيئة وتقاد لها فليس بموجود  
هذا ما وصل اليه من الاقوال في هذا الباب وسع فأن  
شا الله صوابها من خطاها وان كلامنا حق من وجه  
وان الايات والاجاب محمولة على ظواهرها من غير تأويل

الذي

**الباب الثالث** في تمهيد مقدمات لا بد منها في بيان المطلوب  
وهي أربعة **الأولى** وهي ما استفدناه من بعض العلماء  
نعلم ان لكل معنى من المعاني حقيقة وروحا وصورة وقائلا  
وقد تعدد الصور والقوال بالحقيقة واحدة وانما وضعت  
الالفاظ للحقايق والارواح ولوجودها في القوال فيعمل  
الالفاظ فيها على الحقيقة لاتحاد ما بينهما مثلا لفظ العلم انما  
وضع لآلة نقش الصور في الواح من دون ان يعبر فيها  
من قصب او حديد او غير ذلك بل ولا ان يكون جسما ولا كون  
النقش محسوسا او معقولا ولا كون اللوح من قراطس او  
خشب بل مجرد كونه منقوشا فبهذه الحقيقة اللوح وحده فان  
كان في الوجود شئ ينسب بواسطته نقش العلوم في الواح  
فاخري بران يكون هو العلم فان الله علم بالقلم علم الانس



ما لم يعلم بل هو القلم الحقيقي حيث وجد في روح القلم وحقائقه  
ومعناه من دون ان يكون معه ما هو خارج عنه فذلك ان  
يقول في الميزان فانه موضوع علمي يعرف به المقادير وهذا  
معنى واحد هو حقيقة وجوده وقوله قواله مختلفة وصور  
شئ ذوات الات وادوات في الاكثر بعضها جسامي وبعضها  
روحاني مثل ما يوزن به الاجرام والاشكال الذاتية للفتين  
والقنات وما يجري مجراها وما يوزن به المواقيت والاشكال  
كالاسطر وما يوزن به الدوائر والقسبي لفرجار وما يوزن  
به الاعمال كالشاقول وما يوزن به المخطوط كالاسطر وما يوزن  
به الشعر كالعرض وما يوزن به الافكار كالمنطق وما يوزن به  
بعض الذوات كالحس والخيال وما يوزن به العلوم والاعمال  
كما يوضع ليوم القيمة وهو الذي غرضنا ان يعلم انه من اي

جنس هو وعلى اي نحو وما يوزن به الكل وهو العقل الكامل  
الذي غير ذلك من الموازين وبالجملة ميزان كل شئ يكون من  
جنسه ولفظ الميزان حقيقة في كل منها باعتبار حده وحقائقه  
الموجودة فيه وعلى هذا القياس كل لفظ ومعنى وان كان اذا  
الى الارواح صرت روحانيا وفتحت لك ابواب الملكوت وقلت  
لمعرفة الملا على حسن اولئك رفيقا **الثانية** ان يعلم  
صور اكثر الموازين يكون مثله على حصة اشياء وان كان  
تغاير بعضها مع بعض باعتبار المعيار والموزون والاكفان  
والعمود وذلك لان كل وزن لابد فيه من اصل معلوم القدر  
يوزن به الشئ هو روح الميزان باعتبار قدره وخرج يوزن  
بذلك لاصل يعلم قدره وكل منها ان لم يكن قيامه بنفسه  
في الوزن بل ينقل الى شئ يحمله فذلك الشئ الحامل الذي يسمى



كانيا ما كان ومن الجنس كان وعلى أي نحو كان جوهر  
 كان أو عرضا لغيره توقف تحقيق هذا المعنى المعبر فيه على  
 لما يوزن على خصوصية جنس أو شكل أو جوهر أو عرض أو  
 غير ذلك وأحاطاثنين في معيارا والآخر موزونا وإن  
 أمكن قيامه بنفسه ولم يفتقر إلى حامل محله فهو كفه من جهة  
 ومعيارا وموزون من وجبا آخر ولا بد من شيء خاص به  
 يرتبط إحدى الكفتين أو الموزونين إلى الآخر وفي ذلك  
 عموم الميزان كانيا ما كان وعلى أي شكل كان كما عرفنا في الكفة  
 بعينه وقد يكون في وسط العمود شيء به يعلق الميزان فيسمى  
 بالعلاقة وشيء آخر فيكالتان به عرفا لتعادل والرجحان  
 وفي لسان الميزان وهو ليس بضرورة أن يكون تقفه ذلك  
 باستواء نفس العمود وميله أو باستواء الكفتين وميلهما إلا أنه

من

المتجان والمختلف واستعمال هذه الألفاظ على الحقيقة ما دامت  
 هذه المعاني باقية وإن تبدلت موادها وحاملها وهذه  
 في صور موازن الأجرام والانتقال ذوات الكفتين ظاهرة  
 محسوسة ممتاز بعضها من بعض ولهذا أكثر إطلاق لفظ  
 في العرف العام فيصرف إليها وهي المتبادرة منه عند الإطلاق  
 لظهور أركانها فيها وعدة ظهورها في سائر الموازين وإن لم  
 ينفك أكثرها عن أكثرها فإن الفرجان مثلا إذا فتح إلى حد  
 لتزقيم دائرة على بعد محض فإن البعد بين رأس حديدية  
 القامة بالهواء هو بمنزلة الأصل والمعاد والهواء الذي يقو  
 به ذلك البعد بمنزلة إحدى الكفتين والبعد بين المركز  
 المحبط القامة بسطح القطار مثلا هو بمنزلة الفرع المردود  
 وسطح القطار الذي يقوم ذلك البعد هو بمنزلة الكفة



الآخرى او يقول النعاير بين الكفتين والموزنين في مثل  
اعتباري وحديثنا الفجار بمنزلة العمود وقدر على هذا انما  
الموازين **المقالة** ان تعلم ان كل ما يدرك الانسان بمحو  
يرفع من اثر الى رجع ويجمع في حقيقته ذواته وخالفه في  
وكذلك كل شئ في الدنيا من خير او شر يعلم بمرئيه ملكه وانته ولا  
سيما ما تحت يد الجبان وتلك تبا الصفات وصار ظفرا  
وملكه فالافاعيل المنكورة والاعتقادات الراسخة في النفوس  
هي بمنزلة النقوش الكتابية في الألواح كقوله تعالى اولئك  
كتب في قلوبهم الايمان وهذه الألواح النفسية يقال لها سمع  
الاعمال وهو كذا بمنظر اليوم عن مشاهدة الابصار وانما  
يكتنف الغطاء كما قال الله عز وجل واذا الصحف نشرت وقال  
تعالى وكل انسان الرماء طامير في عنقه ونخرج له يوم القيمة

لما

كنا باللقاء منشورا وقال عز وجل هذا الكتاب انطق عليكم  
بالحق اننا قد نسخ ما كنتم تعملون وقال جل ذكره لقد كنت في  
غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد  
وقال سبحانه اليوم نختم على افواههم ونكلمنا ايديهم ونختم  
اعينهم بما كانوا يكسبون وقال عز وجل قالوا الجلود هم لم يشهدوا  
علينا قالوا انطقنا الله الذي ينطق لكل شئ وهو خالقكم اول  
مرة واليه ترجعون وما كنتم تسترون ان يشهد عليكم سمعكم  
ولا ابصاركم ولا جلودكم ولكن ظننتم ان الله لا يعلم كثير مما  
تعملون والسرفه ان ان لكل خلق هبة ظهور ولطاف في كل  
موطن وخفاء وكل انسان يحشر على صورة يناسب خلقه  
واعماله كما قال عز وجل يحشرهم يوم القيمة على وجوههم عيا  
وبكاه صافلك الصورتين على تلك الاخلاق والاعمال

منهم من كان

الاعمال



وشهد عليها صريحاً بحيث لا مجال للاعذار والاعتذار قال  
 الله عز وجل هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتزون  
**الرابع** ان اعلم ان العرش وهو حلة مخلق الله سبحانه من  
 وجوه كاورده عن الصادق عليه السلام له جنتان حجة  
 عيين وهو عالم الغيب للكون مقام الروحانيين والافراح  
 واليد اشار مولانا الصادق عليه السلام حيث قال ان الله  
 خلق العقل وهو اول خلق من الروحانيين عن عيين العرش  
 من نور الحديث وجه شمال وهو عالم الشهادة والملوك  
 محل الجرمانيين والاشباح واليد اشار عليه السلام حيث قال  
 ثم خلق الجمل من البحر الاجاج فلما بنا الحديث والاولى هي  
 دار الحيوة والنور ومعدن الادراك والسرور وموضع  
 السعادة والافناء ومحل المقامة والبقاء التي لا يسئ لها

فيها انصب لا يسهم فيها الغيوب فيها ما دفن في الانفس وطاق  
 الاعين وفيها ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب  
 بشر والجلة هي مظهر الجنة التي وعد المتقون والثانية هي دار  
 الموت والظلمة ومعدن الجمل والنور وموضع الشقاء والنفق  
 والافناء ومحل التغير والزوال والانقضاء اقرب دار الى  
 سخط الله وابعد ههنا من رضوان الله خفت بالشهوات و  
 تحبب بالعاجلة ورأت بالعليل وتحبب بالامال وتزيت بغير  
 لانه جرمها ولاق من فجعها غارة ضارة حايلة زائلة فانه  
 بابك الكال عوالة لا تغدو لاذناتها الى امينة اهل الرضا  
 الرغبة بها ان يكون كما قال الله عز وجل كما افرقنا من السماء  
 فاحنا طيب نبات الارض فاصبح هنيئاً تذروه الرجاء وباتت  
 هي مظهر النار التي اعدت للكافرين ولكل من اصابها واهل



فأصبحوا اليقين في سندهم مخضود وظلم مضود وظلم مضود  
مكوب وفاكمة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة وأصحاب الشمال ما  
أصحاب الشمال في سموم وجههم وظلم من محو الأبد ولا كرية وأصحاب  
اليمن هم السعداء ومعولما هم أمور قدسية وأحوالهم بأفيا  
صالحات فإذا كان يوم القيمة تفرقهم بآياتهم من جميع عليين  
أن كتاب الأبرار لعل عليين وما أودع ما عليون كتاب مرقوم  
يشهد المقربون وذلك لأن أرواحهم من جنس الأرواح العالية  
والصحة المكرمة المرفوعة المطهرة بأبدى سعة كرام بررة كاق  
مؤنا الصادق عليه السلام أن الله عز وجل خلق النبيين من  
طس عليين قلوبهم وأبدانهم وخلق قلوب المؤمنين من تلك  
الطينة وجعل خلق أبدان المؤمنين من دون ذلك وأصحاب  
الشمال هم الأشقياء ومعولما هم خيالات فاسدة وأوهام

جرمية وأعمالهم قانية خبيثة فإذا كان يوم القيمة تفرقهم  
من جهة سجين أن كتاب العجاف لعل سجين وما أودع ما عجاف  
كتاب مرقوم ويلعقون ذلك للكافرين وذلك لأن أرواحهم من جنس  
الأرواح السفلية بأبدى ملكة غلاظ شداد كفاف مؤنا الشقا  
عليهم وخلق الكفار من سجين قلوبهم وأبدانهم وفي رواية أخرى  
عنه عليه السلام لأن الله تعالى خلقنا من أعلى عليين وخلق قلوب  
شيعتنا من خلقنا منه وخلق أبدانهم من دون ذلك وقلوبهم  
تهوى البناء لأنها خلقت من خلقنا ثم تلا هذه الآية أن كتاب الأبرار  
لعل عليين وما أودع ما عليون كتاب مرقوم يشهد المقربون  
وخلق عذرا من سجين وخلق قلوب شيعتهم من خلقنا منه  
وأبدانهم من دون ذلك فعولهم تهوى إليهم لأنها خلقت من  
خلقنا منهم تلا هذه الآية أن كتاب العجاف لعل سجين وما أودع



ما سيجزى كتابهم قوم ويل يومئذ للكافرين والشقياء وان  
 كانوا يتقاولون بعد الموت الى نشأة من جنس تلك النشأة  
 خلق يتبعها بالعرض الا انهم يحلون معهم من الدنيا ما لا  
 يمكن انفكاكهم عنه ما يذوقون به ويتجددون بما وقر من  
 سموم وجحيم وظلم من محرم ومن حبات وعقار فيوان  
 لدغ وسموم ومن ذهب ومضد كرمها في دار الدنيا ولم ينج  
 في سبيل الله واشترى في قلوبهم محبتها فكوى بها هناك مجبا  
 وجنوم وظهورهم هذا ما كنتم لانفسكم فذوقوا ما كنتم  
 تكذرون ومن الله بعيد عنا من دون من حجر اوشب  
 او حيوان او غيرها ما يعتقدون فيه انه ينفعهم وهو يضرهم  
 اذ يقال لهم انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم و  
 بالجملة المرء مع من احب ولو ان احدكم احب حجر الخشب معه

منه



ويعتبر هذا ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام في وصف  
 الزهاد كانوا قوما من أهل الدنيا وليسوا من أهلها فكانوا  
 فيها لكن ليس فيها علوا فيها بما يصرون ونادروا فيها ما <sup>يكون</sup>  
 يغلب أبدانهم بين طهر إلى أهل الآخرة يرون أهل الدنيا  
 يعطون موت أجسادهم أشداً عظما الموت قلوباً حياً  
 وكان عليه السلام في حديث القبر في الله وأنه يعرف فاسدها <sup>شد</sup> وبنائها  
 حاملها أن يجلف في عذاب الله وأنه يعرف فاسدها وبنائها <sup>شد</sup> حتمته  
 أن يجيبوه وكل ما أدرك السعداء من العلوم الحقة والآكام  
 الصادقة فهو إنما يقرع عليهم من تلك النشأة الباقية وكذا  
 كل ما الموه من الخيرات والباقيات الصالحات وأثارتها  
 يكتب في نفوسهم الطيب التي جاءت منها وتضير إليها وكل ما  
 أدركه الأشقياء من الخيالات والأوهام والأكاذيب

م

والحيل فهو إنما يلقى عليهم من هذه النشأة الباقية وكذا كل  
 ما وسوسوه من الشرور والقبائح وأثارتها كتب في نفوسهم  
 الخبيث التي جاءت منها وأثارتها كتب في نفوسهم  
 ولكن هذا عندك محفوظاً **الباب الرابع** في بيان التحقيق  
 الذي هو العرض وضع الكتاب فقول إن ميزان يوم القيمة  
 أعقوب ما يوزن به العلوم والأعمال فيعرف قدرها ويميز صوابها  
 من خطئها وصحتها من فاسدها هو بعينه نفس العقائد  
 الحقة والأعمال الصالحة من وجه وأهلها المهادون إليها  
 من وجه آخر وإن كان الوجهان يرجعان إلى امر واحد  
 عند التحقيق بناء على ما عرفته في المقدمة الثالثة من إيقاش  
 النقوش ثانياً والعلوم والأعمال وعلى الوجه الأول قبل البناء  
 هو كلمة لا إله إلا الله فأنها الفاصل بين الإسلام والكفر



بين اهل الجنة والنار ولهذا ورد في الحديث من قال لا اله الا الله  
 دخل الجنة واما ما ورد فيها خفيفة على اللسان فتعلق باللسان  
 اي في صورة التي تكون مع الامرات فلا ينافي كونها ميزانا اي  
 اذا تغير الاعتبار بين المعيار والموزون كما في مثل وعلم  
 هذا الوجه ايضا ورد عن اهل البيت عليهم السلام الصلوة  
 ميزان من وفي استوفى هذا في الاعمال او ذلك في العلل <sup>عليها</sup> وفي  
 سائر العقائد والاعمال وعلى الوجه الثاني ورد عنهم عليهم  
 ان الموازين القسط هم الانبياء والاصبياء عليهم السلام  
 وان امير المؤمنين عليه السلام هو الميزان وذلك لان ارتفاع قلده  
 العباد وقبول اعمالهم انما هو بقدر ايمانهم بالانبياء والاصبياء  
 عليهم السلام واتباعهم ايامهم في اقوالهم وافعالهم وخلقهم <sup>فما</sup>  
 لانهم والاممسان يستقيم فالقبول الدراج الثقل <sup>الاعمال</sup>

ما وافق اعمالهم والمرضى الحسن الجليل من الاخلاق ولا قولها  
 طابق اخلاقهم واقوالهم والحق الصابي السيد من كنهها  
 ما اخذ منهم والمردود منها ما خالف ذلك وكلما قرب من ذلك  
 قرب من القول وكلما بعد بعد فزان كل امة هي في تلك الامّة  
 ووصف فيها على هذا الوجه وشرعها على الوجه الاول  
 ميزان سائر الانبياء والاصبياء عليهم السلام هو نبينا صلى الله  
 عليه وآله وسلم اذ هو الشاهد عليهم كما ورد في الايات ولجبا  
 قال الله عز وجل فكيف اذ اجبتنا من كل امة شهيدا <sup>عليه</sup> وجنابك  
 هو اء شهيد وقال سبحانه وكذلك جعلناكم امة وسطا  
 ليكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا  
 قال صلى الله عليه وآله في هذه الآية نحن الامّة الوسطى  
 نحن شهداء الله على خلقه ومحجبي في ارضه ثم قال رسول الله <sup>الشهيد</sup>



علينا بما بلغنا عن الله ونحن الشهداء على الناس في صدق  
 يوم القيمة صدقناه ومن كذب كذبناه ومثله قال مولا الله  
 عليه السلام في الآية الأولى أنها نزلت في أم محمد خاتمة  
 في كل قرن منهم امام شاهد عليهم ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم  
 شاهد علينا ولما كان الناس انما يكافون في العلم والعلمانية  
 وسعهم وطاعتهم على اختلاف طبقاتهم في ذلك كما قيل ان  
 الطرف الى الله بعد انفاست الخلافة في ان طاقيل ان الطرة  
 الى الله كل احد على الوجه الاول هو ما طاف به اذا اتى على  
 وجهه فكل احد من ان يختص بهذا الاعتبار يعرفه بقدرة العلم  
 وعلمه به ان يقاس اليه اعماله وعقائده ويوزن حيرها  
 شرها فالمواد من كثرة بهذا الاعتبار ولهذا ورد في قوله  
 سبحانه وضع المواد بين القسط بلطف الجمع ثم اذا قيلت الى

العلم

العلو والاعمال بحسب افرادها واشخاصها على قوتها وكثرة  
 كما اشير اليه في كلمة التوحيد والصلوة لكثرة بحسب كثرة الاشياء  
 والاعمال بالاضافة الى شخص واحد ايضا واليه الاشارة بقوله  
 عز وجل فمن ثقلت موازينه ومن خفت موازينه ولما كانت  
 العقاب والاعمال كما قايسة بالنفس الاثنانية وهي بعينها  
 الاعمال على ما ثبت في المفاداة الثالثة فالنفس بعينها هي الكفة  
 من وجه وهي المعيار او الموزون من وجه اخر لانها  
 الميزان عبارة عن العقاب والاعمال فالنفس الحاصلة لها  
 بمنزلة الكفة وعليه قيل ان كفة ميزان كل احد بعد علمه وان  
 جعلناه عبارة عن الهادين اليها فالنفس بمنزلة المعيار  
 او الموزون وعليه ورد في الحديث ان الموزون هو الصنف  
 وح يكون الكفة ما يحيط بها وهي النشأة الاخرى



الكافرين من وجهه النفس الكاملة الناقصة من وجهه  
 او غيرهما من له الحالة التي لا تقع قدرة النفس للوزن فيه  
 فوق تلك الحالة ومن وجه اخر ما من تلك النفس المحيط بها  
 من عالم الغيب والقدس والكفا الاخرى هو النفس التي برزها  
 من المكلفين من وجه وطامها من تلك الشهادة من وجه  
 اخرو العود الذي به يرتبط احدهما بالاخرى هو اتباع النفس  
 الناقصة الكاملة واقتدارها باواهنها واهتدادها بها من  
 وجه والقبوضات والواردة على المكلف من الشهادة الباقية  
 من وجه اخر واللسان هو الملك الذي بها اليها الخير والحق  
 والعلم والحكمة والخلق الفاضل والاعمال الصالحة وكيفية  
 الوزن ان تقابل كل واحد واحد الاعمال والافعال والاعوام  
 بكل واحد واحد من مقابله او المجمع بالمجمع فيعجزها من

شها وعلى هذا فالوزن بالاصالة انما هو الحسنات دون  
 السيئات وانما يعرف قدر السيئات بالعرض ولهذا وردت  
 والحكمة في الايات بالاضافة الى الحسنات فقط دون السيئات  
 ويؤيد هذا اقصاد ابن عباس رضي الله عنه في ذكره صور الاعمال  
 بالصور الحسنات على حسنات المؤمنين ووضعها في احدى  
 وسكوة عن وضع السيئات في الكفة الاخرى وانما في صورة  
 قيمة او خفيفة او غير ذلك وذلك لان الحسنات اذا نحت  
 على السيئات لم تقع صورة الاعمال بل يرى كلها حسنة لكون  
 السيئات مغفورة على هذا التقدير لا يبدلها الله حسنات  
 كما قال الله عز وجل في قوم اولئك بدل الله سيئاتهم حسناً  
 وعن الباقر عليه السلام اذا كان يوم القيمة وطام الله  
 المؤمن او قدم على ذنوبه بدأ بذنوبه ثم غفرها له لا يطلع على



ملكاً مقرباً ولا نبياً من سلاوة في رواية قال وفيه عليه من ذنوبها  
 بكرة ان يوقف عليها ثم قال ويقول المساة كوفي حسنة وقال  
 وذلك قول الله تبارك وتعالى اولئك يبدل الله سيئاتهم  
 حسنة وكان الله غفوراً رحيماً وما يدل على ذلك ايضا  
 ان الله قسم اهل الحساب على قسمين ثقيل الحسنة وخفيف  
 الحسنة ولم يذكر من يداوى حسنة سيئاته لان المستحقة  
 لا يؤزن بالسيئات على هذا التقدير وما يدل على هذا ما رواه  
 في الكافي اسناده عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر  
 عليه السلام يقول ان الله ثقل الخير على اهل الدنيا كالثقل في موازينهم  
 يوم القيمة وان الله خفف الشر على اهل الدنيا كخففة في  
 موازينهم يوم القيمة وجبال الالان المستفاد من الحديث  
 ان فعل الخير كما انه سبب ثقل الخير ففعل الشر هو سبب خفة

ل

كفة الخير لانها ضدان بل ان الخير كما كان اعظم كان كفة الشر  
 فالشر كما كان اعظم كان كفة الخير اخف لا بمعنى ان الشر ثقل به  
 بصير كفة الخير خفيفة اذ لا ثقل للشر اصل بل هو خفيف اطلاقاً  
 لخفة بصير الخير خفيفاً لا لثقله وعلى هذا فلا وجه لموازاة  
 بالآخر في كفتين متقابلتين بل ينبغي ان يكون في كفة واحدة  
 حتى يعامل ثقل الخير خفة الشر ونحو احداهما بالآخرى تدبر  
 سياق في اخر الباب ما يزيد هذا الحديث اجزاء هذا كله  
 اذا نظرنا الى ميزان يوم القيمة من جهة ثقله وتكثره كما استفاد  
 من الايات القرآنية وما اذا نظرنا اليه من جهة خفة  
 كما يظهر من كلامي ابن عباس وامى سلام في اذنة  
 الخلايق المسماة بالعرش بمنزلة ميزان عظيم للأكفان و  
 سيعتان وعمود ولسان ولا يبعد ان يتصور يوم القيمة



للملايق بهذه الصورة الميزانية وميزا الى لهم ذلك لما ثبت في  
 في محله ان صور الاشياء تتبدل بتبدل النشآت والموا<sup>طن</sup>  
 فكل شئ صورة غير صورة التي له في النشأة الاخرى فاحد  
 كقبة من معين العرش اى عالم الغيب الذي هو دناء الروح<sup>نوع</sup>  
 وكف الحسنة وفيها كل ما يصعد من هذا العالم الى عالم  
 الغيب من العلم والطيب والعمل الصالح والاقوال الصادقة والافعال<sup>نوع</sup>  
 الفاضلة الى غير ذلك من الحسنات والباقيات الصالحات  
 والمجمل ما يتبع الارواح الطيبة والكهنة الاخرى من دناء  
 العرش اى عالم الشهادة الذي هو دناءة الميزانيين وهو  
 الشئيات وفيها كل ما في هذا العالم من اعمال الخبيثة الزايلة  
 والادراكات الخبيثة المنفعة من الجبل والاكاذيب والافهام  
 والمخيلات الفاسدة وبطلجة ما يارصد الارواح الخبيثة

عور

عورده عبارة عن اوتباطا حدى النشأتين بالاشياء بافان<sup>ع</sup>  
 الخيرات من هناك الى هنا وقبول القلوب المستعدة لها اياها  
 وميزانها من اهل تلك النشأة فيها الى اللسان هو محل  
 الملكة الكبرى الخبز بالحوال والبطاين العالمين المعين<sup>للجنة</sup>  
 على النشأتين وملايها العلوم والحكم كجبريل عليه السلام  
 وكيفية الودع على هذا ان يقاس بالنفوس في احد  
 الكفين بما لهم في الاخرى فكل من غلبت عليه محبة النشأة  
 الباقية ويكون اكثر ادراكاته واعماله من اجناس تلك النشأة فله  
 حسنة يكون ارجح وانقل فبكراته بها سيئاته وميزانها  
 وكل من غلبت عليه شقوته فاختل الى الارض واتبع هواه  
 ويكون اكثر ادراكاته واعماله من متاع الحيوة الدنيا فله  
 سيئاته ارجح وانقل فان كان مؤمنا ولم يثقل ولم يبدل<sup>الكر</sup>



التي بعد بقدر يستأنه ثم يخرج الى الجنة وان كان كافرا  
فقد خطا على الحق كما ولا يصعد الى تلك النشأة منها شيء  
فلا وزن لمساواة اصلا وقدر بل الميزان على هذا المعنى  
الى المنور وعند الجور من وقوع كل من كفى الحسنات في  
السينات في مقابلتها الاخرى ووجه الميزان الا ان المعنى  
الاول اولى واخبر الى القرآن والحديث اقرب وان كان  
كلاما صحيحا حسنا فان قلت لم يعرف قدر الاعمال وما هي  
رجاها ونفعا فاعلم ان لكل عمل من الاعمال البدنية ثابته  
في النفس فان كان من باب الحسنات والطاعات كانت  
والصيام والحج والزكاة والجهاد وغيرها فله تأثير في تنوير  
النفس وتخليصها من اسر الشهوات وقطعها عن غواش  
الملاذيات وجذبها الى الدنيا الى الاخرى ومن المتزل

الذي

الذي الى المحل الاعلى فكل عمل منها مقدار معين من التأثير  
في المنور والتهذيب واذا تضاعفت وتكررت الحسنات  
تكثرها وتضاعفها يزداد مقدار التأثير والتنوير وكذلك  
لكل عمل من الاعمال السيئة قدر معين من التأثير في اظلام  
جوهر النفس وكسها وكذبها وتعليقها بالدنيا وشهواتها  
وتقسيدها ببلاسها واغلاها فاذا تضاعفت المتقاتل  
والسيئات ازادت الظلمة والكشف شدة وقدر اوك  
ذلك المحجوب عن مشاهدة الحق في الدنيا وعند قيام  
الساعة وارتفاع الحجب يكشف لهم حقيقة الامر في ذلك  
وتصادف كل احد مقداره سعيد وعمله ويرى رجاء  
احد كفى ميزانه وقوة تميز طاعته او ظلمة كفرانه  
قال بعض العلماء من لم يخلص يقوه اليقين ونور الايمان



والتوحيد عن قيد الطبيعة واسر الدنيا فلا تدور هوة بعباده  
 فهو بحسب زوايا الاعمال والافعال وثمراتها وناتجها ونجاتها  
 للنفس الى شئ من الجانبين بميزان ذي كفتين احدي  
 كفتيه ميل الى الجانب الاسفل اعنى الجحيم بقدر ما فيها من  
 متاع الدنيا الفانية والاخرى تميل الى الجانب الاعلى ودار النعيم  
 بقدر ما فيها من متاع الاخرة ففي يوم العرض الاكبر اذا وقع  
 التعارض بين الكفتين والتجاذب الى الجانبين فلنحكم  
 الله العلي الكبير على كل احد في ادخاله احدي الدارين دار النعيم  
 ودار الجحيم بن جميع احدي كفتيه قال واعلم ان كفة الحسنات  
 في جانب اليمين وهو جانب المشرق وكفة السيئات في جانب  
 الشمال وهو جانب المغرب ثم لا يدور عليك اما اذا وقع التعارض  
 ونزل الحكم وقضى الامر بغير الكفتين في حكم واجبة في الدنيا

والنور

والمعززة والمهيمنة والشمالية والحاقية والجميعة  
 احدها على الاخرى بحيث يجعلها مقرون مطبوعة فاما  
 السعادة يصيب كل واحد منهم بميزانه وكلنا يدعى اصل الشمال في  
 شمالية فافهم انتهى كلامه

### الباب الخامس

في تطبيق هذا التحقيق على الايات والاحاديث والاقوال  
 فقول اما تطبيقه على الآية الاولى وهي قوله عز وجل والذين  
 يؤمنون الحق فقلنا موازينهم موازينهم فظاهر باعتبار تقدير  
 الموازين فان من كان متابعاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وشريعته اكثر من مخالفة لها فقد ثقلت موازينه فاولئك  
 هم المفلحون اذ يبدل الله سبحانه نعم حسنات ومن كان  
 يعكس ذلك فقد خفت موازينه فاولئك الذين خسروا  
 انفسهم لانهم كانوا يمكنهم يحصل المتابعة ولم يفعلوا حتى



فانتم ذلك واكر المفسرين على انه تعالى اراد بذلك الكفار  
لقوله سبحانه في جهنم خالدون ومثل هذه الآية الآية الرابعة  
وهي قوله فاما من ثقلت موازينه واما من خفت موازينه واما  
الثانية وهي قوله عز وجل ونضع الموازين القسط <sup>نصف</sup> فلان  
عليها مصحح به في كلام اهل البيت عليهم السلام كما ذكره  
واما الثالثة وهي قوله سبحانه ووضع الميزان الانظفواني  
الميزان فيجمل كلام الوجوه التي ذكرناها وكذلك الحديث  
الاول وهو قوله صلى الله عليه واله وسلم ينصب ميزان له  
لسان وكفتان وكلام ابن عباس الاول وهو قوله اما المؤمن  
فهله في احسن صورة مع ادنى تكلف وعناية على تقدير <sup>نصف</sup>  
ووجه حسن صورة اعمال المؤمن ظاهر لان الصورة تابعة  
للعاني والحقايق والنيات وقد وردت مثل الاعمال في اخبار

البر

كثيره وفي الحقيقة تلك الصور من تواب النفس واجزائها كما  
يظهر من الايات والاحبار ويدل عليه البراهين والاعتقادات  
واما ما في كلامه الثاني ان طول عمود الميزان ما بين المشرق  
والمغرب ثمانية على حدة الميزان وبما ان الشاه الاخر  
ليست في جهة ومكان من هذه الشاه بل هي محيط بها <sup>في</sup>  
الروح بالجسم كما ورد في الحديث ان الجنة اقرب الى احل كم  
من شران فله وانما مثل ذلك فالعمود الرابطين الشاه <sup>تين</sup>  
انما يكون بين المشرق والمغرب بعد خروج شئ منهما عن  
هذين الحدين او نقول ان المراد بالمشرق تلك الشاه <sup>قبة</sup> الباقية  
وبالمغرب هذه الشاه القابضة لطاوع افوار الفيض تلك  
الشاه وغروبها في هذه وما ذكره من معنى قوله كفة الميزان  
كاطباق الدنيا في طولها وعرضها واما قمتها يمينها وشمالها <sup>احدا</sup> فموضع

ضعف الاخرى وقوله في يوم كان مقداره خمسين الف  
سنة اى من ابتداء الدنيا اى انتهائها ولا بعد ان يتصور  
تلك المدة وتراى يوم القيمة كلها دفعة واحدة واما ما في  
كلام ابن سلام ان احدى الكفتين الميزان على الجنة واخرى  
على جهنم فعناظا لظاهر بعد ما عرفت في المقابلة الرابعة وكذا  
قوله ولو وضعت السموات والارض في احدهما لم تسمن  
فان احدى الكفتين عين السموات والارض والاهل  
محيط بها ففى ايضا يعمايل هو اوسع منها واذا انزلت  
الى جبريل عليه السلام لانه العارف بمقدار العاود والاعمال  
تقديره لانه الواسط في فاضة الخيرات وتبليغ الالهات  
واما الشروق فما يعرف قدرها بالاضافة الى الخيرات لانها انما  
يكون بتبليغها والعرش ثبت ان جبريل عليه السلام هو ارفع من

الارض

اللسان واستواء الله عز ولى منه وشهد بل هو اللسان  
القائم في وسط عمود الميزان بحقيقة ولما اخبرنا بالباقي  
فقد ظهر وجوب مطالعتها فيما اسلفناه فلا وجه لاعتاده واما  
مخصص امير المؤمنين عليه السلام بذلك في الحديث الاخير  
فلا بد الكامل في ذلك ويميز بين المؤمنين عن المنافقين  
عن المبطلين واهل الجنة عن اهل النار كما ورد به كثير من الروايات  
وروى الشيخ الصدوق رحمه الله في علل الشرائع حثا في  
هذا الباب بابا يراى له اسما وهو مناسب للعرض الذي  
يصادره وراه باسناده عن المفصل بن عمر قال قلت لابي عبد الله  
جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ما صار على ابن ابي طالب  
قيم الجنة والنار قال لان جبايمان ونقصه كفر وانما  
الجنة لاهل الايمان وخلقت النار لاهل الكفر وعليه السلام



قسم الجنة والنار لهما العلة والجنة لا يدخلها الا اهل محبتها  
 والنار لا يدخلها الا اهل بغضه قال ابن رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا  
 واوصياهم هل كانوا يحضرون واعداؤهم ببغضونه قال  
 قلت فكيف ذلك ما علمت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 يوم خير لا طعن الا ما غدا يجلب الله ورسوله ومحبيه  
 ورسوله ما يرجع حتى يفتح الله على يديه قال بل قال ما علمت  
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما اوتي بالطائر المشوي  
 قال اللهم انني احب خلقك اليك اكل معي هذا الطائر وعني  
 به عليا عليه السلام قلت بل قال يجوز ان لا يحب انبياء الله ورسوله  
 واوصياهم وهم عليهم رجلا محبة الله ورسوله ومحبيه  
 فقلت لا قال بل يجوز ان يكون المؤمنون من امم لا يحبون  
 حبيب الله وحبيب رسوله وانبياءه عليهم السلام قلت

لا قال فقد ثبت ان جميع انبياء الله ورسوله وجميع المؤمنين  
 كانوا على بن ابي طالب محبين وثبت ان المخالفين لهم كانوا  
 له ولجميع اهل محبته مبغضين قلت نعم قال فلا يدخل الجنة  
 الا من احبته من الاولين والآخرين فهو اذن قيم الجنة والنار  
 قال المفضل بن عمر فقلت له يا ابن رسول الله فرجت عني  
 فرح الله عنك فرددني ما علمت الله فقال سل يا مفضل فقلت  
 ان سال ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يدخل عجب الجنة  
 ومبغضها النار او رضوان ومالك فقال يا مفضل اهل الجنة  
 ان الله تبارك وتعالى بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وهو رجع الى الانبياء عليهم السلام وهم ارواح قبل خلق  
 بالنعيم قلت بل قال ما علمت ان دعاهم الى توحيد الله وطاعته  
 واتباع امره ووعدهم الجنة على ذلك واوعدهم خالفها انما

اليه وانكره النار قلت بل قال فليس النبض من لما وعدوا  
وعده عزيمه عز وجل قلت بل قال وليس على ابن ابي طالب حقيقة  
وامام امته قلت بل قال وليس رضوان وما لك من حمة الملكة  
والمستغفرين لشيعته الناجين بحجة قلت بل قال فعلى ابن  
ابي طالب اذن قسم الجنة والنار عن رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم ورضوان وما لك صادران عن امره بامر  
الله تعالى بما مفضل جد هذا فامره فان من محزون العلم  
مكتونة لا يخرج الا الى اهل وفي هذا الحديث فوايدجه لا بد  
على اولي النهى واما تطبق التحقيق المذكور على الاقوال التي  
فيها والتنبيه على خطأ غيرها فبانه ان من قال بحمل اللفاظ  
على ظواهرها فقد اصاب لما ينبغي ان هذه الالفاظ انما  
ضمت للدواعي والحقايق دون خصوص المواد والاشياء

الدواعي

ان الدواعي والحقايق يجالها في الموازين التي اشتهاها ومن  
قال ان المراد بها العدل والعصا فقد اصاب من وجوبها  
من وجبه وانما اصاب مطلقا لو لم ينكر اصل الميزان لعدم  
جواز العدل عن ظاهر اللفظ مع امكان حمل على الحقيقة  
وقد بنا امكانه واما قوله ان الاعمال اعراض وقد فنيته  
عامة فقد عرفت ما فيه وان اثارها تبقى في النفوس وما  
يحصل لها حسن وحال او قبح ووبال واما سائر الاقوال  
ظهر احكامها ما اسلفناه فلا وجه لاعادته **في باب**  
**في شرح بعض الاخبار المتعلقة بالوزن** روى عن النبي  
صلى الله عليه واله وسلم انه قال لما في العظيم السبعون  
القيمة لا يزن عند الله صاحب بعوضه وشرح ذلك ان المراد  
بالعظم والسبعون اما كثر الاعمال الصالحة من غير علم واخطا



واما عظم القدر والمترلة عند الناس واما عظم الجسد <sup>دع</sup> وعلى النقا  
فالتجيب في عدم قدره عند الله ان الله سبحانه انما ينظر الى  
القلوب والنيات دون الاجساد والصور فلا قدر <sup>عنده</sup> لاجل  
الامن اناه بقلبه يعلم واما ينفع طاعات الجوارح اذا اثرت  
في القلب بغيره وكاتب مع اخلاص النية والافلا فائدة فيها  
وذلك لان المقصود من خلق الناس اكسابهم المعرفة بالله  
والايمان وتعليمهم العلم والحكمة وتزويدهم النفوس <sup>الطاهرة</sup> لخدمته  
ومحسبهم الوجوه ومخيلهم الجاه والمترلة في قلوبهم  
واشبابهم واكتساب المعرفة واذا بالجوارح في الطاعات  
مع الاخلاص ليس بالبدن وضعف الا ترى الى اهل الانا  
والمتقين كيف تخلصت ابدانهم واصغرقت وجوههم وقاد  
اعينهم كما وصفهم امير المؤمنين عليه السلام في حديثهم

وال

والى اهل الدنيا السعيدين على العلم والحكمة كيف مضت من  
جوههم وسميت ابدانهم وفرحت انفسهم كما قال الله تعالى  
واذا ارادتهم يعجزون اجسامهم وان يقولوا استمعوا لقولهم  
كانهم خشب منه ولهذا صار مدار النجاه على الايمان بالله  
هو فضل القلب وان عظمت الذنوب وكثرت السيئات <sup>مداد</sup> و  
الهلاك على الكفر والشرك الذين من فعله ايضا وان كثرت  
طاعات الجوارح كما قال الله تعالى ان الله لا يغير ان يشاءه  
وبعضها دون ذلك لمرقتاء وقال جل جلاله وقد منا الى ما  
علموا من علم فجعلناه هباء منثورا وعن النبي ص والذبي  
عشتي بالحق نبيا لا عهد بنا الله بالنار وموطن ابدان اهل  
التوحيد لا يشفعون فشفعون ومن هذا القليل قوله  
حجسته لا تضره سنة وبعض على سبيل لا ينفع معه

حسنه وذلك ان الحب والبغض من فعل القلب الذي  
 هو اصل وليعلم ان فعل القلب انما ينفع وشيقل الميزان  
 اذا رسخ فيه ونوره يحث فيرى الى الجوارح والاعضا  
 دون مجرد الخطى باليال ووسوسة النفس مع عدم <sup>العقد</sup>  
 عليه قال بعض المحققين كل فعل يقتضى اطمئنان النفس  
 فهو ما يشعل الميزان وكل ما يقتضى تحيرها واتباعها <sup>الاشك</sup>  
 المخالفه فهو ما يخففه وروى عن مولانا الباقر <sup>عليه السلام</sup> انه قال  
 من كان ظاهره ارجح بآئنه خفف ميزانه وهذا قريب  
 من الحديث الاول يعنى من كان طاعته الظاهره اكثر  
 من علمه وتقوى قلبه فقد راعاه الخفيف عند الله سبحانه  
 لعدم ظنوه من تعاق ورى ومن مولانا الصاق <sup>عليه السلام</sup>  
 انه قال اذا كان يوم القيمة جمع الله نعم الناس في صعيد واحد

انور

ووضع الموازين فيوزن دماء الشهداء مع مداد  
 العلماء فيرجع مداد العلماء على دماء الشهداء وشرح ذلك  
 ان حصول التشبه بالانبياء والوصيا في تعلم العلم والحكمة  
 وتعليمها اكثر منه في الشهادة لان المقصود بالذات من بعثه  
 الانبياء صلوات الله عليهم انما هو تعليم العلم والحكمة وشر  
 النفوس واما دفع الجاحدين والمعاندين فقصود بالآخر  
 ووزن المداد مع الدماء كما لا يخفى لبيان كنهين متقاربين  
 بل المداد انما يكون في ميزان العلم والله في ميزان الشهادة  
 لو كان صاحبها واحدا انما يكونان في ميزان عملية لا ميزانه  
 الواحد ولكن لما كان معيارهما واحدا انما يظهر بذلك  
 المعيار الواحد حكم كل منهما اوريجان احدهما على الآخر  
 صح ان يقال يوزن احدهما مع الآخر ويقرب من هذا ما ذكر



عن النصوص انه قال يوقى بالرجل ومعه سبعة وسبعون  
وفي رواية فتعده وتقول سجلا كل سجلا مثل هذا البصر  
خطاياهم وذنوبهم فيوضع في كفة الميزان ويخرج له قوطا  
مثل انملة فيه شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول  
الله فيوضع في الكفة الاخرى فخرج بذلك على ذنوبه كلها  
الظاهر ان المراد بالكفة الاخرى ليس الكفة المقابلة لكفة  
الاعمال كيف في العمل لا يوزن بالاستفاد بل المراد كفة الاثام  
من ميزانه الاخر وانما يخرج الكفة بذلك على ذنوبه كلها  
لان ما راجع ميزان اعتقاده الذي هو الاصل لاسيما التوحيد  
عقر الله ذنوبه نعم اذا اعتبرنا وحدة الميزان ووزن مجموع  
الحسنات مع مجموع السيئات امكن ان يتقارب هذه الكفة  
مع الذنوب فيضع جعلها في الكفة المقابلة للسيئات بهذا

الاعمال

الاعتبار قبل ان كل ذكر وعمل يدخل في الميزان الا لا اله الا  
الله لان كل عمل له مقابل في عالم التضاد وليس للتوحيد  
مقابل الا الشرك ولا يجتمعان في ميزان واحد اذا الفين  
الدائم كما لا يجمع ضدك لا يتعاقبان على موضع واحد فليت  
الكلمة ما يقابلها ويعاد لها في الكفة الاخرى اقول هذا  
الكلام مني على ان يوضع كل واحدة من الحسنات في مقابلة  
من السيئات في الوزن واما اذا وضع المجموع في مقابلة المجموع  
او وضع حسنات الامم في مقابلة حسنات الانبياء والاولياء  
كما حققناه فيمكن ان يوضع هذه الكلمة في الميزان في مقابلة  
الذنوب التي ليست من خيرها كما دل عليه حديث صاحب السجلات  
او يوضع توحيد احد الامم في مقابلة توحيد غيره او امانة  
قدرة ويحكم له او عليه كيف لا ولو لم يوضع هذه الكلمة في الميزان لما تم

قوله ص انما كلمة خفيفة على اللسان ثقيلة في الميزان فثبت  
وقد ظهر من ضاعفتها سبعة اعليناك امكان محاسنتها <sup>لغير</sup>  
ووزن الاعمال والعلوم في هذه النشأة الدنياوية قبل الموت  
وان ذلك لا يتوقف على محي القيامة لوصولها في ذلك كله  
السامر الانبياء والاصفياء وصلوات الله عليهم وتاكدها  
بالبراهين والآيات ولهذا ورد في الحديث حاسبوا انفسكم  
قبل ان تحاسبوا وزنوها قبل ان توزنوا **خاتمة** اعلم ان  
هذا الكتاب بمنزلة ميزان لوجهين احدهما ان الكراموز <sup>لأن</sup>  
يمكن ان يوزن به ويعرف معانيها بان يقاس الى ما ذكرنا في  
فجمل الالفاظ الواردة فيها على ارجلها وحقائقها ويليقي  
خصوصيات المعاد على طريق ما بطننا القول فيه فجمع <sup>لأن</sup>  
بين الاخبار والاقوال المختلفة ولكن بشرط ان يوجد في <sup>الكتاب</sup>

شاهد

شاهد من اهل العصمة الراغبين في العلم كما وجد في  
الميزان والضرابط لا يودى الى الضلال الثاني ان الآيات  
المتة المذكورة في هي بمنزلة الاركان الستة للميزان الكامل  
وذلك لان الباب الاول المشتمل على الآيات والاضمار هو  
منزلة المعيار والباب الثاني المشتمل على الاقوال التابعة <sup>لله</sup>  
والاخبار الخادمة لها هو بمنزلة كفة المعيار والباب الثالث  
المشتمل على المقدمات التابعة للتحقيق الخادمة منه هو بمنزلة  
كفة الموزون والباب الرابع المشتمل على التحقيق هو بمنزلة  
الموزون والباب الخامس المشتمل على التطبيق الرباط <sup>بين</sup>  
المعيار والموزون هو بمنزلة العمود والباب السادس  
المشتمل على ما يوبد التطبيق ويؤكد ويوضحه هو بمنزلة  
اللسان والعلاقة وقد ظهر من هذا وجه تسمية على الآيات



السنة ومن الوجه الاول وجه قيمته بميزان القيمة وفي  
 وجه اخر وهو قيمته ما يحقق الشئ ويعرفه باسم ذلك الشئ  
 واذا ثبتا بما وعدنا فليقبض عنان العلم ولعل الله ولي  
 النعم نقل الله موازيننا بالخيرات وختم اعمالنا بالباقيات  
 الصالحات بحق محمد والله موافق يوم القيمة في  
 الادلاء بحجة الاستقامة والحمد لله اولا واخر  
 او ظاهرا وباطنا وفاد تحقيق ميزان القيمة في السنة  
 بحسن بن مفضل في شهر رجب المجري من شهر سنة اربع مائة  
 الهجرية موافق لما روي عن عرفة ميزان القيمة وهو الحسن ما  
 يتفق والمؤلف الى هنا كلام مصنفها ومؤلفها  
 ادام الله ايام افادته الشريفة الموقرة

٥  
 ما روي عن عرفة ميزان القيمة وهو الحسن ما  
 يتفق والمؤلف الى هنا كلام مصنفها ومؤلفها

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي وهب لنا العلم واجب علينا العمل به وصح لنا العلم  
 علما ان نعمل والصلوة على سيدنا محمد المبعوث بالدين المصون من الذل  
 الناس جميع الاديان والملل والله الاختيار المعصومين من الخنا  
 والزلزال الذين لفلق صباح الجودم العدل وبمس في ملائكت  
 الله قد شاع بين الناس الجمع بين الصلوة الجمعة والجمعة في يوم  
 من يفتي العجيب التخييري بالعرفي حيث كان بعضهم يصل الجمعة  
 ثم يوم في الظهر على عادة سائر الايام وكان في ذلك وجه صحيح لذلك  
 حتى يلائمة الى من كان مترددا في رجوعها وحرمتها حيث لا خلاف  
 بل كونه بدعة في شأن من يقبل المفتي فالجواب العني مالا يخفى  
 التمس من بعض الاعلام من الفضلاء الذين كان يفتي بذلك بعد ان  
 ترك باحثة في مرارهم انفسه في شئ ان يكتب ما يعتمد في ذلك فضلا

الحمد لله

عنى ان الفرق منه وجه الجواز فاجب ايقاه الله تعالى في زواجره من ان يكون  
 لذلك ثم انكر في ذلك منه الارساجا في مكانه من غير علمه في الجواز  
 رايته عليه وجهه من الامر اخر فربيت ان انقل ما اقاوه ايده تعالى  
 بلقطة ثم اذكر ما يرد عليه من ان رايته عليه من تأمل في طلبه للصواب  
 مما اوردت عليه وذكرت من المحجة على عدم الجواز بما يقتضيه الجواب  
 قال طامت اقاواه من هذا اذا اجتمعت الفقيه في استنباط  
 حكم جمعة في زمان الغيبة ولم يوجج لا وجوبها عينيا ولا تخيير اولا  
 فاجب عليه الجمع بينه وبين التجمع مع الانسان او تأخير الصلاة  
 الى ان يقوت الجمعة ثم الظاهر في الجواز لان الظاهر الاول يقين لانه  
 ذمته باحد الصلوتين ولا يعلم انهما من واما في تحصيل العلم به  
 مما هو مغولته في الواقع فيعلمه معا ولا يمكن ذلك بدون تحقيق  
 عينيا تحصيله لذلك ولا ريب في وجوب تحصيل العلم به ذمته من وجوب

بعد العلم

بعد العلم بتخليها به حيث لم يكن بان لا يقع منه مانع عقلا ولا شرعا  
 وحيث يكون وجوب الزايد على الوجوه من يوجب المقدرة وهذا  
 اذا كانت المكلف واحدة من الخبر او اثنت على ما قاله تحصيله  
 ذمته من الوجوب الى غير ذلك من الظاهر فان قلت لا يستلزم تحصيل العلم  
 ببراءة ذمته منها على جميع بين الصلوتين ولا يحصل بالتأخير وفعل الظاهر  
 فانه اذا اخر الصلاة الى ان تقوت الجمعة ثم صلى الظهر اخر اقطعا وحصل  
 العلم ببراءة ذمته ومنه يظهر وجه الثالث ويمكن ان يقال ان يحصل العلم  
 بالبراءة كان اولى او شعينا لاحتمال الوقوف في كراه بالجمع ومنه يظهر وجه  
 قلت لا يحصل العلم ببراءة ذمته ما كلف به يوم الجمعة ابتداء  
 باقائه بالظهر بعد التأخير فانه لا يعمل عند ان يكون منسوبة  
 ولم يات بها وقد اكسبه المروج عن معية الواجب وتحصل العلم  
 ببراءة ذمته من عدم تفصل من طاعتها فانها في الشروط لا في العلم  
 بعد فوات الجمعة تعيين الظاهر وبالله تبيان يخرج عن مودة ومودة لا معنى

ولم يبرر رايته  
 فانه يحتمل عليه  
 الحسنة

في  
 في  
 في



فعل القضاء من تظوينه الا انه لا يشترط حصول  
 فان قلت ما ذكرت من القول معارض بمثل ما ذكرنا كان المحل  
 الصلوات خاصة كانت الاخرى حرمة حيث لا ادن فيها فان  
 موقوف على توقيف الشارع واذا نهى بغيره يكتفى به عما هو  
 كانت محرمه وجب تركها لا يتركها في غير ذلك فعل المحرم وجب  
 فيجب تحصيل العلم براءة ذمته من الوجوب الذي يترتب عليه وجوب  
 الوعيد على تركه لا في وجهه بل في وجهه فلو كانت حرمة المحرم  
 وتعلقك بعد ما ثبت عليه يمكنك ان لا تعلق على تعلقه بالدين  
 تخلف الحكم على نعم المستدل الزامه بالعلم على تركه  
 كما عرفت وبالأول المحال وجوب فعله ما حرم تركه لك قلت  
 احده الصلوات في الصورة المفروضة ممنوع وانما هي اذا علمت  
 بعينها وانما مع الاشتباه وقد بيناها في كلامنا في بيان معانيها  
 وكان وجوب الوعيد من ذلك الباب نعم اذا علم تحريم واحد من مثلاً  
 كالناشئة في غيره في اننا نكفي في القول وجوبه بغيره  
 لما ذكرنا من وجوب الوعيد في العلم هو وجوب تركه

المعنى  
 لا يجوز ان يكون العلم بالصلوة والنية من كون وقوع التكليف واجباً

فان قلت ما ذكرت من القول معارض بمثل ما ذكرنا كان المحل  
 الصلوات خاصة كانت الاخرى حرمة حيث لا ادن فيها فان  
 موقوف على توقيف الشارع واذا نهى بغيره يكتفى به عما هو  
 كانت محرمه وجب تركها لا يتركها في غير ذلك فعل المحرم وجب  
 فيجب تحصيل العلم براءة ذمته من الوجوب الذي يترتب عليه وجوب  
 الوعيد على تركه لا في وجهه بل في وجهه فلو كانت حرمة المحرم  
 وتعلقك بعد ما ثبت عليه يمكنك ان لا تعلق على تعلقه بالدين  
 تخلف الحكم على نعم المستدل الزامه بالعلم على تركه  
 كما عرفت وبالأول المحال وجوب فعله ما حرم تركه لك قلت  
 احده الصلوات في الصورة المفروضة ممنوع وانما هي اذا علمت  
 بعينها وانما مع الاشتباه وقد بيناها في كلامنا في بيان معانيها  
 وكان وجوب الوعيد من ذلك الباب نعم اذا علم تحريم واحد من مثلاً  
 كالناشئة في غيره في اننا نكفي في القول وجوبه بغيره  
 لما ذكرنا من وجوب الوعيد في العلم هو وجوب تركه

المعنى والناشئة بالمرح وجوب تركه في العلم فمخرج تنحل  
 كل من ذلك لا من بدلا للجمع والمصلحة في البحث والتمسك وليس  
 موضع تحقيقه وما ذكرنا في العلم بالعلم من مانع من حصول العلم  
 براءة ذمته بفعل الصلواتين باحتمال وجود مانع الشرع وهو  
 كعدم احديهما احراز ما يرد على النسيئة اليه وذلك ان العلم براءة  
 ذمته يحصل بفعل ما يعلم به انه لا يملكه من المانع من وجوبه بل في العلم  
 الصلواتين من حيث يحصل من العلم بالنية ولا يحصل غيره كالحال  
 كون احدهما حراماً من غير ان يعلم به ويثبت عند لا يمنع من شرعاً وكيف  
 يمنع من فعل المأمور به والنية اليه مجرد احتمال المنع والاصل  
 وحيث للمانع يجب التوصل بالجمع المذكور فلا يرد هذا مانع من فعل  
 ذمته باحتمال الصلواتين وتوجب التكليف اليه لان نفوت الجملة دفع  
 للضرورة من الدين فلا تغفل ولا يرد عليك الحكم المقتضى بالعلم  
 الفقيه لا يمكن له نقله ولم يعتمد على احد ليقبح وجوبه الا في حال  
 قوله لا تغفل من ذمته بغير الصلواتين ولا يعلم ايها في اقوال  
 بل يعلم انما الظاهر لان الظاهر ثابت بالعلم بنية فاذ اردت في وجوبه  
 فو رتبة في فرضه واصلها من العلم ان لا يكون الظاهر لا في الجملة  
 وجوب اوله عند وعظه الخاف من ان كان قد علمه وروى وجوبه او اصله

فان قلت ما ذكرت من القول معارض بمثل ما ذكرنا كان المحل  
 الصلوات خاصة كانت الاخرى حرمة حيث لا ادن فيها فان  
 موقوف على توقيف الشارع واذا نهى بغيره يكتفى به عما هو  
 كانت محرمه وجب تركها لا يتركها في غير ذلك فعل المحرم وجب  
 فيجب تحصيل العلم براءة ذمته من الوجوب الذي يترتب عليه وجوب  
 الوعيد على تركه لا في وجهه بل في وجهه فلو كانت حرمة المحرم  
 وتعلقك بعد ما ثبت عليه يمكنك ان لا تعلق على تعلقه بالدين  
 تخلف الحكم على نعم المستدل الزامه بالعلم على تركه  
 كما عرفت وبالأول المحال وجوب فعله ما حرم تركه لك قلت  
 احده الصلوات في الصورة المفروضة ممنوع وانما هي اذا علمت  
 بعينها وانما مع الاشتباه وقد بيناها في كلامنا في بيان معانيها  
 وكان وجوب الوعيد من ذلك الباب نعم اذا علم تحريم واحد من مثلاً  
 كالناشئة في غيره في اننا نكفي في القول وجوبه بغيره  
 لما ذكرنا من وجوب الوعيد في العلم هو وجوب تركه



في قوله تعالى  
 لا تجعلوا  
 الدين  
 حرجا  
 ولا  
 تعذبوا  
 أنفسكم  
 فيه  
 الآية  
 في قوله  
 لا تجعلوا  
 الدين  
 حرجا  
 الآية  
 في قوله  
 لا تعذبوا  
 أنفسكم  
 فيه  
 الآية

والى ان يتقن العلم ما في جملة ما قيل في العلم  
 من ان العلم حصول العلم بقضا الفاعلية والاعتقاد  
 في الصورة المفروضة فلا يتغير شغل ذمته الا بالظهور  
 شغل ذمته بفعلها معارض باحتمال شغل ذمته تركها  
 الذمة وايضا فلو كان الاعتقاد محيلا وجوب تركها  
 من ان تعلم العبادة بدون اللذان تشريع محرم  
 ظاهر وانبات اللذان بما ذكره من الدليل ومنه  
 فلو ان اللذان فيما ذكره من النظر فقلت اللذان  
 ولا تعلم الا واحدة من الخصال ليعينها وليسان  
 المحبوب وبما ذكره من العلم بالاعتقاد ليعينها  
 الغاية يعنيها فالذان وهو واجب ادراكه  
 على تعلمه هو واجب ادراكه في العلم ما في العلم  
 وجوب الجمع ووجوب العلم ثابت وجوبها على  
 فاعلم ان العلم يتم وليس له ان يكون سائلا  
 فاعلم ان العلم يتم وليس له ان يكون سائلا

الذان

فاعلم ان العلم  
 يتم وليس له  
 ان يكون سائلا  
 فاعلم ان العلم  
 يتم وليس له  
 ان يكون سائلا

والى ان يتقن العلم ما في جملة ما قيل في العلم  
 من ان العلم حصول العلم بقضا الفاعلية والاعتقاد  
 في الصورة المفروضة فلا يتغير شغل ذمته الا بالظهور  
 شغل ذمته بفعلها معارض باحتمال شغل ذمته تركها  
 الذمة وايضا فلو كان الاعتقاد محيلا وجوب تركها  
 من ان تعلم العبادة بدون اللذان تشريع محرم  
 ظاهر وانبات اللذان بما ذكره من الدليل ومنه  
 فلو ان اللذان فيما ذكره من النظر فقلت اللذان  
 ولا تعلم الا واحدة من الخصال ليعينها وليسان  
 المحبوب وبما ذكره من العلم بالاعتقاد ليعينها  
 الغاية يعنيها فالذان وهو واجب ادراكه  
 على تعلمه هو واجب ادراكه في العلم ما في العلم  
 وجوب الجمع ووجوب العلم ثابت وجوبها على  
 فاعلم ان العلم يتم وليس له ان يكون سائلا  
 فاعلم ان العلم يتم وليس له ان يكون سائلا







مشا وجوب الظاهر بأمر واحد منها ثم قد يقال في هذا الزعم على  
 وجهين أحدهما العباد بحجوج المال والرجوع إلى البطلان في كل واحد من  
 فيه أعز الظاهر ولا يمكن أن يقال فيلزم سقوط وجوب العمل في كل واحد من  
 إذا لم يكن المراد من الاحتمال ليس بحجوج المال بل بحجوج العمل في كل واحد من  
 ما كان الطريق منه في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 ولا يثبت سقوط الوجوب في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 ذكرتم في التفسير الشرطية الظاهرة مع العلم في كل واحد من العملين  
 وهو والظاهر أن ما يثبت من العلم في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 معلوم الشرطية وعدم معلوم المادية وهو متعين بالقرينة من العلم في كل واحد من العملين  
 من اتفاقه بالذات في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 الجمعية في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 بقاها مع العلم في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 على الواحدة من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 من العبادتين الواجب العمل في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 منها يعينها باب المقدس في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 الذمة التي جعلت في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 أو ترك العمل في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 حقيقة ولام يثبت العمل في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 عبادة يكون العمل في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين

نحوه

عبادة عن الترتيب والبناء على العمل في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 الامتنان عند الادب والعمد في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 منها لا من حيث انه امتثال بل من حيث انه مقدمة عقلية في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 المبهم قلت بعد تسليم وجوب الامتنان عند الادب والعمد في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 هو المطلوب لأن فعل كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 من حيث كونه عبادة وموسومة لذلك بل لأنه مقدمة عقلية في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 بأمر واحد لا يعينها قلت بنية الامتنان والاحتمال في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 انما يكون احدهما غير مطلوب في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 ثم روي وتكليف في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 كلامها بنية العمل في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 موسومة لذلك معلوم في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 ذلك في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 عقليته لأنه مأخوذ فيه كونهما غير عبادة موسومة لذلك في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 العمل والافعال في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 مثل ايضا فلا يشك في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 فعلها مع ما يثبت في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 وانما الذي لا يثبت في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين  
 في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين في كل واحد من العملين

لا يشك في الامتنان  
 لكونه من العملين  
 لأن كل واحد من العملين  
 شرطية في كل واحد من العملين



26

اندر لوله ای



شرط وجوب سقوط ما في بعض الأوقات أو جملان  
 من مائة نفقائنا الذين هم أصحاب الرأي والاجتهاد  
 دون الأجانب من القدماء الذين لا يجاوزون مدلول الألفاظ  
 الكتاب والسنة وأخبار أهل البيت صلوات الله عليهم فإنه لا  
 خلاف بينهم في وجوبها الحتمي وعدم سقوطها إلا بالظنية  
 كالاختلاف في الفاظ القرآن والحديث في ذلك وإنما  
 في الشبهة أصحاب الأثرين المتأخرين لما رأوا من ترك أهل  
 الاجتهاد لها بوجه من الزمان دون بوجه من الزمان  
 آخر غير ما ثبت بالأخبار الصحيحة وأنه قد يوجد وقد لا يوجد  
 ولا لما تركها هؤلاء الاجل وفاد ورفق كمال الشيخ الشهيد  
 رحمه الله بعد اثباته الوجوب العيني بالبرهان لا أن عمل الطائفة  
 على عدم الوجوب العيني في سائر الأعصار ولا مصادق الشيخ  
 في ذلك

فاستفت دارهم على أن ذلك الشرط إنما هو حضور السلطان  
 العادل ومن نصبه لذلك وكانهم عنوا بالسلطان العادل  
 كما صرح به بعضهم لإمام العصمة عليهم السلام فاشتروا حضوره  
 إذا تيسر كما في بلد فاقم في دولته وأدبرهم لها إذا لم  
 الحضور كما في البلاد والأخر ذلك الوقت وذلك لما رواه الأئمة  
 كذلك كانوا يفعلون في دولتهم محققين كانوا أو صوابين ولما  
 رواه الأئمة العامة سيدنا علي بن أبي طالب في اجتماع مظنة النزاع  
 من الأثر والجملة موجهة لحسم مادة الاختلاف لرئيسهم  
 الإمام السلطان فاستحسنوا هذا الاستدلال منهم  
 أصل الاجتهاد والعقل بالرأي منهم ثم غموا ذلك كان شرط  
 لشدة هذه الصلوة فما خلف هؤلاء فيما بينهم من هذه  
 الشرط وما زال الظهور والعينية تحكم بسقوط الصلوة في  
 كمال هذا

ما في بعض الأوقات أو جملان  
 من مائة نفقائنا الذين هم أصحاب الرأي والاجتهاد  
 دون الأجانب من القدماء الذين لا يجاوزون مدلول الألفاظ  
 الكتاب والسنة وأخبار أهل البيت صلوات الله عليهم فإنه لا  
 خلاف بينهم في وجوبها الحتمي وعدم سقوطها إلا بالظنية  
 كالاختلاف في الفاظ القرآن والحديث في ذلك وإنما  
 في الشبهة أصحاب الأثرين المتأخرين لما رأوا من ترك أهل  
 الاجتهاد لها بوجه من الزمان دون بوجه من الزمان  
 آخر غير ما ثبت بالأخبار الصحيحة وأنه قد يوجد وقد لا يوجد  
 ولا لما تركها هؤلاء الاجل وفاد ورفق كمال الشيخ الشهيد  
 رحمه الله بعد اثباته الوجوب العيني بالبرهان لا أن عمل الطائفة  
 على عدم الوجوب العيني في سائر الأعصار ولا مصادق الشيخ  
 في ذلك























في القول والعمل  
 واعادنا لمطيقه  
 من الخطايا التي لا  
 يحا اختيار الحق  
 من العسر  
 في الله تعالى الحق  
 لا يغيبه هذا  
 صلاحه ذلك  
 والعام والمضم  
 ولكن الظاهر عدم  
 الوجوب في صلوة  
 لاقتلا وجهه  
 يقال بعدم جواز  
 حرمها في ان

[illegible]

على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله  
 سلمه على خير نفع  
 الآية فسمى الواحد  
 وثقت واحد اسم لا  
 الابع الفراف الاول  
 وثقن الصف قال  
 فراجعوا واحد  
 مع الابع ان يسمي  
 فثقتوا ان يثقتوا  
 على ما هو من ان يثقتوا  
 الآية فسمى كل قوم  
 ثقت فثقتوا  
 فثقتوا الاضاف  
 المية ثقتوا اول  
 راجع لثقتوا باراد  
 الشيخ فسمى بالعب  
 فثقتوا فثقتوا  
 فثقتوا فثقتوا



خاف عليها وما أكيد التذكير بها وصل هذا لا يوجد في غير  
 من الغرض فان لا وامي بها مطلق محله غالباً خالفه هذا  
 التأكيد والتضييق بالخصوص وقال عز وجل حافظوا  
 الصلوات والصلوة الوسطى خير الصلوة الوسطى بالامس  
 بالحافطة عليها من بين الصلوات بعد الام والحافطة على  
 الجميع والذي المحققون انها صلوة الظهر في غير يوم الجمعة  
 وفيها هي الجمعة وقال جماعة من العلماء انها هي الجمعة لا غير كذا  
 قاله في المحققين طاب تراده في بعض فوائده **باب**  
 في الدليل على عينية وجوب الجمعة في كل رسول الله صلى الله  
 عليه وآله ودعى العامة والخاصة جميعاً في كتبهم الفقيرة  
 غيرها احاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وبعضها صحيح  
 وجوب العيق المسمى ببعضها طاهر في ذلك لا اشتغال  
 حصة العصر والاعتناء في سائر الجاهل من اجزائه عظيم فالادوات والاعمال

في التيميم فيها وبين غيرها لا يتوقفها على شرط من اذن وغيره  
 في ادى شيئا من ذلك فعليه الذليل **الله** قوله صلى الله عليه واله  
 كتب عليكم الجمعة فبعضه واجب الى يوم القيمة وهذا اصرح في  
 الوجوب الصريح المستفاد لو كانت مشروطة بحضور الامام **عليهم**  
 اواذ لم يكن الى يوم القيمة بل ايا ما قلنا من عدو ذلك هو ظاهر  
**الله** قوله صلى الله عليه واله الجمعة واجبة على كل مسلم الا ان  
 عبد ملوك او امة او صبي او مريض **الله** قوله صلى الله عليه واله  
 في خطبة طرلة حث فيها على صلوة الجمعة **الله** قد فرس  
 عليكم الجمعة فمن تركها في جوفى او بعد موته وله امام عادل  
 استغفانا بها او جحدوا لها فله جميع الله مثله ولا بارك في  
 امره الا لا صلوة له الا لا توفى له الا لا يخرج له الا لا صلوة له  
 الا لا بارك حتى يوتى وظهر ان لفظة الامام في مثل هذا النوع



*[Faint handwritten notes at the bottom of the page.]*

[illegible][illegible]



الجعنة على الخيرة على بعض الوجوه لفرقتها من الكلام واختلاف  
 حكمها في غير ما يرد في ذلك في المعتقدين وجهه اقول ان  
 لو كان وجوبها بخير على بعض الوجوه لاستثنى ذلك الوجوه  
 لاستثنى الملوك والسلاطين وغير ما فاستثناء هؤلاء انما  
 هو من الوجوب العيني لا مطلق الوجوب لوجوبها عليهم لوجوب  
 انما لهم الخيرة في المصروف كما نفرد عنهم فالوجوب الخيري  
 فلا وجه لاستثناءهم دون غيرهم وما يخص الوجوب  
 حضور الامام عليهم السلام فغير ما واما الا فلا خلاف في  
 الى دليل يصح لذلك فذلك مستلزم ان الذين خصوا اي  
 مسكون واما ما يلازم ان اريد به من حضوره ومان  
 ظهوره على وجه السلطنة والاستيلاء كما نقل عن جماعة منهم  
 الصريح فيستلزم خروج الكليات والكراس عن الحكم  
 في ذلك الكلام فكل من خالف في ذلك فانه ينافي ما  
 في ذلك الكلام فكل من خالف في ذلك فانه ينافي ما

ايا ظهور المعصوم عليهم السلام على وجه السلطنة والاستيلاء  
 جدا بالنسبة الى غير ما يلازم من خروج اكثر افراد العالم وهو  
 جازر عند المحققين وحل يستقيم عند الطائفة المستقيمة  
 ان يكون المعصوم عليهم السلام في مقام بيان الحكم الشرعي وادائه ببالغ  
 في وجوبه فيقول الله واجبت كل اسبوع على كل مسلم الاجاعة  
 خاصة ومع ذلك لا ينبت لك الحكم لاحد من اهل عصر ولا المعظم  
 المسلمين لانما ينبت لقليل من صفات من النبي صلى الله عليه واله ومن  
 خلافة امير المؤمنين عليهم السلام في جلاء في اخر الزمان عند ظهور القائم  
 عليهم السلام وانما لا يرد في الجسد ما هو اعم من السلطنة والاستيلاء  
 فلا وجه للخصص المذكور الا في وجوبه مع الخوف وبغير غيبة  
 في عدم يمكن من الصلوة بنفسه ولا يعين نائب الذي هو مناط  
 الوجوب العيني عند رفعه في الغيبة **صحيفة في البصيرة**

انما الزمان والارض فان وقته  
 في الزمان والارض فان وقته  
 في الزمان والارض فان وقته



برمسلة عن الصادق عليه السلام قال ان الله يفرق بين سبعة ايام حسنا ولسان  
 صلوة منها صلوة واجبة على كل مسلم اربع منها الا خمسة المرفوعة  
 المملوك والسافر والمرأة والصبي وفي هذا الجمع ما فيه من الجاهل  
 التاكيد والبيان لفظ العزم والادعاء كذا في وجوب كالجهر السابق  
 الصريح لفظ كل الذي هو واضح اللفظ في العموم في المومنين مع  
 الاستثناء الوجوب لزيادة التاكيد في العموم والشمول لساير الازمنة  
 كالصلوات الاخر التي جميع بينها وبها الجمعة في الحكم **صححة**  
 زائدة قال فلا يفي جعفر عليم على من يجتمع الجمعة قال على سبعة نفر  
 من المسلمين ولا جمعة الا من خمسة من المسلمين احدى ايام ما اذا اجتمع  
 سبعة ولم يجاموا اياهم بعضهم خطيبهم وهذا نص في عدم اشتراط  
 الاذن الذي ادعى عود وان مرادهم بالامام في مثل هذا الموضع امام  
 الصالح لا المعصوم فان سمو امثله هذا اذنام الامام وكفى

اوسع من ان يكون  
 قول الصادق عليه السلام  
 في سبعة ايام حسنا

ان الله يفرق بين سبعة ايام حسنا ولسان  
 طائف من الامام في الامام  
 من الامام في الامام  
 من الامام في الامام

به فمؤات الى يوم النية كل من يصلح لا يخطئ في يوم الجمعة في قوله لا  
 جمعة الا من خمسة مطلق الوجوب والتابع المستبعد الوجوب  
 العيني كونه اليه اشارة باللام المستعارة في الاستحباب والتجيز في الجملة  
 وعلى المستعارة في الوجوب والجمعة في السبعة وفي هذا الجمع من الاخبار  
 المختلف في هذا المعنى ظاهر وفي حصة زائدة على الباقي عليه السلام  
 يكون الخطبة والجمعة صلوة ركعتين على اقل خمسة رهط الامام و  
 اربعة وفي موثقة ابوالعباس عن الصادق عليه السلام ادنى ما جرى في الجمعة  
 سبعة ايام اذناه **صححة** مضمون حارم عن الصادق عليه السلام  
 قال لجمع العموم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فما زاد وان كانوا اقل من خمسة  
 فلا جمعة لهم والجمعة واجبة على كل احد لا بعدد الناس فيها الا خمسة  
 المراء والمملوك والسافر والمرأة والصبي قوله عليم يجمع العموم يستدل  
 اليهم اي يصلون الجمعة **صححة** عن ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام قال اذا كانا **سبعة**







حسنة الخليفة قال سالت ابا عبد الله ع عني عن لم يدرك الخطبة  
 يوم الجمعة ولا صلى ركعتين فان فاسد الصلوة فلم يدركها على صلوات  
 وقال اذا ادركت قبل ان يركع الركعة الاخيرة فقد ادركت الصلوة فان  
 ادركت بعد ما ركع نحو الظهر ربيع غير ذلك من الاخبار  
 المستفيضة بالمتواتر معنى فانها كثيرة جدا وفيما ذكرناه من العترة  
 كفاية لم يذكرها انما الله تعالى في الجمع بين بعد فعله من صحاح  
 هذه الاخبار الصحيحة الطرق الواضحة الدلالة التي لا يشك ولا  
 يجرم عليها شبهة من روافد اهل البيت عليهم السلام في الاصل في الجمعة والحيث  
 عليها واجابها على كل مسلم عندما استثنى والتوعد على تركها بالاطمع  
 على القلب الذي هو علامة الكفر والعيادة بالله كانية عليه السلام في كتابه  
 العزيز وتوعدا ذكر غير هاتين الاخبار الموقوفة وغيرها حسنة الماد التي اع  
 ورفعا للشبهة العارضة في الطريق وليس في هذه الاخبار مع كثرة اتفق

لشروط الامام في نفسه ولا اعتبار حضوره في الخارج هذه الفريضة  
 الخطبة فكيف يسع المسلم الذي يخاف الله تعالى اذا سمع موافق امر الله  
 ورسوله وانتم عليهم بهذه الفريضة واجابها على كل مسلم ان  
 نقصه في امرها وبها لها الى غيرها ويعمل الجلاء ونقص العلماء  
 فيها وامر الله تعالى ورسوله وخاصة عليهم امروا وعواما او في  
 فليحذر الذي يفرح الفول عن امره ان يصيبهم فتنه او يصيبهم عذاب  
 اليمه ولعمري ولقد صابهم الامور الاول فليقتوا البنا ان لم يعرف  
 الله تعالى وبما يحسن الى الله تعالى العفو والرحمة قال ولا يحصل من هذا  
 الدليلين يعني بهما الكتاب السنن ان كان مضافا فقد دخل  
 هذا الله تعالى وامره في الآية الكريمة بهذه الفريضة العظيمة وبنية عن  
 الله تعالى عنها ومن كان مسلما فقد دخل تحت قوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وقوله الامم عليهم ومن كان كافرا فقد دخل تحت تهديد قوله ومن

في قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 من كان مسلما فقد دخل تحت قوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ومن كان كافرا فقد دخل تحت تهديد قوله ومن



بغير ذلك يعني الاتهام عنها ما اولئك هم الخاسرون وقولهم  
 من تركها على ذلك الوجه طمع الله في قلبه لا يرضى موضوعه لم يعقل ان لم  
 يكن اعرف فاحتر لنفسك واحدة من هذه التمسك بالنسب الى اسم من  
 هذه الاسماء اعني الايمان او الاسلام او العقل وادخل تحت مقتضاه  
 او اخرهما رابعا ان ثبت نفوذ الله من فتح التركة ومنه الغفلة  
**نقد على** نفسه بالادلة هذه الاخبار مطلقة فلو ساقى تقبيد  
 بشرطه ليلزم حاج واجاب بان مقتضى القواعد الاصولية وجوب  
 اجراءها على اطلاقها او العمل على مدلولها الى ان يتحقق الدليل **المقتد**  
 وسبيل ان لا يخرج من حق امانته ثم انما هو ما يانه يجوز استناد  
 الوجه في خبره حيث زرارة وعباب عبد الملك الى ان الامام ابن  
 كاتبة على العلامة فيها انه يقول لما اذننا للوزراء وعبد الملك  
 جاز لوجود الغرض هو ان الامام واجاب بان المعتبر عند القائل

هذا هو مقتضى القواعد الاصولية وجوب اجراءها على اطلاقها او العمل على مدلولها الى ان يتحقق الدليل

منها

بهذا الشرط كون الامام للجمعة الامام او من نصبه وليس الخبر بان  
 الامام نصب احد الرجلين اما ما اصلق للجمعة وانما امرهما بصلو  
 اعمر من فعلهما لهما اما ما بين وموتين وليس الخبر ان زياده على  
 غيرهما من الامور الواقعة بهما الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله  
 والائمة عليهم السلام لساير الكلفين فان كان هذا كاديا في انه ذليل  
 تلك الامور كافية ويكون كل مكلف جامع لتسوية الامامة ما دونها  
 فيها منهم او كل مكلف مطلقا ما دونها في فعلها ولو بالايام بغيره  
 كانت نصيبه لا تلاقى ولا فرق في الشئ بين الامم الخاص والعام  
 مرجع العمل بمقتضاه وايضا فاممهم عليه السلام للرجلين ورد  
 بطريقين للرجلين وغيرهما من الكلفين او من المؤمنين بقوله  
 صلوا جماعة وقوله زرارة حثنا ابو عبد الله عليه السلام على صلوة الجماعة  
 وقوله انما عنيبت عندكم من غير فرق بين المخاطبين وغيرهم الا

قوله فذلك يملك ولم يصل فيه فربما الله ذلك اخرج عن  
 موضع الدلالة وعلى تقدير اختصاص الخاطئين بظاهر رد الزيادة  
 اهم كالأجزة في جماعة ولم يعين احد منهم للإمام ولا خصه بالامر  
 والحق القول على ان لاذن لو كان شرط الكار بعد الملك ان يقول في  
 جواب عما لا امام عليه السلام معتد انما له اصلها لك انما ذلت  
**فان قلت** ظاهر الخبرين يشيران الى ان كانا متماويين بالجمعة  
 استأمر اجازة الاصحاب فقها واصحابها وليقع منها على ما  
 انكار ليح احسانا على فعلها فاذل ذلك على ان الوجوب ليس  
 ولا لا نكر عليها ما نكر كما قال انكار نعم استفيد من جملة قوله  
 فربما فربما الله وجوبها في الجملة محتمل على التخيير قلنا قد مر ما قد  
 هذا الاحتمال في ذي الخبر الاول الذي رواه زرارة وبعبينه ايضا  
 لا خلاف في ان وجوب الجمعة في زمان حضور الامام عليه السلام وانما

قوله فذلك يملك ولم يصل فيه فربما الله ذلك اخرج عن موضع الدلالة وعلى تقدير اختصاص الخاطئين بظاهر رد الزيادة اهم كالأجزة في جماعة ولم يعين احد منهم للإمام ولا خصه بالامر والحق القول على ان لاذن لو كان شرط الكار بعد الملك ان يقول في جواب عما لا امام عليه السلام معتد انما له اصلها لك انما ذلت فان قلت ظاهر الخبرين يشيران الى ان كانا متماويين بالجمعة استأمر اجازة الاصحاب فقها واصحابها وليقع منها على ما انكار ليح احسانا على فعلها فاذل ذلك على ان الوجوب ليس ولا لا نكر عليها ما نكر كما قال انكار نعم استفيد من جملة قوله فربما فربما الله وجوبها في الجملة محتمل على التخيير قلنا قد مر ما قد هذا الاحتمال في ذي الخبر الاول الذي رواه زرارة وبعبينه ايضا لا خلاف في ان وجوب الجمعة في زمان حضور الامام عليه السلام وانما

المراد

الخلاف في غيبة الامام ان يراد بالجنس وما يكون مع الاستيلاء  
 الساجدة وهو خلا فظاهر اكثر **فان قلت** في تحصيل المقام ان  
 ذلك الزمان كان زمان غيبة وحيث وكانت الشيعة لا  
 يتمكنون من اقامة الجمعة بالاستقلال لان المتولي لا امانة كان  
 منصوباً من قبل ائمة الضلال وكانوا لا يجوزون الاقامة بهم كما  
 يلزمهم احد امور ثلثة اما حضور جمعهم وعدم الاعتناء على صلواتهم  
 بان يدعوا لانفسهم كما يفعلون في طاعتهم فيريدوا على الركنين  
 اخرين كما كان يفعل امير المؤمنين عليه السلام ابي بكر وعمر واما  
 ان يجتمعوا سرا في موضع لا يطلع عليه احد منهم ويصلوا للجمعة  
 وكعين بخطبة وهذا ان سر واما ان يصلوا الرباعي مثلاً  
 وكان لهم الخيرة في الامور الثلاثة وان كان الاولين افضل وهذا  
 هو السبب تركهم للجمعة في بعض الاوقات وهذا فيه من السبب







الاصلي وقوع مجتهدين اصحابنا في شبهة الخيرة والمباغ لا قوي  
لهم على احداث هذا القول في هذه المسئلة وانت حريان الخيرة فيها  
ليس الا بالخيرة الشيعية بين صحيح الرجلين في الوضوء سراويل عنهما  
فيه جهر في بلاد الخالفين فانهم قد قدوه هذا الحكم في المجمع  
بزوار البصرة وبلاده طاهر كان الامام او غايبا دون زمان  
شكوك الحق وبلاده طاهر كان او غايبا الا ان هؤلاء المجتهدين  
اشتبه عليهم معنى الخيرة في اصل الحكم والخيرة العارضة على الحكم وكذا  
اشتبه عليهم زمان القبيح بزمان البصير ولهذا لو امكن ان  
زعموا ما زعموا وشبهوا في هذا الخيرة استحبابا او بدينا قدوة  
كلوا القدر ما ابيح في القبيح في المنفعة ووجب حضور المجمع مع من  
وصفنا من الامامة في هذا والتجيب مع مخالفة من يذهبوا وادابهم  
وصفة الامام الصالح للجماعة كما سطلع عليه وهذا احد على العباد

الى

التي يصح ان يكون مستثابتهم في الخيرة **قال** والحقائق  
رحمة الله الذي يظهر في الشرع لها والجماعة يصلح للجمعة  
ما عهدت في قديم مذهبهم من عدم الاستدلال بالجماعة لا بالسنة  
والجمعة انما يقع في الاغلب من الخيرة الخالفين وبنواهم خصوصا  
في المدد البصري وذلك ان وعد الملك كانا بالكونه في اشبه  
مدد الاسلام ذلك الوقت وامام الجماعة فيها مخالف منصرفين  
انما الضلوك كانوا يتناولون بها هذا الوجه ولما كانت الجماعة  
مراعاة في ارض الله واجلها ما صح الامام من علم تركها  
مطلقا فلذلك حذرهم على فعلها حيث تكون منها وعليه  
هذا الوجه استمر في الحامع اصحابنا الى هذا الزمان فاهل ذلك  
الوجه العيني واشبه الخيرة لوجه من اقدم ان يعلم منهم فيه  
والحال انه في تركها في اكثر الاوقات ومعظم الاماكن

مع انكار اقامتها على وجهها وما كان حرم هذه القضية  
 العظمى ان يبلغ بها هذا المقدار من التمايز مجرد هذا  
 العذر الذي يمكن دفعه في كثير من احوال الايمان بهذا  
 الزمان وبهذا الظاهر اذ حلت امام عبيد المؤمنين وغيرهما  
 على جادول ان ينكر ذلك عليهم بشدة ليس من جهة الوجوب  
 المخبري بل الوجه الذي ذكرناه وقد ثبت قبل هذا الوجه الذي ذكرناه  
 النسخ الامام عماد الدين الطبري رحمه الله في كتابه المسمى بفتح  
 القرآن الى هداية الايمان فقال فيه بعد نقل الخلاف بين  
 المسلمين في شرط وجوب الجماعة او الكفاية اكثر ايجاب الجماعة  
 للجمهور ومع ذلك يسمون عليهم بتركها حيث انهم لم تجزوا  
 الايمان بالفاسق وتوكيد الكبار والمخالف في العقيدة  
 السجدة انتهى المقصود من كلامه وفيه دليل على ان تركهم للجمعة

هذه

لهذه العلة لا امر اخر ولو كانا من طوع في وجوبها بل في جوارها  
 مطلقا اذ لا امر المفقود حال العينية امر او اكثر بالنسبة  
 الى الموضع الذي يحضر فيه التائب في من حضوره امر ولا مباشر  
 بنفسه لما تصور العالم الاسلامي اكثر ايجابها من العامة لان  
 ذلك معلوم بالاطلاق ضروري وانما يكون اكثر ايجابها من حيث  
 انهم لا ينظر في هذا المعنى كما يقول الحنفى ولا خوف ولا حضورا  
 كما يقول الشافعي ويكفون في ايجابها امام مصاديها اربعة  
 نفر كلفق بها فيظهر بذلك كونهم اكثر ايجابا من الجمهور وانما  
 منهم من اقامتها غالبا ما ذكرناه من فصول التبعة على ان اشد  
 بينا ان التبعة عليهم انكروا على تركها راد على ما ذكر في  
 الحديثين وصحوا بوجوبها على كل احد كما اشترنا اليه في الاجمال  
 المقدمة وقوله لا يبرأ من التباين منها وقوله الباقر عليه السلام

من ترك الجماعة  
 لم يبرأ من التباين  
 ولا يبرأ من التباين  
 ولا يبرأ من التباين



من ترك الجمعة فليس عليه فدية ولا كفارة ولا ينكر  
 اعظم من هذا وانما سببه في الجواب الخيري لان تركه في نفسه  
 الى الغرض لا في اجازة لا يجوز تركه لزم عليه طاعة وبلغ  
 من ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم في خطبة طوله ثلث  
 فيها على صلوة الجمعة منها ان الله تعالى قد فرض عليكم الجمعة فمن تركها  
 في حيوة او بعد موت استخفافا بها او جحودا لها فليجمع الله  
 شمله ولا يبارك له في امره الا ولا صلوة الا ولا ركعة له الا ولا حج له  
 الا ولا صوم له الا ولا بر له حتى يتوب قبل هذا الخبر المخالف للمواف  
 واختلاف في الغا طر كنها لا مدخل لها في هذا الباب وامثال  
 ذلك عن النبي صلى الله عليه واله والائمة عليهم السلام كثيرة دالة على الجاهل  
 والحق عليها ولو لم يكن في الباب الا الآية السريضة في سورة الجمعة  
 لكان ذلك كافيا ولا اول الا بصار شافيا عند ذكرا الاعتبار انتهى

كلام

كلامه على الله مقامه **الباب الرابع** في الدليل على عينية  
 وجوب الجمعة للاجماع المعبر عنه بالما بين به سفل هذه اجلاء  
 الفقهاء واما ما للحجة عليهم ان الله تعالى قد فرض الله امرهم  
 كالوا لا تنكروا الا كتابا لله سبحانه وسنة رسوله صلى الله عليه  
 واله ولا تدرى من المعصية صلوات الله عليهم ولا يكون ذلك  
 على منهاج اصحاب الائمة وحوارهم وكانوا لا يتقدمون في  
 الدين بارائهم ولا يعتبرون الاصول الفقهية المنسوبة اليه  
 العامة امور لا يستعملون ما يشتمل على تلك الاصول المصطلحة  
 الحديثة بعد النبي صلى الله عليه واله كالا جماع والاجتهاد والفتا  
 والاستحسان وغير ذلك لا يثبتوا قولهم بغيرهم بل ينبغي قواهم  
 الى يوم القيمة وقولهم يكاد يكون حجة من وز طلبة ليل عليها منهم  
 لعدم تجاوزهم مضمون الاحاديث المعصومية والعرف زمانهم

هذا هو النسخة الأولى من كتابه الشريف  
 وهو من تأليفه الشريف  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في مدينة القاهرة  
 في دار الكتب  
 في عهد السلطان  
 في سنة ١٢٠٠ هـ

منهم صلوات عليهم وقومهم على سرهم عليهم واطاعتهم على  
 لم يطاع عليه المتأخرون من خصوصيات الأحكام وهو الذي  
 وصفناهم في كتبهم جميعا على الوجوب العيني والقرينة  
 للجمعة منذ شرفت إلى يوم القيمة من دون اشتراطه في لا يجوز  
 تركه في وقت من الأوقات أصواتا واحدة مثالا ذلك ممن تأخر  
 عنهم من أصحاب الاجتهاد والراي الذين اشتهرت تصانيفهم  
 وتداولوا بها الناس كتبهم وأوقعوا في النفوس محالوم غير أنهم  
 بطلان أقوالهم بموتهم وتسمع أقوالهم من الجماعة ممن تأخر عن  
 هؤلاء المتأخرين سلكوا سبيل أولئك الكبار المتقدمين فتوى  
 وعلا مستندين إلى الكتاب السنة وأما أهل البيت عليهم السلام  
 أما مطلقا الوجوب الشامل للعيني والخياري فأنكره أحد من الأئمة  
 فاطمة سوى بن إدريس وحده أو مع سائر كما أشترنا إليه ليدرك

هذا هو النسخة الأولى من كتابه الشريف  
 وهو من تأليفه الشريف  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في مدينة القاهرة  
 في دار الكتب  
 في عهد السلطان  
 في سنة ١٢٠٠ هـ

هذا هو النسخة الأولى من كتابه الشريف  
 وهو من تأليفه الشريف  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في مدينة القاهرة  
 في دار الكتب  
 في عهد السلطان  
 في سنة ١٢٠٠ هـ

جمله كتابهم وعباراتهم لتشد لبيها على تصديده ما ذكرناه من  
 ثبت به الإجماع المعتبر عند العالمين على الوجوب العيني وأكثر  
 ما يحكي من الأقوال سيما أقوال العالمين بالوجوب العيني في زمان  
 الغيبة قد راينا في كتبهم وصفاتهم وما لم نطفر به فضايلهم  
 وقد نقلنا هنا جملة من نفاة أصحابنا كالعامة للراي والحقين  
 صاحب الدار وغيرهم قد راسلنا راسلهم **في القدر**  
 من الأخبار المعتبرة على أقوالهم غير المتغيرا وهم الباقي فتاويلهم بعد  
 موتهم فعلا سلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليبي رضي الله عنه  
 كتابا كتابي الذي وصفه لبعض أخواه الذي يشك في أمره انشكته  
 عليه لا يعرف حقايقها بالاختلاف الرواية فيها ولا بالحد بخصرته من  
 مذكوره ونفاوضه من شئ على والحب ان يكون عند كتاب كاف  
 لجميع مرجع فنور على الدين ما يكفي به المتعلم وجميع إليه المستند



واخذ من من يد علم الدين والعمل به لا بالان للصحة من الصلوات  
 عليهم والسنن القائمة التي عليها العمل وبها يؤدى فرض الله  
 وسنة نبيه في مخاطبة الله وقد تقرر الله ولي الحمد واليها سالت  
 وارحوا بكوني تحت لوحي فمن كان من غير تقصير فليقتصر  
 في هذه النسخة اذا كانت واجبة لا خائفا واهل المتسامع  
 وجوا ان يكون شاركا في كل من اقتبس من غير ان يفي في دهرنا  
 وفي غايه الى انقضاء الدنيا اذا تقرر في كل واحد والرسول محمد  
 خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم واحد والسنة واحدة وحده  
 محمد جلالة وحرمة حرام الى يوم القيمة هذا كله في اول الكتاب  
 قال في كتاب الصلوات من باب وجوب الجمعة على كل حي ذكر صحيحة  
 محمد بن مسلم والي بصيرة الصادق عليه السلام ان الله فرض في كل سبعة  
 ايام سائر صلوات منها صلوة واجبة على كل مسلم ان يسندها

واجبة الى اخرها وصحة ندائه عن الباقر عليه السلام فرض الله على  
 الناس الجمعة للجمعة حسا وتكثير صلواتها صلوة واحدة  
 فرضها الله في جمعة وجمعة الى اخرها وقد سمعت الحدِيثين  
 بنهما وروى اجمالا اخر في غير العدد ووجوب حضور  
 كان على راس فرحين واشترط الفصل بالجمعة من تلبس اصيل  
 واقصر عليها وهذا يخرج في ان من جبهه وما كان يفي به وعمل  
 عليه الوجوب العيني من دون شرط اذن ولا يجوز تركه الى بدل  
 اذ لو كان تصدق شيئا من ذلك وكان قد وصل اليه حديث فيه  
 لذكره عادة كاهوط **منهم من لم يسمع** صدوق الطائفة ابو  
 جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن ابوبكر القمي طاب ثراه **قال**  
 في كتابه لا يخفى الفقيه بعد ان اعترف في اوله بان تصدق  
 فيه الى ان اذما يفتقر به عليكم بصحة ويعقد فيه انه حجة فيما بينه

قوله في كتاب الصلوات من باب وجوب الجمعة على كل حي ذكر صحيحة محمد بن مسلم والي بصيرة الصادق عليه السلام ان الله فرض في كل سبعة ايام سائر صلوات منها صلوة واجبة على كل مسلم ان يسندها

وبني به باب وجوب الجمعة وفضلها ومروءة منعت عنه الصلوة  
 والخطبة قال ابو جعفر الباقر عليه السلام لو دارت اعراس ائمة من  
 عز وجل على الناس من الجمعة الى الجمعة وثلاث صلوات منها صلوة  
 واحدة فرضها الله في جماعة وهي الجمعة وذكر الحديث تمامه و  
 هو صريح بان فرضه وما يقف به على عيبه انما هو الوجوب  
 العيني من دون شرط وخير **قال** طاب ثراه في كتابه المتفخ  
 في باب صلوة الجمعة واصلت الطهر مع الامام بخطبة صليت  
 ركعتين واصلت بغير خطبة صليتها اربعاً وقد فرض الله  
 من الجمعة الى الجمعة ثلاث صلوات منها صلوة واحدة فرضها  
 الله في جماعة وهي الجمعة ووضعها عن الصغیر والكبير  
 والمجنون والسافر والعبد والراة والمریض والاعمى ومن كان  
 على راس فرسخين وصلاتها واحدة فليصلها اربعاً كصلوة

الطهر

الطهر في سائر الايام قال زبير المحققين وكلاهما هذا العبارة  
 واضحة من وجوهها قوله واصلت الطهر مع امام الى اخره  
 فان المراد بالامام حيث يطول في مقام الافتاء من بعدى به  
 الصلوة اعم من كونه السلطان العادل وغيره وهذا العبارة  
 خلاصة قول الصادق عليه السلام في موثقة سماعة حيث سألته عن الصلوة  
 يوم الجمعة فقال امام مع الامام في ركعتان وامام صلى وحده <sup>مبنى</sup>  
 اربع ركعات بمنزلة الطهر يعني اذا كان امام يخطب فاذا لم يكن  
 امام يخطب ففي اربع ركعات وان صلوا جماعة هذا اخر الحديث  
 والمص رحمه الله طهنية في هذا الكتاب ان يذكر متون الاجازات  
 مجردة عن الاسانيد لا يفرعها على الباطن ولا يبيح حمل على <sup>الطهر</sup>  
 من وجها اخر وهو انه ليس بشرط باجماع المسلمين فان الشرط عند  
 القائل به هو او من نصبه ولا شك ان منصبه بغيره من قول





في المولد من التفاح واللامعة من ثلثة ادواء البرص والحذام  
 والعرة بالحدود المشينة لم ايقن عليه السلام والعرفه  
 بفعلة الصلوة والاخصاح في الخطبة والقراءة لفاقة في الصلوة  
 في وقتها من غير تقديم ولا اخير عنه بحال والخطبة بما يصدر  
 من الكلام فاذا اجتمعت هذه الثمانية عشر خصله وجب  
 الاجتماع في الظهر يوم الجمعة على ما ذكرناه وكان فرضها على  
 النصف من فرض الظهر للحاضر في حايه الايام قال في الجفتين  
 رحمه الله وهو صحيح في المعتبر في امام الجمعة هو المعتبر في  
 امام الجماعة عند علي بن ابي طالب ايضا فانه لم يعتبر  
 فيه العدالة الطكايطه كما اعتبره المناهرون في الكفنى  
 بظاهر الايمان الكافي في الحكم بالعدالة حيث لا يطهر لها مخالف  
 كادب اليه جماعة من علماء المتقدمين ودلت ايضا على

في قوله لا يطهر لها مخالف

في قوله لا يطهر لها مخالف

ان اذ الامام ليس بشرط مطلقا خلاف ما ادعاه القوم  
 المذكورون وكذلك بقوله فاذا اجتمعت هذه الثمانية  
 عشر خصله وجب الاجتماع في الظهر يوم الجمعة في ظاهر  
 ايضا كون الوجوب تعيينا مطلقا لا ذلك هو ظاهر اطلاق  
 الوجوب ولانه هو المراد في بعض الاحوال وهو حضور الامام  
 او من نصبه اجاعا والمعتبر في الله لم يعرف في كلامه بيان  
 المراد ان مطلقا لاجل الشرط متحد فيها فاستعمل في الامر  
 بغير مرتبة وانما الفرق في الانعان مع اطلاق لفظة غير  
 معتبر في الله بقوله في الكتاب المذكور ما يرد من يجمع في  
 الجمعة وعدم خمسة نفر عند الامام والشاهدين والشهود  
 عليه المنوى لاقامة الحد ودفد كونه ههنا على الامام  
 ليس بشرط وان المعتبر حضور قوم بعد المذكورين لا عينهم

في قوله لا يطهر لها مخالف



انتهى **قال** المفيد طاب ثراه ايضا في كتاب المغتفر واعلم ان  
 الرواية جاءت عن الصادق عيسى بن ابي طالب عليه السلام في فرض على عباده  
 من الجمعة الى الجمعة خمس وثلاثين صلاة لم يفرض فيه الا جماع الا في  
 صلاة الجمعة خاصة فقال ابن ابي عمير قال يا ايها الذين امنوا اذا نودي  
للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم  
لكم ان كنتم تعلمون وقال الصادق عيسى بن ابي طالب من ترك الجمعة  
 فكأن من غير طاعة الله على قلبه ففرضها وفتك الله الاجماع  
 على قلوبنا الا انه يشترط حضور امام مأمون على صفات يتقدم  
 الجماعة ويخطب بهم خطبتين يسقط بها والاجتماع للجمعة  
 في الاربع ركعات ركعتان واذا حضر الامام وجبت الجمعة على  
 سائر المكلفين الا من عذر الله منهم وان لم يحضر امام  
 فرض على الاجتماع وان حضر امام تجل بشروط من يتقدم في

به الاجماع ثم حضور حكم عدم الامام والشرائط التي يجب من  
 حيث صرح الاجماع ان يكون حرا بالاعطاء في ولايته محضاً  
 الامر بالبر والعدل والخاصة في خلقه مسلم او كافراً معتقداً للحق  
 باسمه في ديانته صادراً في خطبة صلياً للفرض خاصة فاذا كان  
 ذلك واجتمع معه اربعة نفر وجب الاجماع ومن صنف امام بهذه  
 الصفات وجب عليه الانصات عند قراءته والقنوت في الاولى من الركعتين  
 في فرضية ومن صنف خلفا ما بخلافه ما ومنفقا من باب الفرض على  
 المشروع فيما قد ساء ويجوز حضور الجمع من صفات امر الامامة  
 وفرضه ويجب مع من خالفهم بقية ويداوي ختام من سأل  
 من زيارته بن ابي عمير قال حسنا ابو عبد الله عيسى بن ابي طالب  
حتى ظننت انه يريد ان ياتي فقلت بعدو عليك فقال لا انجلا  
 عنيت عنكم انتهى كلامه وهذا الكلام ايضا صحيح في الوجوب

العيني غير شرا له امام او نائب سوى امام الجماعة وقد بالغ  
 في الوجوب وكرر ذكره بحيث لا يحتمل الوجوب المجتزئ اذ كالا يخفى  
 على السائل وظاهر الشيخ ابي جعفر رحمه الله تعالى انه يذهب الى ان  
 المنفرد لا يفل هذا الكلام واورده بعد الاخبار الدالة عليه ولم  
 يفرض لبيان تأويله وتخصيص كاهودا به فيما يخالف ظاهره  
 لمذهبنا وقال القاضي ابو الفتح محمد بن علي الكراخي رحمه الله  
 كتابه السمي بمذهب المسترشد بن بعد ان ذكر جملة من اجابوا  
 الجمعة والعدد والمعتبر فيها خمسة ما هذا القطر وادحصر  
 العدد التي يصح ان يعقد بحضورها الجماعة يوم الجمعة وكان  
 امامهم في ضياعهم كما امر اقامة الصلاة في وقتها واوراد  
 على وجهها لو كانوا حاضرين امين في ذكرها بالغيان كما ان العقول  
 اجماعا وجبت عليهم فرضية الجمعة جماعة وكان على الامام ان

خطره

٤٠  
 خطب بهم خطيبين ويصلي بهم بعد ما ركعتين الخ وقال المحققين  
 وهذه اية من العبارات الصريحة في الكفاية للجمعة باب من رضي  
 الجماعة وهي عندها حاله حضور الامام وغيره كبيان الشيخ  
 المنفرد ولائها على الوجوب المتعين ايضا اظهر انهم في قول  
 الشيخ عماد الدين الطبرسي في كتابه شرح العرفان المصداق لابي  
 بعد نقل الخلاف بين المسلمين في وجوب الجمعة اذ اهمية الكفاية  
 ايجبا بالجمعة من ظهور وضع ذلك فينعون عليهم به كما حثنا  
 لم يجوزوا الانبياء بالفاصول وكتب الكبار والمخالفين في العتيد  
 ان الجمعة اسمى وقد نص وجوب كفايتها على الوجوب العيني وعدا  
 استدلوا في الباقي في الباب السابق فلو نفيدوها وقال  
 الشيخ ابو الصلاح العمري بن طهم الجلي رحمه الله في كتابه المسبى  
 بالكافي لا يعقد الجمعة الا امام الملة او منصوب من قبله



او من تكامل الصفات امام الجماعة عند تعدد الامام قال  
 زهير الجعفي بعد نقل هذا الكلام ليس في عبارات الصحاب  
 اجل من هذا ولا دل على المنع ولم يغفل في ذلك خلا فارجع  
 فذلك في تنبيه الامام الصالح للجماعة على تعدد الامام و  
 ليس شرطاً ابدأ عنده على صلق الجماعة لانه قال في الكتاب  
 المذكور في باب الجماعة واول الناب بها امام الله او من  
 فان تعدد الامام لم ينقض الامام عدل لم يفقد ذلك  
 اجماع الجماعة عنده في الصلواتين على حد سواء ومع ذلك  
 فالوجوب عنده عيني مطلقاً على ما صرح به في كتابه بعد  
 ذلك فانه قال واما كمال هذه الشروط انعقد صحة  
 واستقل فخر الظاهر من اربع ركعات الى كسيتين بعد الخطبة  
 ويتبين من هذا الحضور على كل رجل بالغ حر سلبه محال السن

حاضر تنبيه ومبني ما في سخان فادونها وليقط فرضها عن  
 عدل فان حضرها معين عليه فرض الدخول فيها جماعة فقد عبر  
 بتعين الحضور في الموضوعين الدال على الوجوب المصنوع من  
 غير فرق بين حاله حضور الامام وعدمه قال ومن غرض ما اتفق  
 من فعل الشهيد رحمه الله في البيان غرض الى الصلاح القول  
 بعدم شرعية حال الغيبة كقول سار واني ادريس مع نصي  
 ابي الصالح باذكرناه وقطوعاً بالوجوب مطلقاً واصل عينا  
 والظاهر ان ذكره انقضى هو والافعال نقل هو في شرح الاشياء  
 عرب الصالح القول بالاستحباب مع جملة القائلين به وكذا  
 نقل عنه العارضة في الحجة مبتدأ به حاكماً عبارة التي حكيناها  
 اولاً ومع ذلك فعل الشهيد في الشرح المذكور غرض الى الصلاح  
 القول بالاستحباب ليس صحيح ايضاً لما عرفت من قصر حجة الوجوب

البحر انتهى كلامه واما الشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي  
رحمه الله فهو اول من قال باشراف الامام اذ تابعه مع الامكان  
وتبعه عليه الآخرون وكان مذهبه الوجوب يعني مطلقا  
كبار من تقدمه ووافقه على الامور التي لم ينفذها الاصلاح كما  
نقلنا عنه وعبارته التي حكيناها كانت تفسير الكلام الشيخ  
الا ان الشيخ لما ذكره كسبه الخبير العارض على الحكم في فناء البقية  
كما اشترط اليه سابقا فهم جماعة اخرج عنه من كلام الشيخ في الحكم  
فاختاروا القول بذلك احدثوه من حيث لا يعرفون حكم  
ذي الحقيقة في شرح درايته بعد ان قال فبين اخرج عن الشيخ من  
الفقهاء ان اكثرهم كانوا مقلدا له عن السيد ابن طاوس عن حده  
ورام بن ابي فارس المحقق سيد يد الدين محمود الحلي حله  
انه لم يبق للامامية معنى على التحقيق بل كلامهم حال انتهى وهو

اول من اخرج اصول العقيدة من الامامية واختلفوا في المسئلة  
الواحدة حسب تعدد الارضه والكاتب في الكتاب الواحد  
قال صاحب الفوائد المدنية اجماعا من اصحابنا منهم العلامة  
اعترفوا بالعدم ما كانوا اخباريين واما حاشي الاصوليين  
الامامية من زمان الشيخ الطوسي انتهى ولذا ذكر عبارات الشيخ  
مركبة المشهورة قال في النهاية بعد ان ذكر في اول الباب شيئا  
بالطوار العادل او من يامره ولا بأس ان يجمع المومنون في زمان  
الغيبه بحيث لا ضرر عليهم فيصلا اجماعة بخطبتين فان لم يتمكنوا  
من الخطبتين جاز لهم ان يصلوا اجماعة اربع ركعات وفيه من هذا  
كلامه في قوله فيهم منه ان اشترطه في اول الباب حضور الامام او  
ما به محقق حال المكانه كما يشهد اليه اخر كلامه حيث جاز اجماع  
اصول الجعة العامة المومنين اذا تمكنوا منها حال الغيبه ونظير



من كل ما اراد من هذا الوجوب العيني حيث قال فان لم يتمكن من  
 الخطبة جاز لهم ان يصلوا جماعة فان يعلق جواز الطهر على عدم  
 من الخطبة وذن بعدم جواز قطعها لو كانوا منها ونفى الياس  
 لا ينافيه لانه اعم منه كما هو ظاهر وايضا فانه استدلال على ذلك  
 بالاخبار المعتبرة ولا يخفى انها اعم على الوجوب العيني وانما  
 بدلك بنا على العالم من عدم ممكن المؤمنين من اقامة الجمعة بانفسهم  
 بامام منهم كما سلفنا في نفي الياس في كلامه هذا كنف الياس في  
 كلام من قال لا يابس صحح الرجل في الوضوء في بلاد الخلفاء اذا  
 كان المتوضي ايمانا من ان يطعم عليه احد منهم فان هذا القول لا  
 ينافي الوجوب العيني للصح كما هو ظور بما يقال ان غرضه الود  
 على سلاوة حيث منع من فعلها فاكفى بنفي الياس واعتد  
 فيه على ظهور عينية وجوب الجمعة حيث يمكن فعلها من دون

فان

فان هذا لا يشترط على احد كما هو ظاهر الكتاب السنة لا يفهم  
 شيخ الاخذ او اما الوجوب المخيري فهو شيء محدث واما احد  
 بعد الشيخ وقال في الخلاف بعد ان اشترط اذ الامام او من نصبه  
 فان قبل البيعة وروى فيما مضى من كتبكم انه يجوز لاهل العراق  
 والمؤمنين اذا اجتمعوا العدد الذي يعتقدون ان يصلوا الجمعة  
 فلما ذل ما دون نفسه في مجرى مجرى ان نصب الامام من قبل  
 منهم انتهى وفي هذا العبارة زيادة تصحح على العبارة السابقة  
 بنينا اذ ان العام للكلمتين مقام اذ ان الخاص للوجوب لوجوب  
 الصلوة مبينا واما جعل ذلك مجازيا مجرى اذ الامام نظرا الى  
 اذ هم عليهم في الاخبار السابقة للمؤمنين في اقامة هذه الصلوة  
 فيكون كصاحب امام خاص والى هذه العبارة اشار الشهيد رحمه الله  
 في الذكرى فانه قال بعد ان ادعى الاجماع على شرط ذلك هذا مع

حضور الامام عتيقهم واما مع غيبته كمال الزمان ففي انعقادها  
قولان محتملان قال معظم الاصحاب الجواز اذا امكن الخطبتان  
نفر قالوا لعل ما بين احدنا الى الاخر جاصل من لائمه الماضين  
فهو كالأذن من ايام الوقت والميل اشار الشيخ في ذلك الثاني ان  
الأذن انما يعتبر مع امكانه ما مع عدمه فيسقط اعتباره ويبقى  
عموم القيد في الخلق المعارض قالوا بالتقليد وجسار و  
الاعتماد على الثاني اذا عرفت هذا فقد قال الفاضلون بسقوط  
وجوب الجمعة حال الغيبة ولم يسقط الاستحباب وظاهرهما  
انه لو اتى بها كانت حجة من الظاهر والاستحباب انما هو في  
الاجتماع او بمعنى انه افضل العز من الواجبين على التحير وبما  
يقال بالوجوب المصنوع حال الغيبة لا قضية التعليلين ذلك  
ما الذي اقتضى سقوط الوجوب لان عمل الطائفة على عدم

الوجوب العيني في سائر الاحصان والامصار ونقل الفاضل في  
الاجماع انتهى كلامه وفيه دلالة واضحة على الاجماع مخصوصة بال  
الامكان وان عبارة الخلاف قال على الوجوب العيني حيث قال  
وقضية التعليلين ذلك ولعل اشار بقوله وبما يقال بالوجوب  
المصنوع والملك العبادي واما لهما عبارات المتأخرين وربما  
كانت في كلامه اشار بعدم قبول الاجماع عنده ومنعه نسبة الى الفاضل  
ام الصلوة والاجماع الذي اوجبه العلماء العلامة على استيفاء الوجوب  
العيني لله باشتغال الشطر وهو اذن الامام او نائبه المأذون  
له في الوجوب العيني وقد عرفت حاله واختصاصه مع التسليم  
بحالة الامكان كما عرفت في التمهيد رتبة وظني ان توهم هذا  
الاجماع انما نشأ من ظاهر كلام الشيخ رحمه الله حيث عبر عن الوجوب  
ما ذكره في الناس وتارة بالجواز استفادوا منه الوجوب الخيري



وروى في الشرح الذي استظهره لا يختص بالوجهين المذكورين  
 ذلك الشرح في كثير من كتب الصحاح كان في بعضها مقرا بدعوى  
 الاجماع اعقده اجماعا على هذا الوجه **قال** في المحققين من  
 المجتهدين مثل الشيخ فخر الدين رحمه الله في نسخة من النسخ في القول  
 بالمنع منها كقول سائر واقفان في نقل قوله بالجواز على وجه  
 تصريح في كتاب الجواز ما عاينه مدعي الادب من المنة عليهم  
 كضبطهم اماما خاصا لها التوجب للوجهين وكذا في ذلك صرح  
 به في الاثر ان تركه اسهل من ضبطه **قال** في عباد  
 الشيخ يحيى بن سعيد في الجامع مثل عبارة الشيخ في جميعه في كتابه  
 بنى الباس من اجتماع المؤيد حيث يمكنهم الخطبة انتهى كلامه **في**  
**اما السبيل** المتضمن في الله فهو ان نقل عنه المنع في اجمع المسائل  
 الميافارقات الا ان في المحققين طاب ثراه قال ان كلامه ليس بتصريح

فيه ظاهره ذلك كما اعترف به جميع من نقل ذلك عنه قال ومثل  
 هذا القول الشيعي الخالف لجمهور المسلمين وصرح الكتاب  
 والسنة لا ينبغي اثباته ونسبته الى مثل هذا الفاضل بحمد  
 الظهور لا بد فيه من التحقيق وانما كان ظاهره ذلك من غير  
 تحقيق ولا سبيل لما سأل عنه من المجتهدين في الجواز خلف الموالف  
 الخالف جميعا اجاب با هذا القدر لاجتماع الامم امام عادل او  
 من نصبه الامام الحاكم على ظاهر هذه العبارة واضحة مع  
 ذلك فيتم خلاص ظاهرها من مجتهد واحد ما حمل النقل الموجه  
 الى الماهية على نقل الكاظمي واقع كثيرا في الكتاب والسنة  
 ويؤيد هذا هذا الوجه انه قال في كتابه الفقهاء المذكورين ولا حول  
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم واما في الرافض لانها اذا  
 على هذا الوجه المتقدم وجاز تبايعهم واذا لم يكن فيها

اذ السلطان لم يقطع على صحته او اجرائها هذا الغطر وهو  
في اذ الامام معتبرا اعتبارا كمال احتياط لا تعين والتا  
حمل النعم الصلوة بدوزن الامام العادل مع امكان اذنه  
لا مطلقا كما هي عادة الاصحاب فانهم يظنون ان شرط اذنه في  
الوجوب بخروج وز فعلها حال الغيبة بدونه ويدبر بالاستشهاد  
على تقدير امكانه ويؤيد هذا الحمل كما لم يرضى على الخصوم  
قوله في الكتاب المذكور سابقا والاحوط ان لا يصلح الجمعة  
الا باذن السلطان لان اذنه انما يكون احوط مع امكانه لا  
مطلقا بل الاحتياط مع تعذره في الصلوة بدو وامتناعه  
لعموم الامور الكتاب والسنة وغيرهما من الادلة ومع قيام  
الاحتمال فيقطع القول بنسبته الى المرتضى على التخصيص وان  
كان ظاهر ذلك انتهى كلوه على الله مقامه اقول ويجوز ان

ان يكون

ان يكون موافقا للشيد بقوله او من نصبه اعم من مضمون الخاص او  
العام كما دل عليه قول الشيخ في الخلاف حيث قال في جري ذلك  
مجرى ان نصب الامام من يصلي بهم **واقا سلا** فقد نقل عنه  
ابن ادريس في سير ائمه قال في رسالته ولعقباء الطائفة ايضا  
ان يصلوا بالناس في الاعياد والاستسقاء فاما الجمع فلا قال  
هذا اخر كلامه سلا في اخر رسالته وهو الصحيح ثم الى ابن ادريس  
بشبهتين وهما من الجري ان يجزى من وهما العناكب  
وسنهدم بيانهما بحيث يصح هبها سنهدم ذوه الويا  
في السياسة فاما منع سلا فيحمل ان يكون بناو على التقية  
لا عدم الشرعية اذ العامة يرون في الاعياد والاستسقاء  
ملا يرون في الجمعة من جواز التفرقة بها وكفاية وجوبها وغير ذلك  
وبالحمد لله في كل حال واليه ارجع من دون تعرض لادليل ولا شبهة



مع انه خلاف ما عليه السليم كافة فلا اعتماد عليه وعلى تبيين  
 مراده منه **وقال المحقق** ابو الفاسر جعفر بن سبيد في المعبر  
 مسئلة السلطان العادل او باية شرط في وجوب المجعة وهو  
 قول علامائنا لعل الخلاف فيه غير فقهاء العامة ثم قال و  
 البحث في مقامين احدهما في اشتراط الامام او ابيهم في  
 منع الشافعي ومعهما ما فعل النبي صلى الله عليه واله فانه كان  
 يعارض امامه المجعة وكذا الخلفاء بعدهم فكان لا يصح ان يصيب  
 الانسان نفسه فاصنام من دون اذن الامام فكذلك امام المجعة  
 وليس هذا قياسا بل استدلالا بالعمل المستمر في الاعصار والظلمة  
 خروا الاصحاب ثم ايدى برواية محمد بن سبهم وسنة معها  
 ثم اخذ في اجوبة سنية العامة ثم قال المقام الثاني اشتراط  
 عدالة السلطان وهو ان يعرف الاصحاب خلافا للباقيين

دعوى

وموضع الظاهر الاجتماع مظنة النزاع ومنار الفتن و  
 الحكمة موجبة لحسم مادة الهرج وقطع باب زلة الاختلاف و  
 لو بقي الامع السلطان فله المعنى الذي اعتبره وقت  
 نيابة امامه المجعة على اذن الامام وجوب عدالة الفاسق  
 يمنع الى بواعث طبعه وراى هو ميمر الى مواقع المصلحة فلا  
 يحقق حسم مادة الهرج على الوجه الصواب بل يكر العادل و  
 لا الفاسق لا يكون اماما فلا يكون له اهلوية الاستقانة لا  
 يقال لولم ما ذكرتم لما انعقدت المجعة ندبا مع عدمه  
 العلة في الموضوعين وقد اخرجتم ذلك اذا امكنت الخطبة  
 لا بالحب بل بالنقد بكونه والدواعي على اعتماده فلا بد  
 الاجتماع المستمر للفقهاء لا مادرا ثم اخذ في جواب شبه  
 العامة ثم قال بعد ذلك لو لم يكر اماما لاصرا طاهرا سقط

الوجوب ولم يسقط الاستحباب وصليت جمعة اذا امكن  
 الاجتماع والخطبتان فيه قال الشيخ وانكره سائرنا استدلال  
 عليه بولاية الفضل بن عبد الملك قال تحت ابي عبد الله عليه السلام  
 اذا كان قوم في قرية صلوا الجمعة اربع ركعات فان كان لهم من خطب  
 جمعوا اذا كانوا خمسة نفر والروايات السابقة وكلامه كما ترى  
 صحيح في جواز فعله حال الغيبة بدون ذكر الامام عليه السلام  
 الروايات وان الاجماع الذي ادعاه يخص ما بالوجوب العيني  
 بدليل انه كفى حكم حال الغيبة بالاستحباب ومواده كونه ال  
 الفردين كما قرناه سابقا جعلنا بطنه في فعلها امكان  
 الاجتماع والخطبتين وقال بعد ذلك في موضع اخر من الكتب  
 لو كان السلطان جبارا لم يرض عن الاستحباب الاجتماع وانعقد  
 جمعة واطبقوا فهو على الوجوب لنا انما بينا ان الامام العادل او

من نصبه شرطا للوجوب التقدير عدم ذلك الشرط اما الاستحباب  
 فلا يتبين من الاذن مع عدمه انتهى **قال** العلامة في التذكرة الجمعة  
 واجبة بالنظر والاجماع ثم قال في مسئلة اخرى وجوبها على الاعيان  
 ثم قال في شرط وجوب الجمعة السلطان انما يثبت عند علمائنا اجماع و  
 استدلال عليه بمثل المعبر من غير تعيين ثم قال بعد ذلك اجماع علماءنا  
 كاهل على اشتراط عدالة السلطان وهو الامام المعصوم او من  
 يامر بذلك واستدل به نحو ما ذكره المعبر ثم قال بعد ذلك  
 هل الفقهاء المومنين حال الغيبة المتكلمين في الاجتماع والخطبتين  
 صلوة الجمعة اطبقوا علماءنا على عدم الوجوب في قضاء الشرط وهو  
 ظهور الاذن من الامام واختلغوا في استحباب اقامته الجمعة  
 فالمشهور ذلك واستدل عليه الاخبار المذكورة كعبارة المعبر  
 وهذا ايضا كما ترى صحيح في ان الاجتماع المدعى بخبر الوجوب



العيني في قول الزكاة السلطان جابر انما نصب عدلا استحب  
 الاجتماع وانعقدت جمعة على الاقوى ولا يجب لغوات الشرط  
 وهو الامام او من نصبه واطبق الجمهور على الوجوب وقريب من هذا  
 عبارة في سماع الشهد فقد سمعت كلامه **والظاهر** انما  
 عن هؤلاء الذين يخرجون فان زير المجمعين الى الان فكلام وحلهم  
 على الوجوب العيني من غير شرط من اذن وغيره وقد  
 راي اجماعهم منهم وصحبنا من اهل الجف وجزير وفارس  
 واصفهان واسر اباد وطبرستان و تبريز وخراسان وغير  
 ذلك وكان اكثرهم اخباريين اصحاب الحديث من اهل الوظيفة  
 والفهم والقوى والدين وقد صلينا مع طائفة هذه الصلوة  
 وكانوا موافقين على ما سمعنا باخبر منهم كانوا من قبلنا  
 ولندكر كلام بعض هؤلاء على ما وصل اليه **انما** المجمعين

فقد سمعت بعض كلامه وهو وان كان من بالخيار لا يقال الا جماع  
 على عدم العينية افتقار لان المشاهير وصرها على موافقة الجاهل  
 لكنه لما اقتضى حقيق الحال وتبع الاقوال وظهر لمصرح الحق  
 عدل عنه الاختيار القول بالوجوب العيني ونسبة الى اكثر العلماء  
 ورواه فيه والف رسالة مبسطة في ذلك منها نقلنا ما نقلنا  
 عنه وسنقل في اخر هذه الرسالة منها ايضا نصا في هذا  
 الباب انما الله **قال** جابر سيد المجمعين السيد محمد **رحمه**  
 في كتابه المدارك بعد نقل خبر من الاخبار التي ذكرها في هذه  
 الاخبار الصحيحة الظرف الواضحة الدلالة على وجوب الجمعة على كل  
 مسلم عدا ما استثنى بقصر الوجوب العيني فلا اشعار فيها بان  
 بينها وبين فرد اخر خصوص ما قوله من ترك الجمعة يخرج من اليا  
 طبع الله وقلبه فانه لو جاز تركها الى بدل الجمعة من الاطاعة

ولم يبق له إلا على اعتبار حضور الامام عليم اوفايه لوجه  
بل الظاهر قوله عليه السلام ان كان لهم من خطب جعفر او قوله فاذا  
اجتمع مبعثه ولم يجافوا امهم بغير خطبهم حلا في كافي  
لجميعنا الله قال يدي قدس سره في رسالته الشريفة التي  
وصفها في هذا المسئلة بعد ان اورد محوما اوردناه من  
الاجابار ونعمها قال وكيف يسبح المسلم الذي يخاف الله  
اذا سمع مواعظ افاضه ورسوله ولا يهتم بهذه العريضة  
واجابها على كل مسلم ان يقصر في امرها وجمهرها الى  
غيرها وتقل الجلاف بعض العدا فيها وامر الله تعالى  
ورسوله وخاصة عليهم السلام ومواعظهم اولي فليخاد  
الذي يخافون عن امره ان يصيبهم فتنه او يصيبهم عذاب  
اليم ولعمري لقد اصابهم الامم الاولى فليقتوا الثاني ان

لم يبق له وبما يح فالله العفو والرحمة بممنوكم  
الى هذا كلام صاحب الدارك **وقال** الفاضل المحقق  
الشيخ حسن الدزير الجعفراني في رسالته الموسومة بالانبي  
عبرته من طوط وجوب الحج الى ان حضور خمسة من المؤمنين فان  
وتأكد في السبعة وان يكون منهم من يصلح للدعوة ويمكن  
الخطبة **وقال** ولله الشرح في شرح هذه الرسالة مستمرا  
الى الاخبار المتقدمه وهذه الاخبار كما هي معلقة في وجوب  
الحج علينا والمحل على التخيير موقوف على قيام ما يصلح للدعوة  
على وجود الاخر ولا فالدلالة على العرف المذكور وحده لا يعتبر  
شوبا لا ريب ولا يخفى مفادها على ذوي الالباب وما سئل  
من الاجماع على اشغال العيني في من الغيبة فقد سمعت الكلام  
في نظيره انتهى **وقال** السيد ميرزا الله الجففي مسكنا



على شرطهم في تعلقه على الرسالة المذكورة وبالجملة ظاهر  
والاخبار السابقة وجوبها بوجود خمسة من الزمان او سبعة  
احد من الامام وليس فيها دالة على شرطية وجود الامام او نفيه  
الحاضر او الغيب والاحكام الذي عكسوا فيه على ذلك لم يثبت  
يخصر الالة والاخبار والتكليف بها او كما اخبر الله  
رعه الله اذ الحقوا في الشروط انتهى كلامه **وقال** الشيخ محمد  
الدين في طرح الخفي اطلاق الله بقرينة في شرحه للرسالة المذكورة  
اما في زمن الغيبة كذا الزمان الذي عرّفه الله بالانبياء  
في انقضاءها وعدم احوالهم الى ان قالوا انها الوجوب <sup>العيني</sup>  
من غير تعرض للجهنم وهو ظاهر كلام اكثر المتأخرين كما نقلت  
وما ظهر نافية شاهد على هذا النقل كعبارة المعتمد في الغيبة  
فانها مبرهنة في عدم اشتراط الامام وانما في الوجوب <sup>العيني</sup>

وذكر في هذه الرسالة في كتابنا في جفت ذكر عدد من الجب  
به الاجتناع في صلوة الجمعة الى ان قال ووجوده في غير ما تقدم  
ذكر من هذه الصفات ووجودها من شرطهم في الصفات  
يخصر بالغرض ذكر صفات الامام وعبارة الى الصلاح المقتولة  
البناء عن صفات اصحابنا حيث لا ينفك الى غير عبارة ابي  
الصلاح كانت لنا هاتمة قال وقد نقل عنك من كلامهم كما هو  
مستور في كتب الاصحاب ما يطول البحث في ذكره قال وقد احتار  
هذا المذهب ايضا من المتأخرين ممن وقف على كلامهم كالشهيد  
الثاني في رسالته المفردة لحد الصلوة وولد في هذه الرسالة  
والسيد محمد في المدارك وبعض تعلقاته على الحديث في  
الجيل الشيخ حسين بن عبد الصمد والشيخ بها الدين في  
الفاضل محمد ولد الشيخ حيث قال في شرح هذه الرسالة وكما

عبارة كان قلنا ها عنه نزل وكذا اخبار السيد الجليل  
امير المؤمنين ساكن الخفق الاشرف وذكر عبارة كان قلنا  
عنه نزل وقد سمعنا ذلك كثر من الفضلاء من لم يحضر معه  
حاشم ثم استدركوا بالرواية الواردة في هذا الباب ثم قال  
وما ادعوه من الاجماع غير تام فانه لو تم فانما هو نقل الواحد  
وعلم نقدر تسليم حجة لا يدعي الجليل بها يكون بمنزلة الخبر  
الموسل فاذا عارض الاخبار رجحنا الى الترجيح ومجاز الاجماع منا  
غير خفي لصراحة ما نزل ولله والشهد الثاني حيث قال في خبر  
كتبه كيف بيع المسلم الى ما قلنا عزير المحققين ثم قال ويطير  
ما ذكره بعض المحققين من اهل العلم وذكرنا الشيخ حسين بن عبد  
الصمد رحمه الله الذي سئل عنه هذا ما اوردناه ابن طريح سلمه  
الله في شرح الرسالة **وكان السيد الجليل** امير محمد رضا

ولد امير محمد جعفر وامير محمد علي محمد رحمهم الله موافقين عليه  
هذه الصانع بمنزلة الرضا صلوات الله عليه من الزمان وقد  
صنف احد ما في الوجوه العينية في هذه الغيبة رسالة راسها ولم  
يخبر في الان **وكان السيد الجليل** المتجر امير محمد باقر الداما ايضا  
يوافق على نقلها حيث يتيقن له كما هو غير خاف على من سمع به  
قد صلينا معه غير مرة **وكان اسنادنا** المتجر السيد باقر بن  
هاشم الصادق الجراقي طاب ثراه ايضا من موافقين عليه  
بشراز وقد صلينا معه وانا طويلا وكذا في ذلك الاوان  
مستفيد من بركات محبة كبره واصيلا وكان يقول مقتضى  
الدليل الوجوه الخمسة ولم يثبت الاجماع على خلافه **والشيخ**  
الجليل الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي والشيخنا البها  
قدس سرهما في رسالة الموسومة بالعقد الطهراسي هي خمسة



وما يحتمل في زماننا من اطلاق الجماع الدفع فتبين كل سنة  
 اذ يتقدرون انما الخلف الله والرسول واجماع العلماء في  
 تركها وظاهر الحال سعيهم واما بطريق الوجوب المحتمل ولا مرضي  
 عن الجواز والضعف لقيام الادلة القاطعة الباهرة على وجوبها  
 من القرائن والاحاديث العينية والتمهيد المعصومين الصحيحة  
 الصريحة التي لا يحتمل التأويل بوجه وكلها حالية من اشتراط  
 الامام والمجتهدين انهم لم يحضروا في مسألة من مسائل الفقه  
 عليها ادلة بعد اذ اطلقوا الحق في الحق من تركها وصحتها والمباينة  
 فيها ولم تنفع لهم اشتراط المجتهدين على دليل باهر وكيف مع  
 معارضة القرائن والاحاديث الصحيحة لا قالوا بامتناع احد  
 من العلماء المتقدمين ولا المتأخرين ما عدل الشهيد في اللغة  
 فقط وفي باقي كتبه وافق العلماء ولم يشترطوا نعم عليه

الحق

الحق الشيخ في عفو الله عنه فوالله وبحسب الاقوال ثلثه الوجوب  
 الحق من غير ترك المجتهدين وهو ظاهر كلام كل العلماء المتقدمين و  
 من المتأخرين في الثاني الوجوب المجتري بينهما وبين الظاهر وهو مذهب  
 المتأخرين ما عدل سلاور وازاد ريس وادعوا على الاجماع ولم يشترطوا  
 مجتهدا والمالك التمس منها حال الغيبة مطلقا سواء حضر المجتهد  
 او لا وهو مذهب سلاور وازاد ريس وافق الكل على ضعف دليله و  
 بطلانه والذي يصح في الجملة يكون قد ثبت دونه وادى الغرض  
 بمقتضى كلام الله ورسوله والائمة الهادين عليهم السلام وجميع العلماء و  
 سلاور وازاد ريس والشيخ على ما يتضح في الاجماع لما قد تعرضت قواعدنا  
 ان خلافنا في اربعة اربعة بل والعشرة والعشرين لا يتضح في الاجماع  
 اذا كانوا معطووا النسب وهذا من قواعدنا الاصولية الاجماعية و  
 الذي اجبنا الظاهر بحسب سلوة على مذهب هذين الرجلين والمتأخرين

لانهم ذهبوا الى التخيير لا يوجب مقتضى كلام الله ورسوله والائمة  
 والعلماء المتقدمين فأي الفريقين احق بالامانة انتم تعلمون نعم لو اراد  
 احدنا ان لا يخرج من خلاف هذا الرجلين صلى الله عليه وسلم بعد هاتين  
 ليحيى نواكها الجواب الله تعالى لو سأل يوم القيمة لم يترك صلوة الجمعة  
 امرت بها وكذا في الغزير على ما يبلغ وجهه وامر رسوله الصادق عليه السلام  
 وجهه وامر بالائمة الصادقون واكدوا فيها غاية التاكيد ونفع اجتمع  
 المسلمين وجوبها في قتل يوم من العالم الرشيد ان يجب بقوله تركها  
 لا يخرج خلافه ولا يرد عليه ما هذا الا على او تعالى او تصح  
 بالدين اجازنا الله وانما كنتم جميع المسلمين انتهى كلامه **وقال**  
 مريد العصفرو فاضل الزمان محمد الشيرازي في تفسيره ما مضى ادا  
 الله تعالى في رساله الغيا في حقيقة هذه المسئلة بعد نقل البراهين  
 على الوجوب المتيقن في الغيبة لا ينشأ من مقتضى ما ذكرنا ظهور الذي

بغير

يقتضيه التحقيق والادلة الساهرة الواضحة ان صلوة الجمعة في زمان  
 واجبة عينا وانما لا يصح فيها الفقيه بل يكره فيه العدد الجامع لشرايط  
 الامامة والاحياء والادلة على فضيلة الصلوة مطلقا كثيرة وكذا في  
 خصوص صلوة الجمعة وكذا في فضيلة يوم الجمعة والمباينة الساتية في  
 رعاية حقها واداء الطاعات فيها ولها حقوق وظايف كثيرة  
 اعظمها وافضلها صلوة الجمعة بل ادعى بعض المحققين انها افضل  
 الطاعات طلعا بعد اصل الايمان والعقل بجدار ما اعتبر فيها من  
 اجتماع المؤمنين والخطبة المشتملة على حمد الله تعالى والثناء عليه والثناء  
 على النبي والرسالة والصلوة على النبي وآله الطاهرين والوعظ  
 والتذكير والامم بالقوى والتحذير عن دار العزود والاعتزاز بها  
 والذكور والاطباء اليها والرغبة فيها ومد العين في نعمها ونورها  
 والدعاء على الكفار واعدا للدين والدعاء لتمام الزمان والامة



المؤمنين والمؤمنات الى غيرها ذلك من العوائد والمنافع التي  
احق بها صلق الجمع في مثل هذا العبد الكبير واليوم الجليل  
ما يوافي الحكمة وقانون العقل الصريح فلا يلقوا بها طوا  
وهجرها استنادا الى العلم العلية ولا هو الرديير ومع  
ذلك فقد اهل الناس مثل هذه الفريضة المؤكدة وتزكوها وهجرها  
في بلاد المؤمنين مع انكار التقيين من قبل الخلفاء **وقال** في  
موضع اخر من هذه الرسالة وما كان من هذه الفريضة المعظمة  
من فرائض الدين ان يبلغ التهاور بها هذا الحد مع ان تشريط  
الوجوب محقق في كثرة اركان ايمان خصوصا في هذه الاعصار  
الارباب والعجب كل العجب عن طائفة من السليين كيف يقدرون  
على انكار هذه الفريضة المعظمة ويستغفروا على من فعلها او صدق  
الاخبار بها وبالفوز في ذلك الله شدة المبالغة غير ان

سكون

يكونوا على بينة او يتكوا في ذلك بحجة فاعجابا كيف جازتهم  
على الله ورسوله واقدمهم على الحق واهله وسجج الله سبحانه  
بهن الفريضة في موقف واحد هناك رفع حجاب كل مكسوم  
يعرف العالم من المعلوم ويعلم الذين ظلموا انهم مغلوبون  
يتقبلون والحمد لله المشك في كل حال وعليه المتوكل في البدء  
والآل انتهى كلمة سلة الله **وقال** عارف الزمان هذا اهل  
القصر محمدا بن البرزقي الساج ادام الله ميامن بركاته  
في رسالة الغيا في حقيقة هذه المسئلة بعد ذكر البراهين على  
الوجوب العيني ففرماز الغيبة والمبالغة المأنة في ذلك  
بسطة الكلام فيه وذكر جملة من الاخبار الواردة في ذلك فلا  
وهذه الاخبار المدونة في الكتب المعول عليها من زمان اهل  
البيت عليهم السلام الى الان سند اوله بغير علمنا وضوار الله عليهم وهم

قد رآه الله سبحانه من فوق العار هم في ضبطها ونقلها ونشرها  
والتقصير الجحش طلب محضها ومعارضة ما لم يجدوها  
مخصا بزمان الحضور ولا ما يصلح للمعارضة المستوفى  
لغيرها ولا لتغيرها ونشرها كما نقلوا هذه الاخبار  
فذلك من غير حجة ظاهرة عادة باستفادها يصلح للتخصيص  
والتعارض قال وهذه الاخبار ليست من الاخبار الاحاد التي لا تقبل  
علما ولا عملا بل هي محفوظة لوجود من القرائن منها انها منسوبة  
في كتب معتبرة مشهورة بها من مؤلفي الاجل والادراك في  
أهل البيت عليهم السلام باراجاديتها صحيحة بمعنى عدم ورودها من  
المعصوم متواترة بالنسبة اليهم مأخوذة من الاصول المجمع  
على صحتها المقررة على الائمة عليهم السلام ومنها انها مستفاه  
بقبول اصحابنا منهم مقبسون من هذه الشكاة ومنها انها

نشر

بلقت من الكثرة الى حد تواترت معها وذلك قطعا على وجوب  
صانع الجملة على الاعيان ومنها انها وافقت الكتاب والسنة  
المتواترة اعني فعل النبي ص فان جميع علماء الاسانم طبعة بعد  
طبقة فاطموز بانهم عليه السلام اسمي بفعل صانع الجملة عينيا في طول  
حيوة المقدسة هذا كونه يادى لخصيص **وقال** الفقيه المحدث  
محمد بن محمد بن طاهر الله بقاءه في رسالته مبسوطه الفها في تحقيق  
هذه المسئلة واثبات الوجود العيني من دون اشتراط ادنى والبلغ  
الكلام فيها غاية وجاوز الحديث نهايته بعد ان نقل منها  
ايات منيرة واورد اخبار كثيرة وذكر وجود كالاتها فذلك  
فصار مجموع الاخبار ما شاهدت فالذي يدل على الوجوب  
بصرفه من الصحاح والحسان والموفات وغيرها من  
حديثنا والذي يدل بظاهره على الوجوب جنس حديثنا والذي



يدل على المشروعية في الجملة ان يكون غيبنا او غيرنا  
 شعور خدينا والذي يدل على وجوب الحجعة افضلها  
 عشر وخدينا الذي يدل على وجوب الحجعة الى يوم  
 القيمة خدينا والذي يدل على عدم اشراط الادب في ظاهرها  
 ستة عشر خدينا في اكثرها كذا في كلامه في الاشارة اليه في  
 نضايف الفصول واكثرها ايضا يدل على الوجوب المحض  
 اشبه اليه فظهر من هذه الاخبار المتواترة الواضحة الدالة  
 لا يثبتها شك ولا خور حوطها شبهة من طريق الانبياء  
 والائمة الطاهرين صلوات عليهم اجمعين اصيلي الحجعة واجبة  
 على كل مسلم عدا ما استثنى وليس في هذه الاخبار مع كثرتها  
 تعرض لشرط الامام ولا من نفسه ولا اعتبار حضوره في ايجاب  
 هذه الفريضة المعظمة فكيف ياتو المؤمن الذي يخاف الله

تبارك وتعالى اذا سمع مواعيد امر الله ورسوله وانته صلوات  
 عليهم واجابها على كل مسلم وعلى كل مؤمن وعلى كل عاقل ان يقصر  
 في امرها وتعلل بخلاف سائر ادريين فيها مع اتفاق كافة  
 العلماء على وجوبها وامر الله تعالى ورسوله وانته صلوات الله  
 عليهم اجمعين ومواعيده او فليحذر الذي يخالف عن امره ان  
 نصيبهم من فتنته او يصيبهم عذاب اليم لانهم في كلام الله تعالى  
 واستصوب قوله في هذه الرسالة وما ذهب اليه في هذه  
 السلسلة السيدان الجليلان السيد حسن القائني وامير محمد  
 زمان الشهيد رضي الله واستحسناه وقواه كتابا ذلك  
 بخطهما في اخر رسالته على ما رايناه **اقول** هذا ذكر من معنى و  
 ذكر من قبلي فاما لوه في امر هذه الفريضة المعظمة وقد ظهر من  
 حكايات الاقوال الحقيقة المحال وتبين ان اكثر العظماء على

الرجوب البيني مردون اشراط اذن بل انكشف ان اكثر من عشرين  
 فقيها ما اذ اصنف من قبل النسا كلامهم اهل الحق مصححون  
 فاطعين باصور عليه جازين قطعاً من هاهنا البشبه والاصح  
 وحرنا مقدساً على الاقرب والاصح ومن دون منع في الكلا  
 ولا اضطرار في المقال ولا يصح ان يكون مصداق القول انما  
 عليهم في مقتولة ارجح فله انظر الى من كان منكم قد روى حديثاً  
 ونظر في حلالنا وحرماننا وعرف احكامنا فارضوا به في حكمنا فاني  
 قد جعلته عليكم احكاماً فاذا حكم بجهنما ولم يقبل منه فانا احكم  
 الله تخلف علينا رد وهو راد على الله وهو على حد النكاح  
 بالله فعلى قوله عليهم يجب على كل مومن مصداقاً بما منه عيسى  
 ان يقبل قولهم ويتبعهم في فتوهم والا يكون راداً على الله ودوله  
 واهل بيت رسوله صلوات الله عليهم وجميع من خالف هؤلاء

لا يجوز

لا تجاوز عدم عرس سبعة او ثمانية وهو مع ذلك غير فاطمين  
 بالحكم ولا جازر عليه بل هو برب متوقف في فتوى كالسيد المرتضى  
 والشمس في الذكرى وازداد ريس المستند لسماع البراءة <sup>سند لال</sup>  
 المستوفى ويدان بالاقرب والاصح كالأخرين مع ما في كلامهم  
 لا يخفى على السامعين فمراد قد ثبت عندهم اجماع الاجماع على يد  
 الامامية انما هي استتمالة على قول المعصوم عليهم وان العبرة انما هي بقوله  
 دون قولهم قال الحق في المعصية الاجماع حجة بانضمام قول المعصوم  
 خلا المائة من بقيها من قوله لما كان حجة ولو حصل في اثنين كان  
 حجة لا باعتبار اتفاقهم بل باعتبار قوله انهم وعلى هذا القول بما  
 لوجود العيني هو الذي يجيب ان يكون اجماعاً على نعمهم لاستتمالة  
 على قول المعصومين عليهم كما يستفاد من الروايات الصحيحة دون  
 الاقوال الاخر فقلت انهم يقولون بعدم فائدة الاجماع لو علم



الامام بعينه وانما نفيد حيث لا يعلم بعينه ولكن يعلم كونه في  
 جملة الجعير قلنا انما نفادته وانما هي الحقيقة بحيث يكون  
 حجة وهو حاصل هنا بل ما هو ان من ذلك لانه اذا كان مع عدم  
 العلم بالامام بعينه حجة فمع العلم به يكون او بالجملة واما القول  
 بعدم تحقيق حجة الجمع الجمل بالامام دون ما اذا كان معلوما  
 فلا يخفى في ذلك فان قيل لعل حجة يكون شرطها ان يكون  
 الامام مع اقوال الجماعة من الفقهاء ليكون جديدا مع ما قلنا  
 هذا كذا فان قوله مقتضى مع اقوال الجماعة هذا كذا غير دامن  
 خالفهم وبعد فانهم ربما يقولون ان طرق العلم بدخول قول الفقهاء  
 عينية في جملة الاقوال ليكون احد اجزاء حجة موافقة ذلك  
 القول للكتاب والسنة كما قال الشيخ الطوسي رحمه الله مباحث  
 الاجماع من كتاب اصوله المسمى بالبعد وهذه عبارة فان قيل

فما قولكم اذا اختلفت الامامية في مسألة كيف يعملون ان قول  
 الامام داخل في جملة اقوال بعضها دون بعض قلنا اذا اختلفت  
 الامامية في مسألة نظرنا في تلك المسألة فان كان عليها دلالة قوية  
 العلم بكتاب وسنة مقطوع بها يدل على صحة بعض اقوال  
 المختلفين قطعا ان قول المعصوم هو قول ذلك القول مطابق  
 انتهى كلامه وعلوه هذا فقد ثبت الاجماع على الجواب العيني على انهم  
 ولا سيما ليس للاقوال الاخر كتاب ولا سنة اصلا وراسا وهو  
 فان جازوا بمثل ما جئنا به من اثبات الاجماع على مطلوبهم وانهم  
 ذلك من اقطار بوساير ادلتنا بالمعارض ولا فليس لهم الا مجرد  
 الدعوى وعلى التقديرين فتح القائلون ولله الحمد **الكتاب**  
**الحاسر** في الدليل على عينية وجوب الجملة من الوجوه العقلية  
 المعينة عند القوم واقرئ تلك الوجوه الاستصحاب وهو اقرار

ما كان على ما كان حتى يتبين خلافه وإجماره في المطلوب إن  
 يقال وجوب الحج علينا حال حضور الامام أو نفيه فبالكتاب  
 والسنة وإجماع المسلمين مستحب إلى زمان الغيبة إلى أن يحصل  
 الدليل الناقل عن ذلك الحكم وهو منيف أيضا <sup>استصحابه</sup> <sup>اللزوم</sup>  
 إنما هو الوجوب حال الحضور أعني الوجوب المتعدي به لا مطلق  
 الوجوب فلا يتم استصحابه حال الغيبة لا ما يقولون أن  
 الوجوب الثابت حال الحضور متعدي به بل هو ثابت <sup>مطلقا</sup>  
 ذلك وهو ظرف زمان في غير استعدي به كما في الأثر <sup>الذي</sup>  
 ثبت فيه الأحكام ويحكم باستصحابها بعد ما دل على ذلك  
 الكتاب والسنة وقول العلماء السالفيين من قول البصير  
 فعليه الدليل وروايتهم مكان إجماع هذا الدليل إلى قول  
 الأئمة العصور عليهم السلام ليكون حج معتبرا عندنا أيضا ويكون

لنا دليل آخر على المطلوب بأن يقال قد ثبت في الأخبار الصحيحة  
 عن الصادقين عليهم السلام أن التغير لا يقتضي بالشك أبدا في  
 الفاظ متعددة متكررة وهذا باب واسع قد أذن لنا العمل  
 بالإنجاء عن الحكم السابق حتى يتبين لنا خلافه فلا يخرج عن حكم  
 سقيا من لا حتى يقطع بدخول شهر رمضان إلى غير ذلك  
 من نظائره وما خرج فيه من ذلك التغيير كما مرناه وفيه يظهر  
 بظهر ما حققنا في كتابنا السمي بالأصول الأصلية في هذا  
 الباب واستدل وزير الجعفر عليه السلام بالوجوب أيضا بأهله الجوا  
 بالمعنى لا عم المقابلة للتحريم وليس على المنع دليل فلو لا باحة  
 منفية بالافتاء لأن العبارة لا يكون متساوية الطرفين وكذا  
 الذكر أعني الوجوبية من غير منع من البقضية فأنه لا يكون  
 في العبادات وكذا الاستصحاب بالمعنى المتعارف لا نهائيا



من الواجب في شرعت وجبت فاختصر الجواز في الوجوب  
 وهو المبدأ والبرهان الشهيد في شرح الارشاد حيث قال  
 بعد ذكر الدليل من الظاهر والمعتبر في ذلك اصل الجواز  
 عموم لا يرد عدم دليل مانع من اعراض على نفسه بما حصله  
 البعد بالنسبة لوقفي فلا يكفي عدم دليل المنع بل لابد من  
 الجوز واجاب عن زعم المجتهد بان التوقف عليها بخصوصها  
 متحقق في الكتاب والسنة والما وقع الاستثناء في بقائه شرعا  
 الى الان فاصل الجواز فاقعه في اثباته **واستدل** بعض افاضله  
 المعاصر بانه الله على الوجوب العيني بالناسي بالنبي صلى الله عليه  
 وآله على ما ذهب اليه جمهور المحققين من وجوب الناسي فيما علم  
 جهة الوجوب بل ادعى جماعته ان اجماع المسلمين على ذلك من زمن  
 الصحابة الى الاعصار الاحقر ومجرد احتمال ان يكون الوجوب

مقتضى

مقتضى بشرط حاصل بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير  
 حاصل بالنسبة اليه غير قاطع الا ان ثبت هذا الاحتمال ودون  
 شبهة خبط القناد **باب السادس** في الجواب عن شبهة  
 المخالفين احتجاج ايراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على اشراف الامام او بانه في  
 في مطلق الوجوب بالاجماع وبان الظاهر ثابتة في الذمة سقايه فلا  
 يبرأ المكلف الا بطلانها واحتج له في الذكرى بانه يلزم من عدم القول  
 به الوجوب العيني والمسبوق ولا يقول بوجه هذه الوجوه الثلاثة  
 حمدا احتجاجا على هذا القول واجاب في المحل عن الاول بمنع الاجماع  
 على حله وصوره الفروع وانضافا بالقول بوجوبه لا بالقضية المأمور  
 مضبوط في الامام وهذا يعمى احكامه ويجب مساعدته  
 على اقامه الحدود والقضايا بالناس **واجاب** عن بعض افاضله  
 المعاصر بانه لا يلزم شرط مطلقا ولو عند حصول الامام بغير

وقد منع ذلك بعض المتأخرين كيف هم دعوى الإجماع في مثل سلمنا  
 لكن هذا الشرط مخصوص بضماد الإمام عليهم واستبداله لا مطلقاً  
 سلمنا لكن هذا الشرط لا يذن عن الأئمة الماضين عليهم في الإجماع  
 السابق مجرى مجاز كما أشار إليه الشيخ في قول سلمنا لكن العفوية  
 منصوبة بقبولهم عليهم فما هو أعظم من ذلك فهو ثابت على  
 العموم فلا يتم لهم القول بالتحريم مطلقاً سلمنا لكن هذا الوجوب  
 العيني لا مطلقاً فلا يتم القول بالتحريم وبالحمل أدهاء الإجماع على  
 اشتراط أوثان به على الخصوص في صحته مع عدم دهاب أحد  
 من البلطير إلى ذلك إلا التاذه منهم في غاية الضعف والوهن  
**اقول** لو قلب أحد الدلائل وادعى إجماع الإمامية بل إجماع  
 المسلمين على عدم هذا الأمر لمكانت هذه الدعوى في غاية  
 المساندة وفي غاية الاستقامة ولا سيما على طريقهم لا وجه له

المسلمين ممن يجادلون في ذلك أما غير الحنفية فطالما أنهم  
 لا يعتبرون في وجوبها أذ لا مام وأما الحنفية فإنهم ان شرطوا  
 أذنه لكنهم يقولون بسقوطه عند التعذر ووجوب فعلها  
 بساقى الشرايط وأما أصحابنا فهم على كثرتهم وكثرة مصنفهم و  
 اختلاف طبقاتهم لا يفل القول بالمنع صريحاً إلا عن إرادتهم  
 وسداد وجهها الله على أنك عرفت ما في كلام سداد من  
 الإحصاء وكلام سيد المصنوفين في إجماع المسائل المبني  
 فارقيات وإن كان ظاهره ذلك إلا أنه محتمل لاجل ما ذكرنا  
 مع أنه رحمه الله خالف ذلك في سائر كتبه كما نقل عنه في سقط  
 نسبة هذا القول إليه وكان العلامة قدس سره وإن مال إليه  
 في المتن وكذا الشهيد في الذكرى لكنهما صرحا بخلافه في  
 غيرهما سيما كتب المتأخرين عنها فالتأخر لهذا القول في



الحققة مختصة في رجلين من بين جميع المسلمين فهو إجماع على  
 قاعدتهم المشهورة من اختلاف معلوم النسب لا يقدح فيه  
**وأجاب** في كنف عن الثاني بان التبريق ينف باذكرناه بمعنى  
 الدلائل الدالة على شروعية الجهر وحاصل مع سبق وجوب  
 الظاهر كيف وهو المتنازع فيه فيكون الاحتجاج بمصادره  
 على المذهب غير قلب الدليل عليه بان يقال ان الثاني باصل الشريعة  
 هو الجهر وهي اواصلت ترك على رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وتحتوي التكليف بها واستمر ذلك الى وفاته صلى الله عليه وآله  
 واما الظاهر فلم يجز الجمع قولها او فقد شرطها كما يستفاد من  
 كثير الاخبار فان التكليف بالظهور طاروا احتياجه الى الاشياء  
 فلازم معكوس **والثالث** الجواب عن الثالث فيمنع استقراء الوجوب  
 العيني فالادلة قامت عليه وعبارات الاصحاب دلالت على

سمعت وعرفت ولو سلم فالادلة المذكورة انما دللت على الوجوب  
 في الجملة اعني الوجوب لكل المحتمل العيني والخياري فاذا انتفى  
 الاول لعدم الدلائل لم يبق على حكم في الآخر **واجيب** المناهضة على  
 اشراط هذا الشرط في الوجوب العيني بالاجماع وبارك الله في  
 عليه والله كان عز الامامة الجهر وكذا الخلاف بعده كما بين للقضا  
 وكلاهما يصح ان ينسب اليه شارفتهم في مني من وذا الامام  
 فكذا امام الجماعة قالوا وليس هذا قياسا بل استدلالا بالعمل  
 المستمر في الاعصار فالحقبة خروجه للاجماع اعني الاجماع العمل  
 وبارك الاجتماع مظنة التراجع وشار الفتن والحكمة موجبة لحسم  
 ما دة الاختلاف ولو لم يسمي الامع السلطان وبروالة محمد  
 بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال لا يجز الحجة على قائل من سبقه امام  
 وقاضيه ومدع حقا ومدعي عليه وشاهدان ومن يصر

الحد ويزيد الامام قالوا فيه دلالة على انه الامام حيث  
 جعل احد السبعة وهذا الوجه الاربعه صمد ما احتجوا به  
 على ذلك **والجواب** عن الاول يمنع الاجماع بظهور المخالف  
 كما يفاد من كتب المتقدمين فان كلامهم حاله عند الشرط  
 كما سمعت وعرفت ومن فكره من المتأخرين فقد خصه بحالة  
 لا يمكن كانه الصانع والعاقل بل مطلقا منحصرا في اقله  
 الاجماع على ان كلامهم مع واضطرارهم ليس صريحا في نقل الاجماع  
 ولا في تبيين محله كما سمعت واصفا له بل لا بد من بعضهم بعضا  
 تبع قوله اخبرني واوهم كلام طائفة فوهبت اخرى كما يظهر من  
 تتبع كلامهم وعباراتهم وظاهرهم انهم يدعون الاجماع العمى  
 كما صرح به الشهيد رحمه الله وذلك مما لا طريق الى العلم به  
 غاية الامر ان العلم بالطائفة لا يكون الا ببيان بها في كثير من

الاشهر

الاعصار ووجهه غير منحصر في اعتقاد وعدم الوجوب المنهني  
 عدم الاذن بل يجوز استناده الى امور اخره كالتيقن وخبرها واما ان  
 لا يكونها في السراية فغير واضح ومن اجل جيل العلم بذلك والجواب  
 عن الثاني اما اولها فنفس الوجوب الخيري الذي لا فرق بين المؤمنين في  
 ذلك فكيف استمر احد ما ونعم الاخر واما ثانيا فبالنقص بامانة  
 الجماعة والادان وخبرها فانهم كانوا عموما لا مثالا ذلك ايضا  
 فلو سقطوا في زمان الجسد واما ثالثا فبالنقص بالفضائل كما عرفت  
 به بل لم يسقطه وعدم منوعه في النسبة مطلقا ولم تنقطع  
 من الاجكام ووموع الحج فاقبل قدور عنهم عليهم السلام بالاذن  
 بمولاهم عليهم انظر الى ان كان منكم قدور وحديثا ونظري  
 حالنا وحرمانا وعرف احكامنا فارضوا به حكما فاني قد جعلته عليكم  
 حاكما الحديث فلنا وروايتهم عنهم فاذ اجتمع سبعة لم



يخافوا منهم بعضهم وخطبهم فان كان لهم من خطب جميعوا الى غير  
ذلك واما ما راجعاً فان مع تسليم الطراد في جميع الآيات منع دلالة على  
الشرعية بل هو اعلم منها والعلم لا يدل على العاص مع ابطال البيان  
القدر انما هو لحسم مادة النزاع في هذه القضية ورد الناس الى  
منصورين غير تردد واعتمادهم على تقليد يغير بغيره كما انهم كانوا  
يعتقدون انما هي الحجة والاذان مع عدم توقفها على اذلال الامم اطاعا  
وابية فاجيب الادب بمقتضى ان يرجع القوم في مهمات وامورهم  
الى رأي سيدهم وامامهم اذا كان فيهم بل غير هذا لا يكون ولا يخرج من  
ذلك تعطيل الامور واسبابها اذا لم يوجد فيهم الامام الا اذا علم  
ان لوجوده واذا لم يلق في ذلك وورثته وبعثه في غير خط القيا  
**والجواب** عن الثالث ان الامام اجتهاد في مقابل النص ونايما  
الاحكام الشرعية لا تثبت على هذه التعليلات التي لا تكون

لجواز

لجواز حصول هذا الاجتماع في غير قسمة ونزاع وايضا في حصول  
النزاع على شيء لا يقتضي عدم شرعية فانه امر مسامح في فعل المكلفين  
من غير ان يكون لاحكام الشرع وادخله ولو كان الامر على هذا  
لبطال كثير من الاحكام التي هي اعظم من هذا بل انما الغرض في الاسلام عدم  
ولا استقام ليعود كذا اذا بعض افاضل العاصرين وقالوا ان  
رصد الله واما استدلالهم بان الاجتماع مظنة النزاع الذي لا يندفع  
الا بالامام العادل او من نصبوه وهذا بالاعراض عن حقيقة ان يغير  
من الله وسرهم فان اجتماع المسلمين على طاعة من طاعوا الله لا يوقف  
على حصول الامام العادل او ما وقعناه لما دام الاسلام نظام ولا  
اوضاع لمقام وراثته على ما سرت من الاجتماع في سائر الصلوات  
وحضور الخواص عرفات وغيرهما من القربات وبها يفرق مقامهم  
ويضعف ثوابهم ولم يخل نظامهم بل وجد الخواص والوجود و

حضوره اكثر من اختلافه في ذلك لا يخفى على من وقف على  
 سيرة امير المؤمنين عليه السلام في ذلك خلافة وحال مع الناس جميعا  
 وحال غيرهم من ائمة الصلوات واشطاء الامم وقلة الخلاف في اتفاق  
 في زمانهم والجملة بالحكمة الباعنة على الامام امير المؤمنين <sup>عليه السلام</sup> واداموا  
 في حال الصلوات وغيرهم من الطاعات انتهى كلامه رحمه الله **والله اعلم**  
 عن الواقع وهي الرواية اولها لا يطعن فيها حيث السند فان  
 مرجعها الى الحكم مبكرا وهو مجهول فلا يسوغ العمل  
 بروايته وانما بالباطن المكين كانه في ترك العمل بظاهرها كما  
 اعترف به في الصحيحين قال في هذه الرواية خصت الشيعة من  
 ليس حضورهم شرط فقط اعتبارها وايضا فان العمل بظاهر  
 الخبر يقتضي الاعتراف بانه معامه وهو خلاف اجماع المسلمين  
 وظلت بانها معارضة بالاجابة الدالة على عدم اعتبار الامام

عنه

عليكم وادابا بار الظاهر ان ذكر هذا السبعة كناية عن اجتماع  
 هذا العدد وان لم يكونوا اعيان المذكورين كما صرح المفيد  
 الله حيث لا يارب عدد من جميع في الجمع وعدد من خمسة نفر عدد  
 الامام والشاهدين والشيعة وعليه والمنفعة لا فائدة الحدود  
 فيسقط الاحتجاج بهار اسرار **والجواب** خاتم المجتهدين الشيخ  
 علي بن عبد العالي رحمه الله على اشراط الفقيه في الغيبة بالاجماع  
 وعامة الناس في كلامه الفقهاء اعم منه وبرواية عمي حنيفة  
 الواردة في المتحاكين انظر الى من كان منك قد روى حديثا  
 ونظر في حالنا وحرماننا وعرف احكامنا فارضوا به حكما  
 فاذن جعله عليكم حاكما وجه الدلالة ان قوله عليهم قد جعله  
 عليكم حاكما يقتضي ان يكون البقية للجامع لشرايط التوقيف <sup>بالتصريح</sup>  
 عنه المجتهدين منصوبين قبل امتناعكم وادابا عنهم في جميع



ما لنباتة فيه مدخل ومحملها صلت بالجمعة ثم ادعى اجماع  
 الاصحاب على كون الجمعة نائبا عن سائر ايامهم **والجواب** ان  
 عن الاول اجمع اجماع فانه بعينه اجماع المدعي وهو قد عر  
 حاله وانه مع ثبوتة فخص بالوجوب العيني والنائب الخاص  
 وايضا لو كان مرادهم بالنائب ما يقتل الفقيه لما جاز اعتماد  
 الشهيد رحمه الله على العقل الثاني من العقلين اللذين ذكرهما  
 الجمعة في زمان الغيبة وهو سقوط اعتبار الشرط بل لما جا  
 لم ذكره فضلا عن الاعتماد عليه وقد حكينا عنه رحمه الله  
 ذلك من الذكر وايضا لو كان الغيبة شرطا لما جاز العارضة  
 والمحذور هما الله يعقلون انعقاد الجمعة حال الغيبة على مجرد العدل  
 حيث قالوا لو نصب الجابر عدلا انعقدت الجمعة فانها لو  
 شرطا الفقيه لوجب عادة ان يكون في اول اسطر العدل

معروف من مذهبه ما وذهب الكثر العلماء وشرط الفقيه  
 حتى لم يذكره احد من علماءنا المتقدمين عليها فكيف يمكن ان  
 ما هو معروف وتوكان ما هو نفق قد علم ان احدا من اصحاب  
 لم يشر حضور الفقيه في جواز الجمعة لان المتقدمين ولا من المتأخرين  
 فضلا عن ان يكون اجماعا بل اجماع في الحقيقة على خلافه كما يظهر  
 لمن يتبع كلامهم نعم ربما يظهر من كلام الشهيد في اللغة ان شرطه  
 ولكنه واقف القوم على عدم الاشارة في سائر كتبه حاشية قال  
 الشيخ حسين بن عبد الصمد رحمه الله ولم يقف على ان شرط الجمعة  
 على دليلنا هو ضرورة وكيف مع معارضة القرآن ولا جازية البصحة  
 ولا كما يشرطه احد من العلماء المتقدمين ولا المتأخرين سا  
 عدل الشهيد في اللغة فقط وفيما في كتبه واقف العلماء ولم  
 يشرط انتهى كلامه وقال في المحققين قد ان شرط الفقيه والعقلاء

وكلامهم انما ورد على سبيل التمهيد لا الشرط والالزام  
 القول بالوجوب العيني في الغيبة والغياب الشرط اساسا وذلك  
 لا الفقيه ان كان مضطربا من الامام علم وجه تبادله هذا الشرط  
 فاللازم القول بالوجوب المتعين لوجود الشرط الذي هو مناط  
 الوجوب وقد جعل فقد حجة على المخالف ان لم يحصل الشرط  
 نظر الى ان المعبر مضطربا لا امام على الخصوص بل على حضور  
 معتبر في الجواز فضلا عن الوجوب بل ان نظروا الى عموم الاطلاق  
 كاعتقائهم وحكموا بالجواز بل الوجوب ما ان حكموا بها  
 واسانظر الى فقد الشرط في القول الوسط مع الاعتراض بغير  
 الشرط الدال على الغيبة غير كاف فيه ولا وجه له لغيره واما  
 كماله في وجوبه لو قبل باسقاط هذا القول لا ذكرناه <sup>المسئلة</sup> ورد  
 الى قولين الوجوب خاصة كما هو المشهور وادعم الشبهة كما

هو انما ذكرنا اوفى بكلامهم واستدلوا به مع ان ذلك لفظ  
 لفظ الفقيه وكلامهم على الشرط انما هو من حيث المفهوم  
 الضعيف وعلى تقدير ان يكون المراد به معناه الخاص وهو  
 الجتهاد ولو حمل على معناه العام المتبادر منه فبالشرع على كثير  
 من الموارد اعني ما يشتمل على الحقيقة كما سنوه في باب الوقت والوصية  
 وغيره فان ذلك لا عليه بوجه ثقل لقلب احد الدلائل وفيه ان عدم  
 اشراط حضور الفقيه في جواز الجموع حال الغيبة اجماع كما كانت هذه  
 الدعوى في غاية النجاسة وبها الاستقامة ولا ضررها ايضا  
 نصريح الفاضل الشيخ على وجهه ان لا شرط لاننا استدلنا  
 فيه بالاجماع الذي مضى والا فان لم يذكر عليه دليل معتبرا  
 غيره وظاهر ذلك ان الامام خلاف هذه الدعوى انتهى كلامه **والفقيه**  
 بعض اخواننا المعاصرين من الثماني وهو رواية ارجح بطلانها



اولا فان اقص ما استفاد من الحديث نص الحديث العار  
 بالاحكام لا اقل من المتكلمين وهو لا يتلزم بصلو الجرح  
 بحيث يخرق اعتقادها بحضوره ولا لجميع ما للنبأ فيه دليل  
 مع ان الحديث اعم من المجتهد المتصف باللكة المخصوصة المعينة فيه  
 عنه فلا بد له على خصوصه وانما الاستفاد منه وجوب الرضا  
 بحكم الحديث العارفا بحكامهم استفاد من اجادتهم فقد لا يحكم  
 الحديث العارفا بحكامهم عنهم وثالث الاستفاد من اجادتهم  
 في صلوات الخبر اعتقادها من كمال الصفات تام الجماعة لان  
 مجتهدا وقد حكم بذلك علاننا المتدينين مع من وافقهم علاننا  
 المتأخرين الذين نظر في حالهم وجردهم وعرفوا احكامهم  
 عليهم وصرفوا اجارهم فضاها ونقلها ونشرها بحيث لم يتقوا  
 ولو حلا الاستنباط العقلية والاجتهادات الطبية والاعباد

الوهم

الوهمية لاستحسانية الاستفادة من اصول الحادثة من العامة  
 فاذا ثبت على جميع من يعتقد امامتهم عليهم السلام على جميع المكلفين  
 الرضا بحكمهم لهذا الحديث فيكون ذلك علينا وابعالو سلام لالة  
 الحديث على عدمه وجوب ترك العارفة لانه عارض للقرار والرواية  
 الباطنة من التواتر المحمل بها عند اكثر المحققين في الجملة في حال  
 الغيبة فانهم لم يتركوا المجتهد كما يقدم بانه انتهى كلامه **اقول** ولو ثبت لنا  
 عز ذلك كله وقلنا بنبوت ذلك الاجماع الذي في الماضي وعلمه  
 بوجوب مداهم فلا يخفى اننا لا نزيد على خبر الواحد المسلم ان لم ينقص  
 فان الراوي للحديث مدعي انه سمعه من المعصوم يحكم مشافهته وهو  
 على سبيل قوله واما الراوي للاجماع فهو انما يدعي خبره قوله في كلمة  
 اقوال المجتهدين وهذا انما ينم مع عدم حصرهم وعدم العلم ببلد  
 القائل ولا نسبة الى غير ذلك من الشروط على اخطا كثير من النقاد

وهذا الدعوى كما استمع انقضى انظر في الظن عرض من  
 الخبر المذكور مع ان الاجماع المنقول بالخبر الواحد ليس بحجة عند  
 اكثرهم فليس منبهة للاجماع المنقول بالخبر الواحد كما يجبر الواحد  
 مع يعارض الخبرين الصحيحين قد يطرح احدهما او لا ادنى حجة  
 فكيف بهذا الاجماع المنقول بالخبر الواحد من المباحين خاصة مع  
 تقاضيه اخبارا صحيحة مستقيمة لا متواترة مع بعضها البعض  
 الذي لا يثبت بالاطماس بغيره ولا من خلفه مع ما فيها من  
 التاكيدات البليغة والتهديدات التاكيدة التي هي معلومة  
 لزمانها وادبرها على ان الحجج المنقولة على حجة ما اولها بالبراهين  
 والتقدير من المختلف في حجة وايضا قد جازع النبي صلى الله عليه  
 عليه وآله وسلم ولا يتم عليهم اخبار كثيرة صحيحة صريحة وهذا  
 المعنى وهو اذا اجابكم عن احد ثبوتها عن غيره على كتاب الله فاقول

فخذوا به وما خالفه فردوه فاذا كانت احاديثهم تزداد لم يزلوا  
 الكتاب فكيف قول بعض قليل لا يمنع منها او اشراط الفقيه والولي  
 اصل من كتاب ولا سنة ولا دليل عقلي لا يخالف لذلك لا مقتضا  
 تركها في اكثرها ما كان في ذلك لعمدة لا ولي الا بصار في ثلث شعري  
 ما الباعث على ترجيح تخصيص جميع هذه الادلة المتيقنة والبراهين  
 القوية ببعض الارباب والافاض على تخصيص هذا الاجماع المنقول  
 بذلك مع وجود الشواهد على تخصيصه دونها كما عرفت و  
 لعمري ان توثيق الحجة للحا الفير علينا بسبب ذلك جدا فان غاية  
 تشنيعنا عليهم مخالفتهم بقصود الكتاب السنة في امر الخلافة  
 وتخصيصهم لها بزمان دون اخر مجرد اجماع يدعون في ذلك و  
 هل هذا الا عند الشام هل هنا امر ليس هناك فاعبثوا يا  
 اولي الابصار ثم غرقت الانفاقات انما وان تفكر في



هذه السيرة وظهر الخوف فيها الذي قلت في نفسي ان المصحف  
 وانظر في اولها فيه لم يشهد لي بصدق دعوى فيها فلا كان افضل  
 ساعات يوم الجمعة وكنت على طهارة احذت المصحف ووجبت  
 وحجتي الى الله تعالى على تلك النية فتحة فاذ هو قوله ثم اكل امة  
 جعلنا منكاهم ناسكوه فلما راي عنك في الامور ادع بك  
 انك لعل هذه مستقيمة وارجاد لوك فقل الله اعلم بالسموات  
 فترى من افضلها واوليت عليه سائر تركه على العالم في امورها  
 فاشارة الى بعض اصحابنا بذكرها للتقية فذكرت ذكر البير شيئا  
 قليلا ففتح المصحف على هذه النية فاذ هو قوله عز وجل ولولا  
 دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت صوامع وبيع وصلات  
 ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا وليسضر الله من بعضه ان  
 الله لعقوى عزيز الذين امنكاهم في الارض فاموا الصلوة

وانما الزكوة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاين  
 الامور الى قوله فانها لا تسمى الابصار ولكن تسمى القلوب التي في  
 الصدور **باب التيسار** في تحقيق معنى الاجماع وتيسره الى ما  
 هو حجة وما ليس بحجة وهذا البحث وان كان خارجا عن مقصود  
 المسئلة الا انه لما كان الحان فيها متبينا عليه جدا ما دل على  
 تحقيق القول فيه فيقول وبالله التوفيق والاجماع اتفاق على حكم  
 شرعي فنه معقول يصلح لان يكون حجة على العاقل ومنه منقول لا  
 يصلح لان يكون حجة على الناقل **فانما** القسم الاول فهو ما اما  
 العلم بالانفاق بحيث لا ينعني على احد من اهل البصر من ضرورة  
 دين الاسلام ان كان اجماع الامة وضرورة ايات مذهب اهل  
 البيت عليهم السلام ان كان اجماع الطائفة المحقة فيقول بكونه منزلا  
 بالاسلام ومذهب اهل البيت عليهم السلام كونه من الخيرة في الاول

مع الجليل في الرضوخ الثاني ومثل هذا الاجماع يمنع  
 ان يستعمل البعض حكم متواتر مقطوع به لا معارض له  
 بحيث لا يتصور شك ولا تعير فيه شبهة كالآيات المحكمات <sup>بش</sup> وحادث  
 المتواترة التي وردت في المسائل بدور هذا لا يكون ومع  
 مثل هذا القطع المقطوع به واد استغنى عن الاجماع الا ان  
 تقوى الاجماع قوة لا يقبل الخالفة لشبهه وهذا يقدم مثل  
 هذا الاجماع على خبر الواحد ويروى الخبر الصحيح ويقدر كتمان  
 اركان الدين ويجعل دليله الدلائل المقطوع بها واليه استناد  
 الصادق عليه السلام في حديث الخبر المتعارضين بقوله هذا الجمع  
 بين اجمالك فان الجمع عليه لا يرد عليه ولا يرد عليه في هذا  
 والمعوا فيه ليس الا على قوله لا يجوز عليه الخط المسموع <sup>ظاهر</sup>  
 من غير ريب ولا في قوله ولذلك اتفقوا اصوليون على الاجماع

لا بد له من مستند والقول اجماعنا منهم على حجة لا شتم له  
 على قول العصوم وانما يصح هذا اذا كان قوله ظاهرا بحكم مقتضا  
 به غير متشابه ولا خفي فاللازم ان يقولوا انما اجماعنا  
 الاتفاق بين هاتين الواجحات ونحوها او عليهم التقليد لقوله العرف  
 الالف باسناد اعليه من غير بصير او ينظمهم من من عباد او احد  
 او نقا او نحوها غير ذلك لا يكون ولا يزال ولا يختلف الامر <sup>ك</sup>  
 ولذلك خلقهم اى لاجل الاختلاف وهذا واضح بجده من الله  
 ذو وسليم ومع مستقيم على القول بالراعي والعامر ليس من  
 طريقة اجماعنا القديما الاخباريين في شمس سواه اتفقوا عليه  
 واختلفوا فيه واما طريقة القديما القول بالجميع من اهلها  
 ليس الا قول الصادق عليه السلام في رسالته كتبها الى بعض اصحابه  
 واما في روضه في كلامه عليه السلام وقد عهد اليهم رسول



الله صلى الله عليه واله قبل موته فقالوا انما بعد ما قبض الله عز وجل  
رسوله سبعة ائمة اجمع عليهم الناس بعد قبض الله  
رسوله صلى الله عليه واله وبعد هذه الائمة النبوة ائمة  
بمخالفة لله ورسوله فما احدثوا من غير ما اوصوا به من اخذ  
بدل ذلك وعلم ان ذلك لبعده والله ان الله على خلقه ان يطيعوه و  
يطيعوا اوامرهم في حجة محمد صلى الله عليه واله وبعد موته الحادثة  
بطوله وفي هذه الحديث فابعدوا امار رسول الله صلى الله عليه واله  
وسنة فخذوا بها ولا تتبعوا الا هو اكرم فضلوا فان ائمة الناس  
عند الله من ائمة هواه ورايه غير هدى من الله وفيه ايضا ائمة  
العصاة الخافض لله لهم امرهم عليكم بان امار رسول الله وسنة  
وانما الائمة الهداه من اهل بيت رسول الله صلى الله عليه واله ولم  
من بعده وسنتهم فانما اخذوا ذلك فقد اهدى ومروا بذلك

ورغب عنه ضلالهم هم الذين اوى الله بطاعتهم ولايتهم في  
الكافي ائمة في باب الصلاة لا ساد عنه عليهم قال اما انه شرهكم  
ان يقولوا اني ما لم يسمعه منا وعنه عليكم ان الناس سلكوا سبلا  
سنة منهم من اخذ هواه ومنهم من اخذ بامر الله وانكم اخذتم بامر الله  
اصول وعقيدتهم من اخذوا من كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه  
واله والحمد لله الذي انزلنا في اخذ دينه من افواه الرجال روية  
الرجال وفي التهذيب باسناد الصحيح عن الصادق عليه السلام قال انما اذا  
وقضايتي يدي الله فقلنا يا ربنا اخذنا بكتابك وقال الناس  
واينما راينا يفعل الله بنا وبهم ما اراد وفي رواية اخرى عملنا  
بكتابك وسنة رسولك الى غير ذلك من الروايات في هذا المعنى  
وهي كثيرة جدا وقد اردنا منها في كتابنا المسمى بالاصول الا  
مع كلام يلحق بالفضل يشاذا ان البيننا بوزن هذا الباب **واقفا**

القم الثاني فهو غير مدكرناه ما يهونه اجاعا وسفلونه مما  
 استدرك كتاب ولا سنة اوله مستند مقابلة سوزنا قوله  
 بغير قدم رايخ في العلم وانما العول في علة اراهم من غير علم ولا  
 هذه ولا كتاب منبره اوله ما يندع ذلك في الاسلام اصحاب سفيقة  
 سماعه خذ علم الله فانهم لما ارادوا السخلاف في بكر التجاوا  
 مثل هذا التلبس والكرو دعوا الناس الى ذلك عناد او حديا  
 فالسمعهم الوعا والسفلة وطعام الناس وغناوهم بقليد او بنا  
 من غير بصيرة ولم يحق في الاسلام اجاع من هذا القسم اكثر قابلا  
 منه مع ذلك فلو خفي في بطلانه لانه كان من غير وضوح لم يحسب  
 الشرع ان الضرر كان على خلافه وانما كان مجرد الاراء والاهوا كقول  
 بعضهم ان علي بن ابي طالب افضل الصحابة في الخلافة من انا فثبت  
 الى ابي بكر لمصلحة واهوا فاعاد دينه واعوهم بكنيا من الفتنة

والمر

ويطب قلوبنا بالخلوة واخذنا الحروب التي حوت في ايام النبوة  
 كان قريبا وسيفنا مير الويند عن دمار المشركون من قريش وغيرهم لم  
 يخف والصغار في صدور القوم من طلبة النار كما هي فاما كالبليد  
 ميل الى الميل وسفاد الرقاب كل الاستياد وكانت المصلحة ان  
 الغاية بهذا الشار من غفوه بالدين والتعود الى غير ذلك من البرهات  
 ثم صار هذا الاجماع ايام الاجماعا قاطبة في الاسلام الى الان بل  
 بمثل ضل من ضل عن طريق الهدى من الاولين والآخرين فاجتمعهم على  
 الضلال الى امثل هذا الاجماع وهذا الاجتهاد هو علم انا وجدنا اباينا  
 كذلك يفعلون ويقرهم ايسر بعدنا واحبا بنا لما رهم الله ابطالوا  
 اهل الخلاف على حجة الاجماع كان قد ثبت عندهم عدم ضلوا الى  
 عن المعصوم قالوا ان الاجماع لو كان حجة كما حجة لكن في غير النصوص  
 لا لما غموا من مجرد اتفاق الاراء بل بمعنى انه لو تحقق لحن علم دخل



قوله في جملة اقوال الجمهور يقينا كما رجحنا وظاهرا انه لا يمكن تحقق  
 له الا بما ذكرناه في القسم الاول فيختص بالضرورة لا ان يتحقق  
 في زمان ظهور الامام عليهم السلام في غير ارضه وذلك لربما لو  
 وعين مع الضر الواضح ولا فهو مجرد من تقديره لا انه لم يتحقق  
 الوقوع كيف واستناع علم امنا لما بارا جميع اهل الناس اهل  
 العلم منهم من حيث لا يشهد مع تفريقهم في اكناف الارض ومع جود  
 اليقين فيهم اظهر من ان يلجئ على من له ادنى مسكة ولو تحقق مثل هذا  
 مع الفرض البعيد فاما يعرف باجتهاد التام والتتبع البالغ  
 الكلام الفقهاء واهل العلم وضبط استقصاءهم ولا بد من تحصيل  
 العلم بالخصاص من المشهورين وعدم غيبته واحد منهم  
 بينهم وعدم اختفاء الى غير ذلك من الشروط فلا يحصل ذلك  
 كله الا بالنظر الضعيف بجواز المعصوم ان يحصل مع انه لا دليل

على

على جلال الاعتماد على هذا الظن ومع ذلك كله فلا يقوم حجة  
 على من لم يتبع هذا الشيع ولا يجهد هذا الاجتهاد والنظر فيه  
 لا يجد نفعه لانه اما متواترا واحادا والتواتر لا يجزئ فيلان  
 المتواتر مشروط بانها الى الحس وتحقق مثل هذا الاجماع ليس  
 بحسوس وانما الحسوس من قول كل واحد وهذا غير كاف مردون  
 انضمام الشرط الا التي ذكرناها على ان تواتر قول كل منهم اما  
 ادعى بهذا الامس القطع بانه مدعونه في الواقع لا حصول اليقين  
 وخوف العقوبة او غير ذلك والا حاد لا يفيد اطمنا فارجح الى  
 اثبات اجتهاد مطلقين يجوز عليه الخطا بطريق مطلق **قال**  
 زير الجعفر في جواب سالت الاجماع عند اصحابنا هو حجة  
 بواسطة دخول قول المعصوم في جملة اقوال القائلين والبراءة  
 عندهم انما هي بقوله دون قولهم وقد اعترفوا بان قولهم ان

الاجماع حجة انما هو شئ مع الخالف حيث انه كلام حق  
 في نفسه وان كان حجة الحجة مختلفة عندها وعند غيره على  
 ما هو محقق في محله واذا كان الامر كذلك فلا بد من العلم  
 بدخول قول المعصوم في جملة اقوالهم حتى يتحقق حجة قولهم  
 من اير بهم هذا العلم في مثل هذه المواضع مع عدم وقوعهم  
 على خبر عتيقهم فضل بعض قوله واما ما اشتهر منهم من انه لم  
 يعلم في المسئلة مخالف او علم مع معرفة اصل الخالف ونسبة  
 تحقق الاجماع ويكره حجة ويجعل قول الامام في الجانب الذي لا  
 ينحصر ويخوذلك ما ينسبوا لغيره وهو قول بجانب التحقيق  
 حدا ضعيفا لما خذوا من اير يعلم ان قوله عليهم وهو هذه الحالة  
 مرجلة اقوال هذه الجماعة المخصوصة دون غيرهم من المسلمين  
 خصوصاً في هذه المسئلة فان قوله بالجانب الاخر اشبه به

اولى

اولها ففتنة لولا الله ورسوله والائمة عليهم السلام على ما قد  
 عرف من معنى بلغ قولها هو الاستدلال من اصحابنا في عصر من  
 الاعصار السابقة حد لا ينحصر ولا يعلم به ملداً العالم ولا نسبوا  
 في جميع الاعصار محصوراً من ضبطه ولا اشهاداً والكتابة  
 الخبير لا هو العلم على وجه لا يحلح مع شئ ولا مع شئ  
 ويجرد احتمال وجود واحد منهم محمولاً على الحال المعجزة في جملة  
 الناس مع بعد مشترك من الجانبين فان هذا الذي كان  
 احتمال وجوده مع كفايل مكاناً مثل هذا لا يلبث اليأس  
 وراساً وقد قال المحقق العتيق ونعم ما قال الاجماع حجة بام  
 المعصوم فلولا خلا المائة من فقرتها على قوله لما كان حجة ولو  
 في اثنين لكان قولها حجة اما بانها قولها لا باعتبار قوله فلا  
 معصوم يتكلم فيه فبذلك الاجماع بانها قولها الحجة والفتنة من



الاصحاب مع جملة قول الباين الامع العلم القطع بموافقة  
 قوله عليهم كقول الاصحاب مع هذا الانقطاع المحض والمفارقة  
 الكبار والجهل بقوله على الاطلاق من مد يد عن سقاية  
 وقريب من قول الحق قول العلامة في نهاية الوصول فانه لما اورد  
 على نفسه انه لا يمكن العلم بانفاة الكل على وجه يحقق <sup>المعصوم</sup> قوله  
 فيهم اجاب بان الفرض دخول فيه ملادة الاجماع انما هم <sup>يكون</sup> فلا  
 منع دخوله انتهى وبما ذكرناه يحصل الفرق بين قوله مع الجهل  
 بحاله على ما وصفناه وبين قوله جمل علماء المسلمين في اقطار  
 الارض حيث حكم الجمهور بتحتوا اجماع المسلمين وله تفيد في  
 احتمال مخالف بعض الاقطار لا يعلم ووجه الفرق ان قول  
 هذا البعض في قطر اقطار الارض مع كونه مجتهدا مطلقا  
 ما يستحيل خفاؤه والجهل بصحة عاده فلو كان نفي هو هذا

العلم

النصف لظهر المسلمين ولعل قوله هذا مما يرد على العلم العادي  
 وطعنا وار جصل سنك في العلم على اقل من الظن الغالب المتأخر  
 للعلم الكافي في الدلالة على مسئلة شريفة حيث ان طرق الفقه  
 كذلك بخلاف قول الامام عليهم المحمول عند محله وكلاهما في  
 هذه الاعصار المتداولة <sup>المتطابقة</sup> وكل وجه فان ادخال قوله مع جملة  
 اقوال قوم معلوم بل يحكم ظاهر نعم توجه العلم بقول المعصوم  
 ودخوله في اقوال الشيعة عند ظهوره كاقوال مائة عليهم  
 في مسائل كثيرة انفتحت فيها كلمة علماء الشيعة والروايات بها  
 عنهم كالقول بوجوب مسح الرجلين في الوضوء والمنع من مسح  
 الخفين وضع القول والتقصيد في الارث ونظائر ذلك  
 واما الفرق التي تجددت حال الغيبة ووقع الخلاف فيها  
 فالرجوع فيها الى ما ساق اليه الدلائل من الكتاب والسنة وما

من الادلة المعينة شرعا الى هذا الدواوي العارفين  
 البرهان وهذا من مقال في هذا المقام وفي الباقي في  
 الحال الفقهية والكنى يعرف الحق بالوجه اليقيني في هذا وجه  
 الضال الى هذا كذا من المحققين **قال** واما ما اقول اكثر  
 من الاصحاب خصوصا في القضية في الاستدلال والشيخ في مع انها  
 اما ما الطائفة ومصدرا لها في دعوى الاجماع على ما لا يفتقر  
 مع اختصاصها بذلك القول من غير الاصحاب او استدوذ  
 الموافقات فيكون كذا لا يقتضي الحال ذكره ومراعيه دعوى  
 المنصفي في الكتاب المذكور واجماع الامامية جعل حجته على الخلق  
 على وجوب التكبير في الحسن في كل ركعة للركوع والسجود و  
 القيام منها ووجوب رفع اليدين لها وان اكثر النفاس  
 ثمانية عشر يوما او اختيار الحيوان ثبت للمساكين معا وان

الشم

الشفعة ثبت في كل سبع من حيوان وعروض ونقول وغيره  
 في اللقمة وغيره وان اكثر الحلائل سنة وان اخصها جارية ما لم  
 يعرض وان كانت لذي رحم وان المهر لا يصح زيادته خمس مائة  
 درهم قيمة ما خسر دنيا وانما زاد عنها يرد اليها وان  
 العقيقة واجبة الى غير ذلك من المواضع التي اختصها بالعلم  
 بها فضلا عن ان يوافق فيها استدوذ وفي دعوى الشيخ في كسبه  
 ما هو اعجب من ذلك ولا اكثر لا يقتضي الحال ذكره ولو ضممت  
 ما ادعاه كثير من السامع خصوصا المرحوم الشيخ على طالع  
 الخطب ومن غيرهما دعوى الشيخ على صاحبته في نزع الالفية  
 الاجماع ان اسم الغصب في الثوب المكان لا يجب عليه الاعادة  
 خارج الوقت ودخله مع ظهور المخالف في ذلك حتى ان  
 العاقل في القواعد ادفع الاعادة مطلقا كالعام وفي غيرها



الشيخ على قال في المسئلة ثلثة احوال الاعادة مطلقا وفي الوقت  
 وعدمه مطلقا وكذلك ادعى في شرحه للقواعد الاجماع عليه  
 المستعمل لزود نوع لا يخطى الى المساوي والادون مع ان  
 محذور المحذور في الشرايع فضلا عن غيره المنع من التخطي الى الاقل  
 ضرا فاضلا عن المساوي وكذلك ادعى الاجماع فيها ايضا على  
 ان المساوات لا تبطل بالموت مع ان الشيخ في طحا جرح سبيلها فيها  
 ونسب الى علمنا بعبارة لا يغير بالاجماع ولا اقل من الخلاف  
 وفي الشرايع ومختصرها صرح بالخلاف في المسئلة ايضا ولو  
 اثبت لك على جميع ما ذكره من ذلك فمؤلفاته ورسائله  
 لطال وفي هذا القدر كفاية فاذا انصف هذا الماقرنا  
 سابقا كما انك في الدلالة على حال هذا الاجماع ونقله بخبر  
 الواحد المغول به الاجماع والله يشهد وكفى به شهيدا

ال

ان الغرض من كشف هذا كله ليس الا لبيان الحق الواجب  
 المتوقف عليه لقوة غير العظام غير المذهب الذي قاله الاثنا  
 ولو لولا ذلك لكانت النجاسة اعظم ضارفا والله يتولى امر  
 عباده ويعلم خفايا احوالهم وهو حفيظهم الوكيل  
 انتهى كلامه على الله سبحانه **قال** بعض افاضل المعاصرين ان  
 الله تبارك وتعالى في مسألة التي الطهارة في بارئ عينيه وجوب صلتها  
 للجنة فان قلنا لا بل ولا اجاب كما ذكرت والله اعلم بالوجوب <sup>الغيب</sup>  
 الا ان اصحاب نقلوا الاجماع على انهاء الوجوب يعني انه ذكر  
 السابقين الى ان قال قلت هذا هو الداء العضال والسنهة  
 التي بهارت اقدم وعلل عن الحواقيم واخطأت  
 التحقيق افهام لك عند الفحص الصحيح والظر الغاي <sup>بكل</sup>  
 من الضعف والجواب عنه من وجوه الوجه الاول انه لم

دليل على صحة الخبر على جملة الاجماع المنقول باخبار الاحاد  
 واما حقيقة الكلام في هذا الباب فلا ياسب المقام واما يطلب  
 في قولنا اصول الوجه الثاني اما سلم ذلك لم يقولوا بالاجماع  
 المنقول التابع في كلام الاصحاب ضرورة عن ظاهر المصطلح  
 عليه ضرورة دعوتنا الى ذلك مع شبهة على من الاول  
 ان الاجماع عند اصحابنا عبارة عن اتفاق المسلمين اذا اتفقوا  
 جماعة منهم بحيث يعلم دخول المعصوم في جملة من ظهر ذلك من  
 ما مر كلام الاصحاب معهم الله والاطلاع على هذا الاجماع  
 في زمانه في الامام عليهم من غير جهة النقل والرواية عنهم  
 غير محقق او على ما وجدنا بان ذلك من ادعاء الاجماع  
 في حكم الاحكام في هذه الامور اما ان يكون من حصول  
 العلم بانفاق جميع العالم او جميع المسلمين فيحصل

العلم

العلم بان امام الزمان عليهم داخل في جملة المجتهدين واما  
 يدعى انه يخرج اما الزمان واما اصحاب الائمة عليهم من فوجهم  
 جميعا او جماعة كثيرة منهم متفقين على حكم ما قولوا او فعلا  
 علم دخول بعض الائمة الماضين عليهم من في جملة من وان يصل  
 رواية منقولة عن بعضهم على الخصوص واما يدعى انه وجد  
 التصريح والاطلاع على الاتفاق المذكور موافقة بعض الائمة  
 الماضين عليهم من في القول والفعل المذكور وان لم يكن  
 في جملة من اطعم على ما هم لاجماع بعض الامارات التي دعت اليه  
 واما يدعى انه حصل العلم بقول المعصوم من جهة اخرى اما  
 الاول فالنفس فيه لا الاطلاع على قول الامام مع عينية  
 شخصه وخفاه عينية وانقطاع اخباره واقواله ومكانه في  
 مدة توقيف سبع سنين او اقل او اكثر بحيث لم يعلم انه في



اي قطر انظار الارض مشارقها او مغاربها سهلها وجبلها  
وانما نارج للناس بحالط ومعا طل معهم او فتر عنهم ساكن في  
اما في الارض واما بعد ها او هو في كهف جبل منقطع عن الخلق او  
هو في بعض الجبال الذي لا يصل اليه احد من الناس الى غير ذلك  
ولا يسيل اليه ولا هو دعوى ذلك الامحاروظة ونصف من  
هنا يعلم ان اتفاق الفقهاء والعلماء في عصر من الاعصار على  
من الاجكام لا يكفي في ذلك اذ الذي يحصل العلم به اتفاق الفقهاء  
والعلماء من ارباب الفتاوى والتصنيف الذي اخبارهم من  
واما رهم متواصلة وهم ساكنون في البلاد مع وفور الاشياء  
والاعيان بحسب ورواج ودوز ولا يسيل الى غير ذلك وحجود  
ذلك لا يكفي في صحة الادعاء المذكور واما الثاني فهو ان كان  
ممكن انما الخبر النصف يعلم ان لا يوجد الا في القليل من المسائل

نادرا او وقوع ذلك في المسائل التي لا يتغير فيها ولا يتغير  
الروايات عنهم او ردت بخلاف ادعى الاجماع عليه نادرا  
متعجلا واما الثالث فمع مشاركة الثاني في العلم والندرة  
خروج عن ظاهر معنى الاجماع المصطلح ومع ذلك يرجع الى ضرب  
من الاجتهاد وروايات الاخبار ومع ذلك في كل طرهم عليه من بعد  
من المتأولين والاشية ومن هنا يعلم ان الراجح اذا عرفت هذا  
على الاجماع ان النقول في كل من الصحاح او اقواله في المسائل  
الكثيرة جدا في اكثر المسائل لا يمكن حياها على ظاهرها او من  
المستبعد جدا ووقع العلم به في تلك المسائل باسرها فلا بد  
من صرفها عن طواهرها المصطلح عليه ولذا كتاب المتأولين فيها  
الثاني انما يجد في كثير من المسائل ادعى بعضها الاجماع عليه مع  
الحدوف فيه من المادى نفسه في كتاب اخرها بتعليق ولا حتى

وكذلك نجد بعضهم ادعى اجماع على حكم واحد في اجماع على  
خلافه وحسبك في هذا الباب ما اورد السيد المرتضى الشيخ  
ابي جعفر الطوسي مع كونها اماما الطائفة ومقتداها في الامور  
والخلاف ومما عرّب ذلك دعوى السيد المرتضى في الكتاب  
الذكر اجماع الامامة على وجوب التكبيرات الخمس في كل ركعة  
وقد اورد الكلام الى اخرها في هذه المصنفين ثم قال في هذا  
الباب يحواه اجماع الامامية على ذلك الغرض باخبار الاحاد  
ادعى اجماع على خلافه وفي كلام الشيخ في وقت وغيره ما هو  
من ذلك والمحال ان يكون في تفصيله ومما روى كل من ابن  
زهر في الفقيهين في ما ذكرناه اذ اذكر الكلام والمسايل التي  
اوردناها فيها ادعى اجماع الفرق عليه مع وقوع الخلاف في  
كثير منها وفي كلام ابي ابراهيم في هذا الباب غاية هذا

هو الامر الثاني في الباب لا يكاد يتناول في دعوى اجماع على  
المستبعد في الذكر في ذلك بعد الاشارة اليه حيث اورد العذر  
اما بعدم اعتبار المخالف المعتبر اما متبهم لا يشترط اجماعا واما  
بعدم ظفر حين ادعى اجماع بالمخالف واما بتاويل الخلاف  
على وجه يكره مجامعة لدعوى اجماع واربعة جعل الحكم من  
باب التخيير واما اجماعهم على رواية بمعنى تدوينه في كتبهم  
الاثمة قال وقد اتفق الشيخ على ان دعوى اجماع في كثير  
من المسائل التي وقع الخلاف فيها من اجماع الاصحاب وعظامهم  
بما في المتن والكتب السابقة وقد اخذ عليه في غير ما اتفق  
له في هذا الباب انه ذكر في بعض مواضع انه لم يعرف خلافا  
في السيرة لا يقطع عند ضيق الوقت على وجه يوزن  
لا اتفاق مع الجمهور في العبارة والعلامة في المتن نقلا عن اجماع



الستة والنصف المقصود من كلامه **وقال** زير المحققين في  
 مقال الفضا في مسائل ادمي فيها الشيخ الاجماع مع انه نفسه  
 خالف في حكم ما ادمي الاجماع فيه قال افردها بالنسبة على ان  
 يعتبر العقبه بدعي والاجماع فقد وقع فيه الخطا والمخاولة كثيرا  
 من كل واحد من الفضا سيما في الشيخ والرضا وصحها الله قال  
 فتم ادمي في الاجماع **من كتاب** النكاح وعواد في وقت  
 الاجماع على الكتابية اذا اسكت وانقضت عدتها  
 قبل ان يسلم الزوج فيفسخ النكاح وقال في ترة وفي كتاب  
 الاخبار لا يفسخ النكاح بينهما ولكن لا يكر من الدخول  
 عليها ليلدا كما في الرقاية ومنها ادمي في الاجماع على كراهية  
 وطامة اذا اشترىها حاملا وافق في ترة بالتحريم قبل المصاهرة  
 اشترى وعشرا ايام ومنها اذا ملك الرجل امه ولمسها او نظر

منها

منها الى المحرم على غير المالك قال وقت تحريم على اب اللامس  
 ابيه كذلك تحريم امها واطلت وبناتها وارسلت على الموت  
 محجبا باجماع الفرقة وفي موضع من الكتاب صرح التحريم بالنظر  
 الى فرجها ومنها ادمي في وقت الاجماع على ان من يزوح حملا  
 امه كل الحرة الحيا في نفسه لا في عقد الامه وفي التبنان  
 الى الحنابلة يفسخ عقد نفسها وفسخ عقد الامه ومنها انه اذا  
 وط الاجماع على الفسخ بالجبر من بعد وقال في موضع اخر منه  
 وعندنا لا يرد الرجل من عيب يحدث به الاجنوز وهو سقيم  
 بدعي الا نفا وعليه ايضا **من كتاب** الطلاق منع وقت من  
 طلاق الوطى عن المحزون محجبا باجماع <sup>الامة</sup> وفي ترة يجوز للعاية  
 ومنع فيه من اذن المطلق من اذن وجهه ومنع وقت انه من  
 ونوع الطلاق والكتابة مطلعا محجبا باجماع وفي ترة جوده

٤

٥

١

٢

للفتاوى منع فيه من اذنت المطلقين بضا ووجهه اذا كان  
 الطلاق ما ينحجج باجماع الفرقة وفي موضع اخر منه بالاجماع  
 مطلقا وفيه اشبه التوارث بينهما في العدة البائنة و  
 الوجع وكذا في اذني في وقت وط مع الاجماع من ايام  
 العلم على ان الحامل يتوأمين كاسن الا بوضع الامن وفيه  
 حكم بانها ساس بوضع الاول ولا ينكح حتى يضع الثاني ومن  
 كتاب الظهار في الكفارة قال في وقت اذا كان له عند قد  
 عدل لم يجز اعتاقه من الكفار وان كان خطا جاز واجتج باجماع  
 الفرقة وعكس في وقت وقال الذي ينفسه مذهبا ان كان  
 عدل بعد العتق وان كان خطا لم ينفذ وجوز في دفع الكفا  
 الى الصغر محجج بالاجماع وفي ط جرد وقوعه معلقا على الشرط  
 والصفه قال في وقت اذا وط المولى بعد مدة الدرس وقب

عليه الكفار محجج بالاجماع الفرقة وفي ط قوي عدم الكفار وقب  
 حصبا بالووط في المدد ومركبا بالعتق اذ في وقت الاجماع  
 على السراير مع اشغال الشفص العنبر الاختيار كالارث و  
 في وقت اختار عدم السراير بذلك ومركبا بالمدد قال  
 في وقت اذا نذر ان يهدي هديا واطن يصر في الى النعم  
 معتبر فيه صفات الاصححة محجج بالاجماع الفرقة وقال في ط حري كل  
 من حرم الدخا حرم والبضيه والتمر وغيره من كتاب الصبد  
 قال في وقت لا يشرط في الكلب ان يعلل المسلم فلو علمه الجوسي وارسله  
 المسلم لم يعقوله واستدل عليه باجماع الفرقة واختارهم وقال  
 في ط ان علمه الجوسي فاستغاره المسلم او عصه فاصطاده قال  
 بعضهم لا يخل وهو الاقوى عندي ومركبا بالظهور قال في وقت  
 العرب كره حرام محجج بالاجماع الفرقة واختارهم وقال في وقت



ذكره العرباء وفي ما وصفت صرح ايضا بالكرامة دون الخمر  
 في الجميع وفي طهرهم الكبر الاسود الذي يسكن الجبال والاعوام  
 وقال في غريب الروع هو الراج وفي العذاف وهو اخر اصغر  
 منه قال في طهرهم وقال اخرون هو صباح وهو الذي ورد في  
 رواياتنا مع انه لم يجد بذلك رواية اصلية في نسخة  
 اكل الحري والمادعي وجب عليه القليل ذكر ذلك في كتاب الحدود  
 منها وهو مقتضى الاجماع به على طهرها من الجبلين فضا على العرف  
 لا مخالفا لاجماع الفرقه خاصه لا قبل عنده غير الاجماع مع  
 انه في نسخة في كتابه لا طهر جعلها مكرهين وهذا غير  
 عجب وقال في ان لا يجوز للضطره ان لا يطهر للعطش ولا غيره  
 مطلقا محتجا باجماع الفرقه وجوز في نسخة **وهو كتاب**  
 الغصب قال في لحن على بعض اعضاء دابة فكلما اساق البدن

منه اشارت في القمه وفي احدها نصفها محتجا بالاجماع وفي طهرهم  
 بالارشاد في اطراف الحيوان مطلقا دابة وغيرها كقول الطائفة  
 كتاب الميراث قال في انكار البعث وجلب ووثق الولد الاول الذي  
 والامات واستدل عليه باجماع الفرقه وفي نسخة والاحزاب منه  
 المذكور دون الامات واختلف كلامه في صافي القمه اختار منه  
 وفي الميراث اختار ما ذهب وفي ميراث الخنثى قال في ثبوت  
 بالفرقة محتجا باجماع وفي طهر الاحزاب ثبوت نصف النصيبين  
**وهو كتاب** الغضا قال في اذا حلف الذي عليه يمين اقام  
 المدعى البينة بالخلاف لم يحكم له بها وادعى عليه اجماع الفرقه واجاز  
 وقال في طهرهم ذكره في فصل ما على القاضي والمهرود وفصل  
 في موضع اخر منه سماعه مع عدم علمه بها او نسيانه وقال في  
 في لا يقضي على المنكر بالنكول وادعى فيه الاجماع وفي نه اضرار

القضاء بالنكول وقال في لو تنازع قديم الملك واليد فاليد  
 او لا تنكح بالاجماع وفي طريح يد غير الملك **ومن كتاب**  
 الشهادات جعل في قسم السلم على العدة الا ان يظهر منه المنق  
 مدعي بالاجماع وخالفه غيره **ومن كتاب الجود** وقال في  
 لا يصف جد الصدف على العبد محجبا بالاجماع وحكم في ط  
 بتصفية علة وفي تاب لا رداد حكم في ما بالولد من الميراث  
 حال اعداد ابوي يجوز استرقاقه او ولد في دار الحرب في دار  
 الاسلام محجبا بالاجماع والاحاديث في ذلك فكاتب في اهل الردة  
 وذكر في كتاب الميراث من وط انه يجوز استرقاقه مطلقا  
 بعد العرقين الدارين **ومن كتاب** العضا اذا كانت  
 المدعى عليهم اقل للواحد اكثر من واحد مع اللوف وجبت  
 عليهم البهاير فصل في تجر عليه حرجا خسر عينا الم حجب على

كذا واحد خسر عينا ذهب في الثالثة محجبا بالاجماع و  
 الاختيار وفي ط الاول وفي العضا ايضا قال في ط اذا قطع انسان  
 يد غيره وقطع اخر رجله او ضمة ثالث فري الحنسية كان وليه  
 محجبا في ان ينقص في الجراح وفي قطع القاطع في قبلة وضع  
 الذي او ضمة في قبلة وقال في ان ارادوا الدم فتلهم قتلهم  
 وليس له ان يتقوا منهم ثم يقيهم ونقل عن الشافعي حبان ثم  
 اجمع على المنع بالاجماع العرقه واخبار مروي ايضا في موضع  
 من ط في اول فصل النكاح وفي ط اذا قطع فاقطع الاصبع  
 يد اياه واحذف منه دينه الاصبع واجمع عليه في بالاجماع  
 وفي موضع اخر من ط في الفصل المذكور بعد ذلك بخوارق قد  
 حري ان كان ذلك حلفا وبانه من الله ما لو اسحق دينا لم حرة  
 بل صديقه الاصبع **ومن كتاب** الجارات ادعى في الاجماع على



في قطع السور املت منها وذهبت الى ارفها راج اليه  
 وقال في حق ائمة في الحق اعل طرفة العين وفي الاسفل  
 الثلث وانحج عليه الاجماع والاخبار وقال في ثمة في اعلى الثلث  
 وفي الاسفل النصف وفي ثمة في كل واحد من الاجماع ربع الله  
 وفي ثمة في الخصمين اربعة النصف الثلث وفي اليسرى الثلثين  
 محتاجا بالاجماع والاخبار وفي ثمة في كل واحد من  
 واذا قيل القائل عند اوردى بالحق الكفارة في ماله قال في  
 نعم محتاجا بالاجماع والاخبار وقال في ثمة في كل واحد من  
 يدخل الاباء والاولاد محتاجا بالاجماع وقال في ثمة يدخلون فيه  
 انتهى كلامه في المحققين **قوله** وما سهره على الطلاق  
 ائمة هذه الاجماع وعدم حجتها اضطراركم كما اتمم النبي  
 في سائرنا واختلاف مقالهم التي ذكروها في ائمة سائرنا مع سائرنا

ارادهم

ارادهم فيها وتضادها فانك تسميهم فان يقولون لا بد من حصوله  
 العلم القطعي بدخول قوله المصوم في جملة اقوال المجتهدين وتارة  
 يقولون لا بد من وجوده ولا يعرف خبره حتى يصح ان يكون  
 هو الامام واي قولهم هذا من قولهم ذلك ثمة تسميهم في يقولون  
 اذا اختلفت ائمة في مسألة فابعد الامام ان يظهر قوله في امر اما  
 يظهره لهم واعلامه انهم بالحق او باعلام من يوثق بقوله من له  
 معجزة على صدقته بذلك حتى يوردوا اليهم لئلا يكونوا في الخيرة  
 والاختلاف ومرة يقولون له في حق ذلك انما كنا نحن السبب في  
 اسناده وانما ائمة ما ائمة من قبل نفوسنا لا من قبله ومرة يقولون  
 لو لم يثبت لك الصحاح لثمة الاحتجاج بالاجماع الطائفة ائمة لا انعلم  
 دخول الامام فيها الا بالاعتبار الذي بيناه **قوله** فانظر واياها  
 او لا ياب ائمة الامام من هذا الاختلاف الذي سببنا معاشر

لأخبار ابن وهب الساجي المحدث في هذه المسئلة الفروعية  
 اعرف مسئلة الجوع لا يظهر فيها أثر الأصولية اعرف مسئلة الاجماع  
 بل هذه المسئلة الفروعية اعرف مسئلة الجوع لا يظهر فيها أثر الأصولية  
 بالحق ووقع الاختلاف من حيث ان ابن هونسان لا خلافات  
 التي وقعت بين الطائفة المحقة من لدن عيسى بن مريم الى الان ثم لا  
 يظهر لهم في هذه المسئلة غير وجهها الى الحق ان ابن هونسان  
 من الاختلافات وقعت من زمان بعض النسخ صلت الله عليه وآله فانهم  
 كانوا اظهروا في تلك المدة المتطاولة لم يبرزوا في الخلاف في  
 الاختلاف من بين شيعتهم **فان** شئت ان تعرف صدق ما  
 قلناه من الاضطراب فاستمع لما سئلوا عليه من كلام الشيخ الطوسي  
 رحمه الله فانه قال في كتاب اصوله المسمى بالعدة وهذه عبارته  
 فصل في كيفية العلم بالاجماع ومن اعتبر قوله فيه اذا كان الجحيم في

كونه حججاً للإمام المعصوم والطريق الى معرفة قول ابن ابي عمير السماع  
 منه والشاهد لقوله الثاني الفصل اعرف بالاجماع في العلم بذلك قوله  
 هذا اذا اعتبرنا قول الامام لا نقل عنه مثلاً يوجب العلم بكون قوله  
 في جملة اقوال الامم غير متغير عنها فانه يحتاج ان يظهر في قول المختلفين  
 خالف من يعرفه فيستوعب مشاهير عرفانه ليس بالامام الذي لا يدور  
 على عصيته وكونه حجة واجب الجوامع قوله وان لا يمتد به ويعتبر لقوله لا بد  
 لاهل بيته من الجلال فيكون كل واحد منهم امام الذي هو الحق ومعه  
 اقوالهم في باب كونه حجة فذكر كلامه بطول الى ان قال فان قيل فيما قلنا  
 اذا اختلفت الامامية في مسئلة كيفية العلم بان قول الامام دأبهم  
 جملة اقوال بعضها دون بعض قلنا اذا اختلفت الامامية في مسئلة نظرنا  
 في تلك المسئلة في كتابها ولا يوجب العلم كتاباً او سنة مقطوع  
 بعاد ولا على وجه بعض اقوال المختلفين قطعاً ان قول المعصوم



لذلك القول مطابق له وان لم يكن على احد الاقوال دليل يوجب العلم  
نظرا في اقوال المختلفين فكل من عرفناه بعينه ونسبه فانه يقول والباقي  
قائرون بالقول الاخر لم يثبت قوله من عرفناه لا لان العلم انما يثبت من العلم  
العصوم الذي قوله صحيح فلا كان في الغرضين اقوام لا تعرف اعيانهم  
ولا اسماهم وهم مع ذلك مختلفون في المسئلة من باب ما يكون  
فيما محرم من اقوالهم شيئا اعتدنا وجرى ذلك مجرى الخبرين المتشابهين  
الذين لا يوجب احدهما على الاخر على ما مضى في القول فيما تقدم وانما  
قلنا ذلك لانه لو كان الحق في احد ما يوجب ان يكون مما يمكن  
الوصول اليه فلا يمكن ادعاء انه من باب الخيرة ومتى فرضنا ان يكون  
الحق في واحد من الاقوال لم يكن هناك ما عدا ذلك القول  
غيره فلو يجوز الامام المصوم في الاستدلال ووجوب عليه  
ان يظهر ويبين الحق في تلك المسئلة او يعلم بعض فاعلم الذين

يكنى

يكنى اليهم الحق من ذلك الاقوال حتى يودي ذلك الى العلم ويعتبر  
بقوله لم يجدوا على صدره لانه حتى يكون ذلك لم يجدوا التكليف  
وفي علمنا التكليف وعدمه ظهور وظهور من مجرى محرمه دليل  
على ان ذلك لم يثبت بعد ذكر كل واحد طويل والمباينة في وجوب  
اظهار الحق على الامام في تلك الصورة قال وذكر الحق على  
الحسين الوصوي قدس سره اخبر انه يجوز ان يكون الحق فيما  
عند الامام والاقوال الاخرى يكون كل واحد على وجه لا يجب الظهور لانه  
اذا كانا من باب الاستدلال فكل ما يثبت من الاستدلال في  
سفره وبما يميز الاحكام يكون قد اتينا من قبل نفوسنا ولو  
ارادنا سبب الاستدلال لظهر وانفعنا به وادى اليها الحق الذي  
عنده وهذا عند غير صحيح لانه يودي الى ان لا يصح الاحتجاج  
باجماع الطائفة اما لان العلم دخول الامام فيها لا بالاعتبار

الذي منها فهو جزاء الأفراد غيرهم ولا يخصهم من ذلك  
 من الاجتهاد والاجماع انتهى كلام الشيخ الطوسي رحمه الله تعالى  
 والسبب الأصلي في وقوع هؤلاء في امثال هذه الوراثة  
 ليس الا انهم نشأوا في بلاد العالمين وبها ظهرهم في زمن البقية  
 وسعوا منهم كمال عقليتها استحسنوا واوقعت في نفوسهم كمال  
 وفروا قليلا قليلا منها وبها البصيرة العصرية واخذوا  
 والاستنباطات العلمية من المشابهات ومن قواير ومنها  
 وقواعد اخذوها اكثرها مركبات العامة واصولهم للشيخ  
 الادهان وترويحها للافكار ولا موارها لاصل الله بعدد  
 فيها فاستخرج منهم دوائر الخلاف في الاداء ووسع لهم ميدان  
 الافكار والاهوار ولزمهم بسبب ذلك الدخول في عدل امور  
 ورد النهي عنها بخصوصها في الشرع في الفاظه لا في حيزها

لا يستغنون منها القول بالاجماع كما عرفت ومنها القول  
 بالاجتهاد والراي في الشرائع كما يقول العامة مع تعيين  
 ضبط ذلك وتفسير المعرفة باجله ومنها اتباع الظن  
 والفتوى عليه في الحكم والفتوى ومنها موق القول بموت  
 فإلى غير ذلك من الامور الخاصة لا اصول الامامية المتوا  
 على اهل البيت عليهم السلام كما بيناه في كتابنا المسمى بالاصول  
 ويكنى في عدم طريقتهم وفسادها حديث واحد ورد في  
 روى الدين قدس سره في كتاب نهج البلاغة عن مولانا  
 المؤمنين عليهم السلام قال يرد على اهلهم القضية في حكم الاجماع  
 فيحكم فيها بواحد ثم يرد ذلك القضية بعينها على غير فيحكم  
 فيها بخلافه وقوله لا يجمع القضية بذلك عند امامهم الذي  
 استقصاهم فيصوب اراهم جميعا واحكام واحد



وكتبهم واحد وبهم واحد فامهم الله سبحانه بالاختلاف  
فاطاعوا ام نهامهم عند معصوه امر الله سبحانه ديناً  
فاستعان بهم على امه امركوا لشركاءهم فلم ان يقولوا ان  
ان يرضى امر الله سبحانه ديناً اما ففصل الرسول عن  
واذ الله والله سبحانه يقول ما افطن في الكتاب من شيء وفيه  
لكل شيء وذكر الكتاب بصيد وتبعضه بعضاً وانه لا اختلاف  
فيه فقال سبحانه ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه  
كثراً ولاخبار في هذا المعنى عند غيره من المعصومين  
اكثر من ان تحصى وانما اعنت في السطوول واكثرنا فقالوا  
القول في هذا الباب ان رايها رايها اننا بل اكثر الناس في بيدها  
غفلة هم عن سبيل الرشاد حيارى ومن غلبت تقليد المشهور  
متابعة الجمهور سكارى بل وحت من غلبت العصبية كوسهم فلا

١١١  
يرفعون الى صاحب رؤسهم فارادت بهذا الاطهار والاحبار و  
شبهوا الى التذكير والتذكير ردهم الى جادة الهدى وتوكلهم  
معهم الا هذا الذي قال الله عز وجل واما بعد فاني اني قد سمع  
انها انما ذكرت في قليل لا من كثير وما اوردت الا قطر من  
عباب وغدير وليس غرضي من ذلك الطعن في الفقهاء والرواية  
في اميالها العصاره حاشاى فان في نفسي وعيوبها  
شغلنا غلا عن ذلك بل وعني بهذا السالف والواقع  
في المال والدينه ينفذ الى وكفى بالله شهيداً بعد اسمعت  
لوا رب جنتاً ولكم لا يجوزون الا ادى والله يقول الحق وهو  
يهدي السبل **الباب الثاني** في الحث على صلاتي الجمعة  
اصحاب البيت فيها اعلم ان صلاتي الجمعة من اعظم فرائض الاسلام  
وافضل العبادات بعد الايمان وخبر الله تعالى هذه الامه الموحدة

جعلها في ذلك اليوم الشريف من اجل منته الحسنة  
 جامعة بين طهارة الصالح والذكر والوعظ واستماعها  
 الموجب لصفاء القلوب والابتغاء على التقوى والبعد  
 والبعد عن فضيحة تقا وقد حضر الله تعالى كل يوم من الايام  
 تقرب فيه اليه باشرع لهم من الدين والسبب لليهود والامم  
 للنصارى وجعل هذا الصالح في هذا اليوم خاصة للمسلمين  
 وقد ورد فيه ما مع ذلك من الخصال العظيمة واكد الامام بها  
 والنهي عن الاكتمال عنها في الكتاب السنة بالا يوجد في غيرها  
 من العبادات روي في الاسلام في الكافي باسناده الصحيح  
 محمد بن سنان عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا كان يوم الجمعة نزل  
 الملكة المقربون معهم في اطمس من فضة واقلام من ذهب  
 فيجلسون على ابواب المساجد على كراسي من نور فيكسبون الناس

علم انهم الاول والثاني حتى يخرج الامام فادام حرج الامام طوا  
 صفهم ولا يلبطون في حق من الامام الا في يوم الجمعة يعني الملكة  
 المقربون وابسناده الصحيح عن عبد الله بن سنان قال قال ابو  
 عبد الله عليه السلام فضل الله يوم الجمعة على غيره من الايام وان  
 الجنان لا تخوف وتزبد يوم الجمعة لمرايتها وانكم تتساقعون  
 على الجنة على قدر سبقكم الى الجمعة وان ابواب السماء تفتح  
 لصعود اعمال العباد وابسناده عن الحسن الرضا عليه السلام  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله يوم الجمعة سيد الايام  
 يصاعف الله عز وجل فيه الحسنات ويحذف فيه السيئات ويرفع  
 فيه الدرجات ويحذف فيه الدرجات ويكتفبه الكرمات  
 ويتجوز فيه الحاج العظام وهو يوم المريد لله فيه عتقار  
 طلاق النار ما رآه احد من الناس وعرف حقيقة منته



لا كما خفا على الله تعالى ان يجعل من عقابته وطلاقه من النار  
 مات في يومه وليكن مات شهيدا وبغضنا وما استحق  
 احد لجزائه وضع حقه لا كما خفا على الله ان يصليهم نارا  
 الا ان يوجب وابساده عن جابر بن زيد عن ابي جعفر عليه السلام قال  
 قلت لولا الله تعالى فاسعوا الى ذكر الله قال اعلوا وعجلوا فانه  
 يومه ضيق على المسلمين ونوابه على المسلمين على يد ما ضيقوا  
 والحسنه واليسيرة تضاعف فيه قال وقال ابو جعفر عليه السلام والله  
 بلغني ان اصحاب النبي صلى الله عليه وآله كانوا يجزئون ليوم الجمعة يوم  
 الخبز لا يوم مضيق على المسلمين وابساده عن ابي بصير قال سمعت  
 ابا جعفر عليه السلام يقول ما طلعت شمس افضل من يوم الجمعة وعبد  
 الله بر سنين قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان الله احسن من كل  
 شيئا فاختار من الامم يوم الجمعة وابساده الصحيح عن ابي عبد الله

عنه

عليكم من الساعة التي تنجاب فيها الدعاء يوم الجمعة ما بين فراغ الامام  
 من الخطبة الى ان يسوي الناس في الصفوف وساعة اخرى من اخر  
 النهار الى غروب الشمس وابساده عن هشام الحكم قال قال ابو عبد الله عليه السلام  
 فيمن احكم يوم الجمعة بعين او بقلب وبسبح لحقته وطيب  
 ليس انظف ثيابه ولتحيات الجمعة وليذكر عليه في ذلك اليوم  
 والوفاء والمجهر عبادة ربه وليفعل الخير ما استطاع فان الله  
 يطلع على الارض لصاعف الحسنات وروي الصدوق رحمه الله  
 في اصابه باساده عن الصادق عليه السلام قال احب للمؤمن ان يخرج  
 من الدنيا انه قال ما من قدم سعت الى الجمعة الا هم الله حسدا  
 على النار وابساده عن عبيد الله قال احب للمؤمن ان يخرج من  
 الدنيا حتى يمتنع ولو مرة ويصلي الجمعة ولو مرة اقوال ولا  
 دلائل في هذا الحديث على الوجوب الخيري لما عرفتم كانوا في

من رقبته ولم يتسرع المواعنة عليها فكانوا يصنعون الغرض في ذلك ما  
 اذا تسرت الخبيعا عرضا الخبيعا بين السج والخلل في الرضو كما قد سنا  
 وباسناد من الباقر عليه السلام قال اما امر في الجمعة رغبة فيه ما وجبا  
 لها اعطاء الله عز وجل اجره كله جمعة للقيم عن النبي صلى الله عليه وآله  
 ثلث لو علم الناس ما فيهن لركضوا اليهن طليهن الاذان والصف  
 الاول والعدد والجمعة وعنه عليم من راح والجمعة في الساعة  
 الاولى فكانا قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكانا قرب  
 ومن راح في الساعة الثالثة فكانا قرب كبتا اقرن ومن راح في الساعة  
 الرابعة فكانا اهدى وجاعة ومن راح في الساعة الخامسة فكانا  
 اهدى بضة فاذا خرج الامام طوبى المحف ورفعت الاقدام  
 واجتفت الملكة عند النبي سمعوا الذكر فمر جابر بذلك وانما  
 جاء في الصلوة لسورة البقرة في الساعة الاولى الى طلوع الشمس

والثانية الماتقاعها والثالثة الرباطها حتى يوصف الانام  
والرابعة والخامسة بعد الفصحى اعلى الى الزوال والسادس العا والكان  
برئ في القران الاول وسحر او بعد الفجر الطرقات ملأ من الناس يمشون في  
ويخرجون منها الى الجامع كايام العيد حتى اندرس ذلك فيميل اول  
بدعة احدثت في الاسلام ترك البكور الى الجامع قالوا وكيف <sup>يستحي</sup>  
المؤمن من الموبد والضاير وهم يكرزون الى البيع والكنايس  
يوم السبت والاحد وطلعا الدنيا كيف يكرزون الى الجامع  
للبسح والرج فلم يلبسهم طالب الآخرة ودخل ابو بصير ويكرز فرأي  
مئة نفر قد سبقوا بالبكور فاعتزل ذلك وجعل يقول لنفسه معاً  
اياها رابع اربعة وما رابع اربعة بعيد وفي الخبر ان اهل الكنايس  
اعطوا يوم الجمعة فاحلوا فيه فصرخوا عنه وهذا ما الله له واهله  
طهارة الامة وجعل عيد اعراسهم اول الناس من سبقوا واهل الكنايس



لم يسمع ولا حاد في هذا الباب اكثر من ان يحصى قال رب المجمعين  
 طاب ثراه في اخر رسالته حمزة في بيته اذا اعتبرت ما ذكرناه من الادلة  
 على هذه الفريضة المحطمة وما ورد من الحديث عليها في غير ما ذكرناه مضافا  
 اليه وما اعن الله من الثواب الجزي لا عليها وعلى ما يبعثها وتعلق بها من  
 الجمعة من الوظائف والطاعات ومخوماته وظيفته وادوارها عيون  
 في سالته فذكر ما فيها خصوصيات يوم الجمعة ونظر في الشرف  
 هذا اليوم المذكور هذه الامة كما جعل لكانه يوما يعززون فيه  
 اليه ويحبون علم طاعته واعتبرت الحكمة الالهية الباعثة على الامر  
 بهذه الاجراء والجلال المحطمة المشتملة على الموعظة وذكر المخلوق  
 بان الله تبارك وتعالى امرهم بطاعته وجرهم عن معصيته وتوحيدهم في هذه  
 الدنيا العانية وتوحيدهم في الدارين الاخرى الباقية المشتملة على ما لا  
 عين رأت ولا سمع سمعت ولا خطر على قلب بشر وهم على التخلو بالانوار

للجمعة واجتناب اسباب الرذيلة وغير ذلك من المقاصد الجليل كما يطالع  
 عليها من طالع الخطب المروية عن النبي صلى الله عليه واله وعن امير المؤمنين ع  
 وغيرهما من الائمة الراشدين والعلماء الصالحين على ما ذكرنا من اجساد  
 المعصود العظيم والمطلب الجليل لا يلبس الحكيم ابطاله ولا يحسن من  
 العالم اهل الدنيا سوى هذا العبد فيصرف الجهد الى فعله وبذل الجهد  
 في تحصيل شرايطه ورفع من الله ليعفون به ان الفضائل الكاسية ويجوز هذه  
 المشورة العاضلة وقد روي مضافا الى ما سبق عن النبي صلى الله عليه واله  
 الجمعة اياما واحسابا استأنف المراءى عن ابي عبد الله ع عمن عن امير  
 المؤمنين ع قال جابر اعزوا الى النبي صلى الله عليه واله فقال له فليقل يا رسول  
 الله انقضات الحج كذا وكذا في فم قدر فقال له يا قلب عليك  
 بالجمعة فلما حج المالكين وعنه صلى الله عليه واله عن ابي عبد الله ع  
 تذكرنا وانفتحت لم يسمع كان له كل خلق كابر عبادة سنة صيامها

وقامها قبل في تفسيره على مواضع الوضوء وغسل يمينه وجنبه  
 ويكره غسله وانكره بعضي الخلفاء وعنه من الله عليه والموت لم يقطع  
 الشمس ولم تغرب على يوم افضل من يوم الجمعة وما من اذان الا وهي مخرج  
 من يوم الجمعة الى الشيطان <sup>مكان</sup> من الجن والجن وعلى كل باب من ابواب المساجد  
 يكتبون الناس الاول فالاول فكل رجل قدم بدينه وكره قدم بغيره وكره  
 قدم شاة وكره قدم طير او كره قدم بيضة فادفعه الامام <sup>الصحيف</sup> وطويها  
 وفي حديث اخر نحوه وفي اخره خرج الامام <sup>فاذا</sup> حضرت المنية سمعوا <sup>الذكر</sup> الذكر  
 وعنه صلى الله عليه واله من ثواب يوم الجمعة واحد الوضوء ثم الى الجمعة فذما  
 واستمع وانصت وغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وزيادته ثلثة  
 ايام وعنه عليه السلام انه قال اذا كان يوم الجمعة خرج اجلوا الشياطين  
 يوتونوا سواهم ومعهم الزادات ويعقدون للشدة على ابواب المساجد  
 فيكتبون الناس على منازلهم حتى يخرج الامام فربما الى الامام وانصت

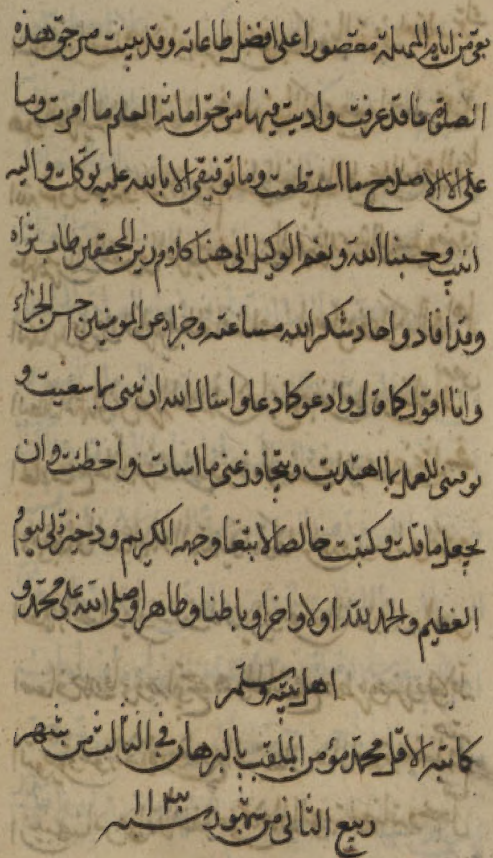
واستمع ولم يلح كالله كل من من الاجر من باعد عنه فاستمع وانصت  
 ولم يسمع كان له كل من من الاجر من باعد عنه فاستمع وانصت  
 من الذر ومن قال لصاحبه صبر فقد تكلم من تكلم فاجعله له فقال عني  
 بكذا استمع منكم صلى الله عليه واله قال ويكفيك في فضل هذه الصلوة  
 اعتبار واحد وهو ان يوم الجمعة افضل الايام مطلقا كما ورد في صحاح  
 الاخبار وروى في العلم الاخبار ووردت الاخبار ايضا بان الصلوة  
 اليومية من بين العبادات بعد الايام افضل مطلقا ووردت ايضا ان افضل  
 الصلوات اليومية الصلوة الوسطى التي خصها الله من بين غيرها بالامر  
 بالمحافظة عليها بعد ان امر بالمحافظة على سائر الصلوات المعصية لم يرد  
 العنايه بها ومثله الا انها مفعلة ما وصح لاقوال الصلوة الوسطى  
 هي صلوة الظهر وصلوة الظهر يوم الجمعة هي صلوة الجمعة على ما حققنا او هي  
 افضل من غيرها على ما نفرد وقد ظهر من جميع هذه المقدمات الواقعية



ان صلق المحقة فضل الاعمال الواقعة من الجليلين بعد الامام مطلقا و  
 ان يومها افضل الامام وكيف مع الرجل المسلم الذي خلقه الله لعبادة  
 وفضل على جميع ربيته ويزيل موافق امرونيته وخرجه من السعادة  
 الالهية والكمال النفسانية السعيدة وارسد هذه العبادة المعظمة  
 السنية وادله على ثبوتهما العليلة زعمان في هذه العبادة الجليلة  
 وضيع هذه الجوهر الايتله او يتها ونجربة هذا اليوم الشريف و  
 الرزق الشريف وبصرفه في البطالة وما فيها فان قد في الدنيا  
 خرفه قيمتها فليس بعد عند العقاد من حيلة الفقراء الاغنياء وبن  
 الدنيا باسرها الى ثواب صلق ونضيه وامن مع ما قد استغفر بطر  
 اهل البيت عليهم السلام افضل ونضيه افضل من الدنيا وما فيها وان  
 صلاتها خير من غير حجة وحجة خير من استاذم بقصد وبعث  
 بقى الذهاب فاطك نضيه اعظم الفاضل وافضلها هذا على

السلام

السلامة من العقاب لايتله وجرها الى ثواب كيف بالعرض اعقاب ترك  
 هذه النضيه العظيمة والمقاومة في حرمها الكرم مع ما سلف من  
 الله رسول الله عليه السلام بالحسن العظيم والطبع على القلب والدم  
 عليهم من تلك النفوس الشريفة ما سمعت الى غير الله عز وجل ومنه  
 المهدى على يد الفاضل مطلقا فضلا عنها وسئل في الكمال واهل  
 البطالة المتهاونين لحرارة الحلال في تركها مع بعض العاصم بعلها في  
 الحالات مع ما قد عرفت من شدوذه وضعف ليلها معارضة في  
 الامور بها والخشوع بها والتهديد لما ذكره الله ورسوله وامن  
 العباد الصالحين والسلف الماضين ومع بعد المعارضة ما هو  
 اصناف في فاني وجعل في حرم هذا الجانب مع خطر وضرة لولا  
 التوفيق وسور الحلال وتطوع الشيطان في الامانة بفضل الله  
 اربيبها من جوق الغفر على الاعمال المحمدي لوصاته ويجعل

[illegible]

اهـ  
 كاتبة الاقلام محمد مؤمن الملقب بالبرهان في الثالث من شهر  
 ربيع الثاني من سنة ١٢٩٠ هـ

[illegible][illegible]











